

المادة 1

القانون وتطبيقه

الباب التمهيدي

يسمى هذا القانون (القانون المدني لسنة 1976) ويعمل به من 1 / 1 / 1977.

المادة 2

القانون وتطبيقه

الباب التمهيدي

1. تسري نصوص هذا القانون على المسائل التي تتناولها هذه النصوص بالفاظها ومعانيها ولا مسأغ للاجتهاد في مورد النص .
2. فاذا لم تجد المحكمة نصاً في هذا القانون حكمت باحكام الفقه الاسلامي الاكثر موافقة لنصوص هذا القانون ، فان لم توجد فبمقتضى مبادئ الشريعة الاسلامية .
3. فان لم توجد حكمت بمقتضى العرف ، فان لم توجد حكمت بمقتضى قواعد العدالة ، ويشترط في العرف ان يكون عاما وقديما ثابتا ومطردا ولا يتعارض مع احكام القانون او النظام العام او الآداب . اما اذا كان العرف خاصا ببلد معين فيسري حكمه على ذلك البلد
4. ويستترشد في ذلك كله بما اقره القضاء والفقه على ان لا يتعارض مع ما ذكر .

المادة 3

القانون وتطبيقه

الباب التمهيدي

يرجع في فهم النص وتفسيره وتويله ودلالته الى قواعد اصول الفقه الاسلامي .

المادة 4

التطبيق الزمني للقانون

الباب التمهيدي

ما ثبت بزمان يحكم ببقائه ما لم يوجد دليل على ما ينافيه .

المادة 5

التطبيق الزمني للقانون

الباب التمهيدي

لا يجوز الغاء نص تشريعي الا بتشريع لاحق ينص صراحة على هذا الالغاء او يشتمل على نص يتعارض مع نص التشريع القديم او ينظم من جديد الموضوع الذي سبق ان قرر قواعده ذلك التشريع .

المادة 6

التطبيق الزمني للقانون

الباب التمهيدي

1. تسري النصوص المتعلقة بالاهلية على جميع الاشخاص الذين تنطبق عليهم الشروط المقررة في تلك النصوص .
2. واذا توفرت الاهلية في شخص طبقاً لنصوص قديمة ثم اصبح ناقص الاهلية بمقتضى نصوص جديدة فلا اثر لذلك في تصرفاته ال سابقة .

المادة 7

التطبيق الزمني للقانون

الباب التمهيدي

1. تسري النصوص الجديدة المتعلقة بالتقادم من وقت العمل بها على كل تقادم لم يكتمل .

2. على ان النصوص القديمة هي التي تسري على المسائل الخاصة ببدء التقادم ووقفه وانقطاعه وذلك عن المدة السابقة على العمل بـ النصوص الجديدة .

المادة 8

التطبيق الزمني للقانون

الباب التمهيدي

1. اذا قرر النص الجديد مدة للتقادم اقصر مما قرره النص القديم سرت المدة الجديدة من وقت العمل بالنص الجديد ولو كانت المدة الـ قديمة قد بدأت قبل ذلك .

2. اما اذا كان الباقي من المدة التي نص عليها القانون القديم اقصر من المدة التي قررها النص الجديد فان التقادم يتم بانقضاء هذا الباـ قي .

المادة 9

التطبيق الزمني للقانون

الباب التمهيدي

تطبق على ادلة الاثبات النصوص السارية عند اعدادها او في الوقت الذي كان يجب ان تعد فيه .

المادة 10

التطبيق الزمني للقانون

الباب التمهيدي

تحسب المواعيد بالتقويم الشمسي ما لم ينص القانون على غير ذلك .

المادة 11

التطبيق المكاني للقانون

الباب التمهيدي

القانون الاردني هو المرجع في تكييف العلاقات عندما يطلب تحديد نوع هذه العلاقات في قضية تتنازع فيها القوانين لمعرفة القانون اـ لواجب تطبيقه من بينها .

المادة 12

التطبيق المكاني للقانون

الباب التمهيدي

1. يسري على الحالة المدنية للأشخاص واهليتهم قانون الدولة التي ينتمون اليها بجنسيتهم . ومع ذلك ففي التصرفات المالية التي تعقد في المملكة الاردنية الهاشمية وتترتب آثارها فيها اذا كان احد الطرفين اجنبيا ناقص الاهلية وكان نقص الاهلية يرجع الى سبب فيه خفاء لا يسهل على الطرف الآخر تبينه ، فان هذا السبب لا يؤثر في اهليته .

2. اما النظام القانوني للأشخاص الحكمية الاجنبية من شركات وجمعيات ومؤسسات وغيرها ، فيسري عليه قانون الدولة التي اتخذت فيها هذه الأشخاص مركز ادارتها الرئيسي الفعلي ، فاذا باشرت نشاطها الرئيسي في المملكة الاردنية الهاشمية فان القانون الاردنـ ي هو الذي يسري .

المادة 13

التطبيق المكاني للقانون

الباب التمهيدي

1. يرجع في الشروط الموضوعية لصحة الزواج الى قانون كل من الزوجين .

2. اما من حيث الشكل فيعتبر الزواج ما بين اجنبيين او ما بين اجنبي واردني صحيحاً اذا عقد وفقاً لأوضاع البلد الذي تم فيه او اذا رـ وعيت فيه الاوضاع التي قررها قانون كل من الزوجين .

المادة 14
التطبيق المكاني للقانون
الباب التمهيدي

1. يسري قانون الدولة التي ينتمي اليها الزوج وقت انعقاد الزواج على الآثار التي يترتبها عقد الزواج ، بما في ذلك من اثر بالنسبة الى المال .
2. اما الطلاق فيسري عليه قانون الدولة التي ينتمي اليها الزوج وقت الطلاق . ويسري على التطليق والانفصال قانون الدولة التي ينتد مي اليها الزوج وقت رفع الدعوى .

المادة 15
التطبيق المكاني للقانون
الباب التمهيدي

- في الاحوال المنصوص عليها في المادتين السابقتين اذا كان احد الزوجين اردنيا وقت انعقاد الزواج ، يسري القانون الاردني وحده في ما عدا شرط الاهلية للزواج .

المادة 16
التطبيق المكاني للقانون
الباب التمهيدي

- يسري على الالتزام بالنفقة فيما بين الاقارب ، قانون المدين بها .

المادة 17
التطبيق المكاني للقانون
الباب التمهيدي

- يسري على المسائل الموضوعية الخاصة بالولاية والوصاية والقوامة وغيرها من النظم الموضوعية لحماية المحجورين والغائبين قان ون الشخص الذي تجب حمايته .

المادة 18
التطبيق المكاني للقانون
الباب التمهيدي

1. يسري على الميراث والوصية وسائر التصرفات المضافة الى ما بعد الموت قانون المورث والموصي او من صدر منه التصرف وقت موته .
2. ويسري على شكل الوصية قانون الموصي وقت الايصاء او قانون البلد الذي تمت فيه وكذلك الحكم في شكل سائر التصرفات المضافة الى ما بعد الموت .

المادة 19
التطبيق المكاني للقانون
الباب التمهيدي

- يسري على الحيابة والملكية والحقوق العينية الاخرى قانون الموقع فيما يختص بالعتقار ويسري بالنسبة الى المنقول قانون الجهة التي يوجد فيها هذا المنقول وقت تحقق السبب الذي ترتب عليه كسب الحيابة او الملكية او الحقوق العينية الاخرى او فقدها .

المادة 20
التطبيق المكاني للقانون
الباب التمهيدي

1. يسري على الالتزامات التعاقدية قانون الدولة التي يوجد فيها المواطن المشترك للمتعاقدين اذا اتحدا موطناً فان اختلفا سرى قانون ا لدولة التي تم فيها العقد . هذا ما لم يتفق المتعاقدان على غير ذلك .
2. على ان قانون موقع العقار هو الذي يسري على العقود التي ابرمت في شان هذا العقار .

المادة 21

التطبيق المكاني للقانون

الباب التمهيدي

تخضع العقود ما بين الاحياء في شكلها لقانون البلد الذي تمت فيه ويجوز ايضاً ان تخضع للقانون الذي يسري على احكامها الموضوعية كما يجوز ان تخضع لقانون موطن المتعاقدين او قانونهما الوطني المشترك .

المادة 22

التطبيق المكاني للقانون

الباب التمهيدي

1. يسري على الالتزامات غير التعاقدية قانون البلد الذي وقع فيه الفعل المنشئ للالتزام .
2. ولا تسري احكام الفقرة السابقة بالنسبة الى الالتزامات الناشئة عن الفعل الضار على الوقائع التي تحدث في الخارج وتكون مشروعة في المملكة الاردنية الهاشمية وان كانت تعد غير مشروعة في البلد الذي وقعت فيه .

المادة 23

التطبيق المكاني للقانون

الباب التمهيدي

يسري قانون البلد الذي تقوم فيه الدعوى او تباشر فيه اجراءاتها على قواعد الاختصاص واجراءات التقاضي .

المادة 24

التطبيق المكاني للقانون

الباب التمهيدي

لا تسري احكام المواد السابقة اذا وجد نص في قانون خاص او في معاهدة دولية نافذة في المملكة الاردنية الهاشمية يتعارض معها .

المادة 25

التطبيق المكاني للقانون

الباب التمهيدي

تتبع مبادئ القانون الدولي الخاص فيما لم يرد في شأنه نص في المواد السابقة من احوال تنازع القوانين .

المادة 26

التطبيق المكاني للقانون

الباب التمهيدي

تعين المحكمة القانون الذي يجب تطبيقه في حالة مجهولي الجنسية او الذين تثبت لهم جنسيات متعددة في وقت واحد . على ان الاشخاص الذين تثبت لهم في وقت واحد الجنسية الاردنية وجنسية دولة اجنبية اخرى فان القانون الاردني هو الذي يجب تطبيقه .

المادة 27

التطبيق المكاني للقانون

الباب التمهيدي

اذا ظهر من الاحكام الواردة في المواد المتقدمة ان القانون الواجب تطبيقه هو قانون دولة معينة تتعدد فيها الشرائع ، فان القانون الداخلي لتلك الدولة هو الذي يقرر اية شريعة منها يجب تطبيقها .

المادة 28

التطبيق المكاني للقانون

الباب التمهيدي

إذا تقرر ان قانوناً اجنبياً هو الواجب التطبيق فلا يطبق منه الا احكامه الداخلية دون التي تتعلق بالقانون الدولي الخاص .

المادة 29

التطبيق المكاني للقانون

الباب التمهيدي

لا يجوز تطبيق احكام قانون اجنبي عينته النصوص السابقة اذا كانت هذه الاحكام تخالف النظام العام او الآداب في المملكة الاردنية الهاشمية .

المادة 30

الشخص الطبيعي 1.

الباب التمهيدي

1. تبدأ شخصية الانسان بتمام ولادته حياً ، وتنتهي بموته .
2. ويعين القانون حقوق الحمل المستكن .

المادة 31

الشخص الطبيعي 1.

الباب التمهيدي

1. تثبت الولادة والوفاة بالسجلات الرسمية المعدة لذلك .
2. فاذا لم يوجد هذا الدليل او تبين عدم صحة ما ادرج بالسجلات جاز الاثبات باية وسيلة من وسائل الاثبات القانونية .

المادة 32

الشخص الطبيعي 1.

الباب التمهيدي

1. من غاب بحيث لا يعلم حي هو ام ميت يحكم بكونه مفقوداً بناء على طلب كل ذي شان .
2. واحكام المفقود والغائب تخضع للاحكام المقررة في القوانين الخاصة فان لم توجد فاحكام الشريعة الاسلامية .

المادة 33

الشخص الطبيعي 1.

الباب التمهيدي

الجنسية الاردنية ينظمها قانون خاص .

المادة 34

الشخص الطبيعي 1.

الباب التمهيدي

1. تتكون اسرة الشخص من نوي قرياه .
2. ويعتبر من نوي القربى كل من يجمعهم اصل مشترك .

المادة 35

الشخص الطبيعي 1.

الباب التمهيدي

1. القرابة المباشرة هي الصلة ما بين الاصول والفروع .
2. والقرابة غير المباشرة هي الرابطة ما بين اشخاص يجمعهم اصل مشترك دون ان يكون احدهم اصلاً او فرعاً للآخر سواء كانوا من المحارم او من غير المحارم .

المادة 36

الشخص الطبيعي 1.

الباب التمهيدي

يراعى في حساب درجة القرابة المباشرة اعتبار كل فرع درجة عند الصعود للاصل بخروج هذا الاصل . وعند حساب درجة القرابة غير المباشرة تعد الدرجات صعوداً من الفرع للاصل المشترك ثم نزولاً منه الى الفرع الآخر وكل فرع فيما عدا الاصل المشترك يعتبر درجة .

المادة 37

الشخص الطبيعي 1.

الباب التمهيدي

يعتبر اقارب احد الزوجين في نفس القرابة والدرجة بالنسبة الى الزوج الآخر .

المادة 38

الشخص الطبيعي 1.

الباب التمهيدي

يكون لكل شخص اسم ولقب ويلحق لقبه باسماه اولاده

المادة 39

الشخص الطبيعي 1.

الباب التمهيدي

1. المواطن هو المكان الذي يقيم فيه الشخص عادة.

2. ويجوز ان يكون للشخص في وقت واحد اكثر من موطن.

3. واذا لم يكن للشخص مكان يقيم فيه عادة يعتبر بلا موطن.

المادة 40

الشخص الطبيعي 1.

الباب التمهيدي

يعتبر المكان الذي يباشر فيه الشخص تجارة او حرفة موطناً بالنسبة الى ادارة الاعمال المتعلقة بهذه التجارة او الحرفة

المادة 41

الشخص الطبيعي 1.

الباب التمهيدي

1. موطن القاصر والمحجور عليه والمفقود والغائب هو موطن من ينوب عن هؤلاء قانوناً

2. ومع ذلك يجوز ان يكون للقاصر الذي بلغ خمس عشرة سنة ومن في حكمه موطن خاص بالنسبة الى الاعمال والتصرفات التي يعبثه القانون اهلاً لمباشرتها.

المادة 42

الشخص الطبيعي 1.

الباب التمهيدي

1. يجوز اتخاذ موطن مختار لتنفيذ عمل قانوني معين.

2. ولا يجوز اثبات وجود الموطن المختار الا بالكتابة.

3. والموطن المختار لتنفيذ عمل قانوني يكون هو الموطن بالنسبة الى كل ما يتعلق بهذا العمل بما في ذلك اجراءات التنفيذ الجبري ا
لا اذا اشترط صراحة قصر هذا الموطن على اعمال دون اخرى .

المادة 43

الشخص الطبيعي 1.

الباب التمهيدي

1. كل شخص يبلغ سن الرشد متمتعاً بقواه العقلية ولم يحجر عليه يكون كامل الاهلية لمباشرة حقوقه المدنية

2. وسن الرشد هي ثماني عشرة سنة شمسية كاملة .

المادة 44

الشخص الطبيعي 1.

الباب التمهيدي

1. لا يكون اهلاً لمباشرة حقوقه المدنية من كان فاقد التمييز لصغر في السن او عته او جنون.

2. وكل من لم يبلغ السابعة يعتبر فاقداً للتمييز .

المادة 45

الشخص الطبيعي 1.

الباب التمهيدي

كل من بلغ سن التمييز ولم يبلغ سن الرشد وكل من بلغ سن الرشد وكان سفيهاً او ذا غفلة يكون ناقص الاهلية وفقاً لما يقرره القانون

المادة 46

الشخص الطبيعي 1.

الباب التمهيدي

يخضع فاقنو الاهلية وناقصوها بحسب الاحوال في احكام الولاية او الوصاية او القوامة للشروط ووفقاً للقواعد المقررة في القانون

المادة 47

الشخص الطبيعي 1.

الباب التمهيدي

ليس لاحد النزول عن حريته الشخصية ولا عن اهليته او التعديل في احكامها

المادة 48

الشخص الطبيعي 1.

الباب التمهيدي

لكل من وقع عليه اعتداء غير مشروع في حق من الحقوق الملازمة لشخصيته ان يطلب وقف هذا الاعتداء مع التعويض عما يكون قد
د لحقه من ضرر

المادة 49

الشخص الطبيعي 1.

الباب التمهيدي

لكل من نازعه الغير في استعمال اسمه او لقبه او كليهما بلا مبرر ومن انتحل الغير اسمه او لقبه او كليهما دون حق ان يطلب وقف ه
ذا الاعتداء مع التعويض عما يكون قد لحقه من ضرر

المادة 50
الأشخاص الحكمية
الباب التمهيدي

الأشخاص الحكمية هي :

1. الدولة والبلديات بالشروط التي يحددها القانون والمؤسسات العامة وغيرها من المنشآت التي يمنحها القانون شخصية حكومية.
2. الهيئات والطوائف الدينية التي تعترف لها الدولة بشخصية حكومية.
3. الوقف .
4. الشركات التجارية والمدنية.
5. الجمعيات والمؤسسات المنشأة وفقاً لأحكام القانون.
6. كل مجموعة من الأشخاص او الاموال تثبت لها الشخصية الحكمية بمقتضى نص في القانون.

المادة 51
الأشخاص الحكمية
الباب التمهيدي

1. الشخص الحكمي يتمتع بجميع الحقوق الا ما كان منها ملازماً لصفة الانسان الطبيعية وذلك في الحدود التي قررها القانون
2. فيكون له :
 - أ. ذمة مالية مستقلة.
 - ب. اهلية في الحدود التي يعينها سند انشائه او التي يقررها القانون.
 - ج. حق التقاضي.
 - د. موطن مستقل. ويعتبر موطنه المكان الذي يوجد فيه مركز ادارته. والشركات التي يكون مركزها الرئيسي في الخارج ولها نشاط في المملكة الاردنية الهاشمية يعتبر مركز ادارتها بالنسبة للقانون الداخلي ، المكان الذي توجد فيه الادارة المحلية.
- 3 . ويكون له من يمثله في التعبير عن ارادته.

المادة 52
الأشخاص الحكمية
الباب التمهيدي

الأشخاص الحكمية تخضع لاحكام القوانين الخاصة بها

المادة 53
المال

الباب التمهيدي

المال هو كل عين او حق له قيمة مادية في التعامل.

المادة 54
محل الحقوق المالية
الباب التمهيدي

كل شئ يمكن حيازته مادياً او معنوياً والانتفاع به انتفاعاً مشروعاً ولا يخرج عن التعامل بطبيعته او بحكم القانون يصح ان يكون محلاً للحقوق المالية

المادة 55

الاشياء التي تخرج عن التعامل بطبيعتها
الباب التمهيدي

الاشياء التي تخرج عن التعامل بطبيعتها هي التي لا يستطيع احد ان يستأثر بحيازتها والاشياء التي تخرج عن التعامل بحكم القانون هي التي لا يجيز القانون ان تكون محلاً للحقوق المالية

المادة 56

الاشياء المثلية والقيمية
الباب التمهيدي

1. الاشياء المثلية هي ما تماثلت أحادها او اجزاؤها او تقاربت بحيث يمكن ان يقوم بعضها مقام بعض عرفاً بلا فرق يعتد به وتقدر في التعامل بالعدد او القياس او الكيل او الوزن

2. والقيمية ما تتفاوت افرادها في الصفات او القيمة تفاوتاً يعتد به او يندر وجود افراده في التداول.

المادة 57

الاشياء الاستهلاكية والاستعمالية
الباب التمهيدي

1. الاشياء الاستهلاكية هي ما لا يتحقق الانتفاع بخصائصها الا باستهلاكها

2. اما الاستعمالية فهي ما يتحقق الانتفاع بها باستعمالها مرارا مع بقاء عينها

المادة 58

العقار والمنقول
الباب التمهيدي

كل شيء مستقر بحيزه ثابت فيه لا يمكن نقله منه دون تلف او تغيير هيئته فهو عقار ، وكل ما عدا ذلك من شئ فهو منقول

المادة 59

العقار بالتخصيص
الباب التمهيدي

يعتبر عقاراً بالتخصيص المنقول الذي يضعه مالكه في عقار له رسدا على خدمته واستغلاله ويكون ثابتاً في الارض

المادة 60

الاموال العامة
الباب التمهيدي

1. تعتبر اموالاً عامة جميع العقارات والمنقولات التي للدولة او الاشخاص الحكومية العامة والتي تكون مخصصة لمنفعة عامة بالفعل او بمقتضى القانون او النظام

2. ولا يجوز في جميع الاحوال التصرف في هذه الاموال او الحجز عليها او تملكها بمرور الزمان

المادة 61

نطاق الحق واستعماله

الباب التمهيدي
الجواز الشرعي ينافي الضمان فمن استعمل حقه استعمالا مشروعاً لا يضمن ما ينشأ عن ذلك من ضرر
المادة 62
نطاق الحق واستعماله
الباب التمهيدي

لا ضرر ولا ضرار والضرر يزال
المادة 63
نطاق الحق واستعماله
الباب التمهيدي

الاضطرار لا يبطل حق الغير
المادة 64
نطاق الحق واستعماله
الباب التمهيدي

درء المضار اولى من كسب المنافع
المادة 65
نطاق الحق واستعماله
الباب التمهيدي

يدفع الضرر العام بالضرر الخاص والاشد بالاخف
المادة 66
اساءة استعمال الحق
الباب التمهيدي

اساءة استعمال الحق :

1. يجب الضمان على من استعمل حقه استعمالاً غير مشروع

2. ويكون استعمال الحق غير مشروع :

أ . اذا توفر قصد التعدي .

ب . اذا كانت المصلحة المرجوة من الفعل غير مشروعة .

ج . اذا كانت المنفعة منه لا تتناسب مع ما يصيب الغير من الضرر .

د . اذا تجاوز ما جرى عليه العرف والعادة .

المادة 67
اقسام الحق
الباب التمهيدي

الفرع الثاني

اقسام الحق

يكون الحق شخصيا او عينيا او معنويا

المادة 68

اقسام الحق

الباب التمهيدي

الحق الشخصي رابطة قانونية بين دائن ومدين يطالب بمقتضاها الدائن مدينه بنقل حق عيني او القيام بعمل او الامتناع عن عمل

المادة 69

اقسام الحق

الباب التمهيدي

1. الحق العيني سلطة مباشرة على شئ معين يعطيها القانون لشخص معين

2. ويكون الحق العيني اصليا او تبعيا .

المادة 70

اقسام الحق

الباب التمهيدي

1. الحقوق العينية الاصلية هي الملكية والتصرف والانتفاع والاستعمال والسكنى والسطحية (القرار) والحقوق المجردة والوقف والا حكر والاجارتين وخلو الانتفاع

2. والحقوق العينية التبعية هي التوثيقات الثابتة بالرهن التاميني او الحيازي او بنص القانون

المادة 71

اقسام الحق

الباب التمهيدي

1. الحقوق المعنوية هي التي ترد على شئ غير مادي

2. ويتبع في شان حقوق المؤلف والمخترع والفنان والعلامات التجارية وسائر الحقوق المعنوية الاخرى احكام القوانين الخاصة

المادة 72

ادلة الاثبات

الباب التمهيدي

الفرع الثالث

اثبات الحق

1. ادلة الاثبات :

ادلة اثبات الحق هي البيئات التالية :

1. الكتابة

2. الشهادة

3. القرائن

4. المعاينة والخبرة

5. الاقرار

6. اليمين

المادة 73

قواعد عامة في الإثبات

الباب التمهيدي

2. قواعد عامة في الإثبات :

الاصل براءة الذمة وعلى الدائن ان يثبت حقه وللمدين نفيه.

المادة 74

قواعد عامة في الإثبات

الباب التمهيدي

اليقين لا يزول بالشك

المادة 75

قواعد عامة في الإثبات

الباب التمهيدي

1. الاصل بقاء ما كان على ما كان كما ان الاصل في الامور العارضة العدم

2. وما ثبت بزمان يحكم ببقائه ما لم يوجد دليل على خلافه.

المادة 76

قواعد عامة في الإثبات

الباب التمهيدي

الظاهر يصلح حجة للدفع لا للاستحقاق.

المادة 77

قواعد عامة في الإثبات

الباب التمهيدي

البينة على من ادعى واليمين على من انكر.

المادة 78

قواعد عامة في الإثبات

الباب التمهيدي

البينة لا تثبت خلاف الظاهر واليمين لا بقاء الاصل

المادة 79

قواعد عامة في الإثبات

الباب التمهيدي

الكتابة والشهادة والقرائن القاطعة والمعابنة والخبرة حجة متعددة والاقرار حجة قاصرة على المقر .

المادة 80

قواعد عامة في الإثبات

الباب التمهيدي

كل شهادة تضمنت جر مغنم للشاهد او دفع مغرم عنه ترد

المادة 81

قواعد عامة في الإثبات

الباب التمهيدي

يعتد في شهادة الاخرس وحلفه باشارته المعهودة.

المادة 82

قواعد عامة في الإثبات

الباب التمهيدي

تقبل اليمين ممن يؤديها في براءة نفسه لا في الزام غيره.

المادة 83

قواعد عامة في الإثبات

الباب التمهيدي

لا تحلف اليمين الا بطلب الخصم ولكن تحلفه المحكمة يمين الاستظهار وعند الاستحقاق ، ورد المبيع للعيب فيه ، وعند الحكم بالشفعة ولو لم يطلب الخصم تحليفه .

المادة 84

قواعد عامة في الإثبات

الباب التمهيدي

يقبل قول المترجم الموثوق اذا كان عالما باللغتين بعد حلفه اليمين لدى الجهة المختصة.

المادة 85

قواعد عامة في الإثبات

الباب التمهيدي

لا حجة مع التناقض ولكن لا اثر له في حكم المحكمة اذا ما ثبت بعده ولصاحب المصلحة حق الرجوع على الشاهد بالضمان.

المادة 86

تطبيق قواعد وأحكام الإثبات

الباب التمهيدي

يتبع لدى المحاكم في اجراءات الاثبات واستيفاء ادلة الحق القواعد والاحكام المنصوص عليها في قوانينها الخاصة وذلك فيما لا يتعارض مع الاحكام السابقة .

المادة 87

العقد

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

العقد هو ارتباط الاجاب الصادر من احد المتعاقدين بقبول الآخر وتوافقهما على وجه يثبت اثره في المعقود عليه ويترتب عليه التزام كل منهما بما وجب عليه للآخر .

المادة 88

العقد

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

يصح ان يرد العقد :

1. على الاعيان ، منقولة كانت او عقاراً مادية كانت او معنوية .
2. على منافع الاعيان .
3. على عمل معين او على خدمة معينة .
4. على اي شئ آخر ليس ممنوعاً بنص في القانون او مخالفاً للنظام العام او الآداب .

المادة 89

العقد

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

1. تسري على العقود المسماة منها وغير المسماة القواعد العامة التي يشتمل عليها هذا الفصل .
2. اما القواعد التي ينفرد بها بعض العقود المدنية فتقررها الاحكام الواردة في الفصول المعقودة لها . وتقرر قوانين التجارة القواعد الخاصة بالعقود التجارية .

المادة 90

انعقاد العقد

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

الفرع الاول

1. انعقاد العقد:

ينعقد العقد بمجرد ارتباط الایجاب بالقبول مع مراعاة ما يقرره القانون فوق ذلك من اوضاع معينة لانعقاد العقد .

المادة 91

انعقاد العقد

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

1. الایجاب والقبول كل لفظين مستعملين عرفاً لانشاء العقد واي لفظ صدر اولا فهو ايجاب والثاني قبول .
2. ويكون الایجاب والقبول بصيغة الماضي ، كما يكونان بصيغة المضارع او بصيغة الامر اذا ارید بهما الحال .

المادة 92

انعقاد العقد

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

صيغة الاستقبال التي تكون بمعنى الوعد المجرد ينعقد بها العقد و عدا ملزماً اذا انصرف اليه قصد العاقدین .

المادة 93

انعقاد العقد

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

التعبير عن الارادة يكون باللفظ وبالكتابة وبالإشارة المعهودة عرفاً ولو من غير الاخرس وبالمبادلة الفعلية الدالة على التراضي وبتأخذ اذا اي مسلك آخر لا تدع ظروف الحال شكاً في دلالته على التراضي .

المادة 94

انعقاد العقد

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

1. يعتبر عرض البضائع مع بيان ثمنها ايجابا .
2. اما النشر والاعلان وبيان الاسعار الجاري التعامل بها وكل بيان آخر متعلق بعرض او بطلبات موجهة للجمهور او للافراد فلا يعد تبر عند الشك ايجابا وانما يكون دعوة الى التفاوض .

المادة 95

انعقاد العقد

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

1. لا ينسب الى ساكت قول ولكن السكوت في معرض الحاجة بيان ويعتبر قبولا .
2. ويعتبر السكوت قبولا بوجه خاص اذا كان هناك تعامل سابق بين المتعاقدين واتصل الايجاب بهذا التعامل او اذا تمخض الايجاب لمنفعة من وجه اليه .

المادة 96

انعقاد العقد

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

المتعاقدان بالخيار بعد الايجاب الى آخر المجلس فلو رجع الموجب بعد الايجاب وقبل القبول او صدر من احد المتعاقدين قول او فعل يدل على الاعراض يبطل الايجاب ولا عبرة بالقبول الواقع بعد ذلك .

المادة 97

انعقاد العقد

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

تكرار الايجاب قبل القبول يبطل الاول ويعتبر فيه الايجاب الثاني.

المادة 98

انعقاد العقد

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

اذا عين ميعاد للقبول التزم الموجب بالبقاء على ايجابه الى ان ينقضي هذا الميعاد .

المادة 99

انعقاد العقد

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

1. يجب ان يكون القبول مطابقا للايجاب .
2. واذا اقترن القبول بما يزيد في الايجاب او يقيده او يعدل فيه اعتبر رفضا يتضمن ايجابا جديدا .

المادة 100

انعقاد العقد

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

1. يطابق القبول الايجاب اذا اتفق الطرفان على كل المسائل الجوهرية التي تفاوضا فيها . اما الاتفاق على بعض هذه المسائل فلا يكفي لالتزام الطرفين حتى لو اثبت هذا الاتفاق بالكتابة .
2. واذا اتفق الطرفان على جميع المسائل الجوهرية في العقد واحتفظا بمسائل تفصيلية يتفقان عليها فيما بعد ولم يشترطا ان العقد يكون غير منعقد عند عدم الاتفاق على هذه المسائل فيعتبر العقد قد انعقد واذا قام خلاف على المسائل التي لم يتم الاتفاق عليها فان المحكمة تقضي فيها طبقا لطبيعة المعاملة ولاحكام القانون والعرف والعدالة .

المادة 101

انعقاد العقد

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

إذا كان المتعاقدان لا يضمهما حين العقد مجلس واحد يعتبر التعاقد قد تم في المكان وفي الزمان اللذين صدر فيهما القبول ما لم يوجد اتفاق او نص قانوني يقضي بغير ذلك .

المادة 102

انعقاد العقد

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

يعتبر التعاقد بالهاتف او باية طريقة مماثلة بالنسبة للمكان كانه تم بين متعاقدين لا يضمهما مجلس واحد حين العقد واما فيما يتعلق بالزمان فيعتبر كانه تم بين حاضرين في المجلس .

المادة 103

انعقاد العقد

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

لا يتم العقد في المزايدات الا برسو المزايدة ويسقط العطاء بعطاء يزيد عليه ولو وقع باطلا او باقفال المزايدة دون ان ترسو على احد ، ذلك مع عدم الاخلال باحكام القوانين الاخرى .

المادة 104

انعقاد العقد

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

القبول في عقود الازعان يقتصر على مجرد التسليم بشروط مقررة يضعها الموجب ولا يقبل مناقشة فيها .

المادة 105

انعقاد العقد

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

1. الاتفاق الذي يتعهد بموجبه كلا المتعاقدين او احدهما بابرام عقد معين في المستقبل لا ينعقد الا اذا عينت جميع المسائل الجوهرية لعقد المراد ابرامه والمدة التي يجب ابرامه فيها .

2. واذا اشترط القانون لتمام العقد استيفاء شكل معين فهذا الشكل تجب مراعاته ايضا في الاتفاق الذي يتضمن الوعد بابرام هذا العقد .

المادة 106

انعقاد العقد

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

اذا وعد شخص بابرام عقد ثم نكل وقاضاه الآخر طالبا تنفيذ الوعد ، وكانت الشروط اللازمة للعقد وبخاصة ما يتعلق منها بالشكل متوافرة قام الحكم متى حاز قوة القضية المقضية مقام العقد .

المادة 107

انعقاد العقد

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

1. دفع العربون وقت ابرام العقد يفيد ان لكل من المتعاقدين الحق في العدول عنه الا اذا قضى الاتفاق بغير ذلك .
2. فاذا عدل من دفع العربون فقده واذا عدل من قبضه رده ومثله .

المادة 108

نيابة في التعاقد

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

2. النيابة في التعاقد :

يجوز التعاقد بالاصالة او بطريق النيابة ما لم يقض القانون بغير ذلك .

المادة 109

نيابة في التعاقد

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

1. تكون النيابة في التعاقد اتفاقية او قانونية .
2. ويحدد سند الانابة الصادر من الاصيل نطاق سلطة النائب عندما تكون النيابة اتفاقية كما يحدد القانون تلك السلطة اذا كانت النيابة قانونية .

المادة 110

نيابة في التعاقد

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

من باشر عقدا من العقود بنفسه لنفسه فهو الملزم دون غيره بما يترتب عليه من احكام .

المادة 111

نيابة في التعاقد

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

1. اذا تم العقد بطريق النيابة كان شخص النائب لا شخص الاصيل هو محل الاعتبار عند النظر في عيوب الارادة او في اثر العلم ببد عض الظروف الخاصة او وجوب العلم بها .
2. ومع ذلك اذا كان النائب وكيفا يتصرف وفقا لتعليمات معينة صدرت له من موكله ، فليس للموكل ان يتمسك بجهد النائب لظروف كان يعلمها هو او كان من المفروض ان يعلمها .

المادة 112

نيابة في التعاقد

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

اذا ابرم النائب في حدود نيابته عقدا باسم الاصيل فان ما ينشأ عن هذا العقد من حقوق واحكام يضاف الى الاصيل الا اذا نص القانون على خلاف ذلك.

المادة 113

نيابة في التعاقد

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

اذا ابرم النائب في حدود نيابته عقدا باسمه فان حكم العقد يرجع الى الاصيل وتنصرف حقوق العقد الى النائب الا اذا كان العاقد الآخر ر يعلم وقت التعاقد بوجود النيابة فترجع الحقوق الى الاصيل كل ذلك ما لم ينص القانون على خلافه .

المادة 114

نيابة في التعاقد

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

اذا كان النائب ومن تعاقد معه يجهلان معا وقت ابرام العقد انقضاء النيابة فان اثر العقد الذي يبرمه يضاف الى الاصيل او خلفائه .

المادة 115

نيابة في التعاقد

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

لا يجوز لشخص ان يتعاقد مع نفسه باسم من ينوب عنه سواء اكان التعاقد لحسابه هو ام لحساب شخص آخر دون ترخيص من الاصل
يل على انه يجوز للاصيل في هذه الحالة ان يجيز التعاقد وهذا كله مع مراعاة ما يخالفه من احكام القانون او قواعد التجارة.

المادة 116

اهلية التعاقد

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

3. شروط العقد :

اولا . أ . اهلية التعاقد :

كل شخص اهل للتعاقد ما لم تسلب اهليته او يحد منها بحكم القانون .

المادة 117

اهلية التعاقد

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

ليس للصغير غير المميز حق التصرف في ماله وتكون جميع تصرفاته باطلة .

المادة 118

اهلية التعاقد

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

1. تصرفات الصغير المميز صحيحة متى كانت نافعة نفعاً محضاً وباطلة متى كانت ضارة ضرراً محضاً .
2. اما التصرفات الدائرة بين النفع والضرر فتعقد موقوفة على اجازة الولي في الحدود التي يجوز فيها له التصرف ابتداء او اجازة ال
قاصر بعد بلوغه سن الرشد .
3. وسن التمييز سبع سنوات كاملة .

المادة 119

اهلية التعاقد

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

1. للولي بترخيص من المحكمة ان يسلم الصغير المميز اذا اكمل الخامسة عشرة مقدارا من ماله ويأذن له في التجارة تجربة له. ويك
ون الاذن مطلقا او مقيدا .
2. واذا توفي الولي الذي اذن للصغير او انعزل من ولايته لا يبطل اذنه .

المادة 120

اهلية التعاقد

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

الصغير المانون في التصرفات الداخلة تحت الاذن كالبالغ سن الرشد .

المادة 121

اهلية التعاقد

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

للولي ان يحجر الصغير المانون ويبطل الاذن ويكون حجره على الوجه الذي اذنه به .

المادة 122

اهلية التعاقد

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

1. للمحكمة ان تاذن للصغير المميز عند امتناع الولي عن الاذن وليس للولي ان يحجر عليه بعد ذلك .
2. وللمحكمة بعد الاذن ان تعيد الحجر على الصغير .

المادة 123

اهلية التعاقد

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

- ولي الصغير هو ابوه ثم وصي ابيه ثم جده الصحيح ثم وصي الجد ثم المحكمة او الوصي الذي نصّبته المحكمة .

المادة 124

اهلية التعاقد

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

1. الاب والجد اذا تصرفا في مال الصغير وكان تصرفهما بمثل القيمة او بغبن يسير صح العقد ونفذ .
2. اما اذا عرفا بسوء التصرف فللحاكم ان يقيد من ولايتهما او ان يسلبهما هذه الولاية .

المادة 125

اهلية التعاقد

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

عقود الادارة الصادرة من الوصي في مال الصغير تكون صحيحة نافذة ولو كانت بغبن يسير ويعتبر من عقود الادارة بوجه خاص ا لاجار اذا لم تزد مدته على ثلاث سنوات واعمال الحفظ والصيانة واستيفاء الحقوق وايفاء الديون وبيع المحصولات الزراعية وبيع ال منقول الذي يسرع اليه التلف والنفقة على الصغير .

المادة 126

اهلية التعاقد

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

التصرفات الصادرة من الوصي في مال الصغير والتي لا تدخل في اعمال الادارة كالبيع والرهن والقرض والصلح وقسمة المال ال شائع واستثمار النقود لا تصح الا باذن من المحكمة المختصة وبالطريقة التي تحددها .

المادة 127

اهلية التعاقد

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

1. الصغير والمجنون والمعتوه محجورون لذاتهم .
2. اما السفه وذو الغفلة فتحجر عليهما المحكمة وترفع الحجر عنهما وفقا للقواعد والاجراءات المقررة في القانون .
3. يبلغ قرار الحجر للمحجور ويعلن للناس سببه وتكون تصرفاته قبل ذلك نافذة .

المادة 128

اهلية التعاقد

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

1. المعتوه هو في حكم الصغير المميز .
2. المجنون المطبق هو في حكم الصغير غير المميز . اما المجنون غير المطبق فتصرفاته في حال افاقته كتصرف العاقل .

المادة 129

اهلية التعاقد

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

1. يسري على تصرفات المحجور للغفلة او السفه ما يسري على تصرفات الصبي المميز من احكام ، ولكن ولى السفه المحكمة او من تعينه للوصاية عليه وليس لابييه او جده او وصيهما حق الولاية عليه .
2. اما تصرفاته قبل الحجر فمعتبرة الا اذا كانت نتيجة استغلال او تواطؤ .

المادة 130

اهلية التعاقد

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

1. يكون تصرف المحجور عليه لسفه او غفلة بالوقف او بالوصية صحيحا متى اذنته المحكمة في ذلك .
2. وتكون اعمال الادارة الصادرة عن المحجور عليه لسفه الماذون له بتسلم امواله صحيحة في الحدود التي رسمتها الجهة التي اصد رت الاذن .

المادة 131

اهلية التعاقد

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

تبين القوانين والأنظمة الاجراءات التي تتبع في الحجر على المحجورين وادارة اموالهم واستثمارها والتصرف فيها وغير ذلك من ال مسائل المتعلقة بالولاية والوصاية والقوامة .

المادة 132

اهلية التعاقد

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

اذا كان الشخص اصم ابكم او اعمى اصم او اعمى ابكم وتعذر عليه بسبب ذلك التعبير عن ارادته جاز للمحكمة ان تعين له وصيا يعا ونه في التصرفات التي تقتضي مصلحته فيها ذلك.

المادة 133

اهلية التعاقد

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

التصرفات الصادرة من الاولياء والوصياء والقوام تكون صحيحة في الحدود التي رسمها القانون .

المادة 134

اهلية التعاقد

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

1. يجوز لناقص الاهلية ان يطلب ابطال العقد .
2. غير انه اذا لجا الى طرق احتيالية لاختفاء نقص اهليته لزمه التعويض .

المادة 135

الاكراه

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

ب. عيوب الرضا :

1. الاكراه :

الاكراه هو اجبار الشخص بغير حق على ان يعمل عملا دون رضاه ويكون ماديا او معنويا.

المادة 136

الاكراه

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

يكون الاكراه ملجئاً اذا كان تهديداً بخطر جسيم محقق يلحق بالجسم او المال. ويكون غير ملجئ اذا كان تهديداً بما دون ذلك .

المادة 137

الاكراه

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

التهديد بايقاع ضرر بالوالدين او الاولاد او الزوج او ذي رحم محرم والتهديد بخطر يخذش الشرف يعتبر اكراها ، ويكون ملجئاً او غير ملجئ بحسب الاحوال .

المادة 138

الاكراه

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

الاكراه الملجئ يعدم الرضا ويفسد الاختيار وغير الملجئ يعدم الرضا ولا يفسد الاختيار .

المادة 139

الاكراه

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

يختلف الاكراه باختلاف الأشخاص وسنهم وضعفهم ومناصبهم ودرجة تآثرهم وتآلمهم من الاكراه شدة وضعفا .

المادة 140

الاكراه

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

يشترط ان يكون المكره قادراً على ايقاع ما هدد به وان يغلب على ظن المكره وقوع الاكراه عاجلاً ان لم يفعل ما اكره عليه .

المادة 141

الاكراه

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

من أكره باحد نوعي الاكراه على ابرام عقد لا ينفذ عقده ولكن لو اجازته المكره او ورثته بعد زوال الاكراه صراحة او دلالة ينقلب صد حياً .

المادة 142

الاكراه

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

الزوج نو شوكة على زوجته فاذا اكرهها بالضرب او منعها عن اهلها مثلاً لتتنازل عن حق لها او تهب له مالا ففعلت كان تصرفها غير نافذ .

المادة 143

التغريب والغبن

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

2. التغريب والغبن :

التغريب هو ان يخذ احد العاقدين الآخر بوسائل احتيالية قولية او فعلية تحمله على الرضا بما لم يكن ليرضى به بغيرها .

المادة 144

التغريب والغبن

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

يعتبر السكوت عمدا عن واقعة او ملابسة تغريرا اذا ثبت ان المغرور ما كان ليبرم العقد لو علم بتلك الواقعة او هذه الملابسة.

المادة 145

التغريير والغبن

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

اذا غرر احد العاقدين بالآخر وتحقق ان العقد تم بغبن فاحش كان لمن غرر به فسخ العقد .

المادة 146

التغريير والغبن

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

الغبن الفاحش في العقار وغيره هو ما لا يدخل تحت تقويم المقومين .

المادة 147

التغريير والغبن

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

اذا اصاب الغبن ولو كان يسيرا مال المحجور عليه للدين او المريض مرض الموت وكان دينهما مستغرقا لما لهما كان العقد موقفا على رفع الغبن او اجازته من الدائنين والا بطل .

المادة 148

التغريير والغبن

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

اذا صدر التغريير من غير المتعاقدين واثبت المغرور ان المتعاقد الآخر كان يعلم بالتغريير وقت العقد جاز له فسخه .

المادة 149

التغريير والغبن

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

لا يفسخ العقد بالغبن الفاحش بلا تغريير الا في مال المحجور ومال الوقف واموال الدولة .

المادة 150

التغريير والغبن

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

يسقط الحق في الفسخ بالتغريير والغبن الفاحش ويلزم العقد بموت من له الحق في الفسخ وبالتصرف في المعقود عليه كله او بعضه تـ صرفا يتضمن الاجازة وبهلاكه عنده واستهلاكه وتعيبه وزيادته.

المادة 151

الغلط

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

3. الغلط :

لا يعتبر الغلط الا فيما تضمنته صيغة العقد او دلت عليه الملابسات وظروف الحال او طبائع الاشياء او العرف .

المادة 152

الغلط

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

إذا وقع الغلط في ماهية العقد أو في شرط من شروط الانعقاد أو في المحل بطل العقد .

المادة 153

الغلط

الباب الأول - مصادر الحقوق الشخصية

للعاقدين فسخ العقد إذا وقع منه غلط في امر مرغوب كصفة في المحل أو ذات المتعاقد الآخر أو صفة فيه .

المادة 154

الغلط

الباب الأول - مصادر الحقوق الشخصية

للعاقدين فسخ العقد إذا وقع منه غلط في القانون وتوافرت شروط الغلط في الواقع طبقاً للمادتين (151 و153) ما لم يقض القانون بغيره .

المادة 155

الغلط

الباب الأول - مصادر الحقوق الشخصية

لا يؤثر في العقد مجرد الغلط في الحساب أو الكتابة وإنما يجب تصحيحه .

المادة 156

الغلط

الباب الأول - مصادر الحقوق الشخصية

1. ليس لمن وقع في غلط أن يتمسك به على وجه يتعارض مع ما يقضي به حسن النية .
2. ويبقى ملزماً بالعقد الذي قصد إبرامه إذا أظهر الطرف الآخر استعداده لتنفيذ هذا العقد .

المادة 157

المحل

الباب الأول - مصادر الحقوق الشخصية

يجب أن يكون لكل عقد محل يضاف إليه .

المادة 158

المحل

الباب الأول - مصادر الحقوق الشخصية

1. في التصرفات المالية يشترط أن يكون المحل مالا منقوماً .
2. ويصح أن يكون عيناً أو منفعة أو أي حق مالي آخر كما يصح أن يكون عملاً أو امتناعاً عن عمل .

المادة 159

محل العقد

الباب الأول - مصادر الحقوق الشخصية

إذا كان المحل مستحيلاً في ذاته وقت العقد كان العقد باطلاً .

المادة 160

المحل

الباب الأول - مصادر الحقوق الشخصية

1. يجوز أن يكون محلاً للمعاوضات المالية الشيء المستقبلي إذا انتفى الغرر .
2. غير أنه لا يجوز التعامل في شركة إنسان على قيد الحياة ولو كان ذلك برضاه إلا في الأحوال التي نص عليها القانون .

المادة 161

محل العقد

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

1. يشترط في عقود المعاوضات المالية ان يكون المحل معيناً تعييناً نافياً للجهالة الفاحشة بالإشارة اليه او الى مكانه الخاص ان كان موجوداً وقت العقد او ببيان الاوصاف المميزة له مع ذكر مقداره ان كان من المقدرات او بنحو ذلك مما تنتفي به الجهالة الفاحشة .
2. واذا كان المحل معلوماً للمتعاقدين فلا حاجة الى وصفه وتعريفه بوجه آخر .
3. فاذا لم يعين المحل على النحو المقدم كان العقد باطلاً .

المادة 162

المحل

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

اذا كان محل التصرف او مقابله نقوداً لزم بيان قدر عددها المذكور في التصرف دون ان يكون لارتفاع قيمة هذه النقود او لانخفاضها وقت الوفاء اي اثر .

المادة 163

محل العقد

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

1. يشترط ان يكون المحل قابلاً لحكم العقد .
2. فان منع الشارع التعامل في شيء او كان مخالفاً للنظام العام او للأداب كان العقد باطلاً .
3. ويعتبر من النظام العام بوجه خاص الاحكام المتعلقة بالاحوال الشخصية كالاهلية والميراث والاحكام المتعلقة بالانتقال والاجراءات اللازمة للتصرف في الوقف وفي العقار والتصرف في مال محجور ومال الوقف ومال الدولة وقوانين التسعير الجبري وسائر القوانين التي تصدر لحاجة المستهلكين في الظروف الاستثنائية.

المادة 164

محل العقد

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

1. يجوز ان يقتزن العقد بشرط يؤكد مقتضاه او يلائمه او جرى به العرف والعادة .
2. كما يجوز ان يقتزن بشرط فيه نفع لاحد العاقدين او للغير ما لم يمنعه الشارع او يخالف النظام العام او الأداب والا لغا الشرط و صح العقد ما لم يكن الشرط هو الدافع الى التعاقد فيبطل العقد ايضاً .

المادة 165

السبب

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

1. السبب هو الغرض المباشر المقصود من العقد .
2. ويجب ان يكون موجوداً وصحيحاً ومباحاً غير مخالف للنظام العام او الأداب .

المادة 166

السبب

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

1. لا يصح العقد اذا لم تكن فيه منفعة مشروعة لعاقديه .
2. ويفترض في العقود وجود هذه المنفعة المشروعة ما لم يقدّم الدليل على غير ذلك .

المادة 167

العقد الصحيح والباطل والفاقد

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

ثالثا : العقد الصحيح والباطل والفاقد :

أ . العقد الصحيح :

العقد الصحيح هو العقد المشروع باصله ووصفه بان يكون صادرا من اهله مضافا الى محل قابل لحكمه وله غرض قائم وصحيح وم شروع واوصافه صحيحة ولم يقترن به شرط مفسد له .

المادة 168

العقد الصحيح والباطل والفاقد
الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

ب. العقد الباطل :

1. العقد الباطل ما ليس مشروعا باصله ووصفه بان اختل ركنه او محله او الغرض منه او الشكل الذي فرضه القانون لانعقاده ولا يترتب عليه اي اثر ولا ترد عليه الاجازة .
2. ولكل ذي مصلحة ان يتمسك بالبطان والمحكمة ان تقضي به من تلقاء نفسها .
3. ولا تسمع دعوى البطان بعد مضي خمس عشرة سنة من وقت العقد .

المادة 169

العقد الصحيح والباطل والفاقد
الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

1. اذا كان العقد في شق منه باطلا بطل العقد كله الا اذا كانت حصة كل شق معينة فانه يبطل في الشق الباطل ويبقى صحيحا في الباقى .
2. واذا كان العقد في شق منه موقوفا ، توقف في الموقوف على الاجازة فان اجيز ، نفذ العقد كله ، وان لم يجز بطل في هذا الشق فقط بحصته من العوض وبقي في النافذ بحصته .

المادة 170

العقد الصحيح والباطل والفاقد
الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

ج. العقد الفاسد :

1. العقد الفاسد هو ما كان مشروعا باصله لا بوصفه فاذا زال سبب فساده صح .
2. ولا يفيد الملك في المعقود عليه الا بقيضه .
3. ولا يترتب عليه اثر الا في نطاق ما تقرره احكام القانون .
4. ولكل من عاقديه او ورثته حق فسخه بعد اعذار العاقد الآخر .

المادة 171

العقد الموقوف والعقد غير اللازم
الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

رابعا : العقد الموقوف والعقد غير اللازم :

أ . العقد الموقوف :

يكون التصرف موقوف النفاذ على الاجازة اذا صدر من فضولي في مال غيره او من مالك في مال له تعلق به حق الغير او من ناقص الاهلية في ماله وكان تصرفا دائرا بين النفع والضرر او من مكره او اذا نص القانون على ذلك .

المادة 172

العقد الموقوف والعقد غير اللازم
الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

تكون اجازة العقد للمالك او لمن تعلق له حق في المعقود عليه او للولي او الوصي او ناقص الاهلية بعد اكتمال اهليته او للمكره بعد زوال الاكراه او لمن يخوله القانون ذلك .

المادة 173

العقد الموقوف والعقد غير اللازم

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

1. تكون الاجازة بالفعل او بالقول او باي لفظ يدل عليها صراحة او دلالة .
2. ويعتبر السكوت اجازة ان دل على الرضا عرفا .

المادة 174

العقد الموقوف والعقد غير اللازم

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

يشترط لصحة الاجازة قبول التصرف للاجازة وقت صدوره ووقت الاجازة ووجود من له الاجازة وطرفي العقد والمتصرف فيه وبد له ان كان عينا وقت الاجازة .

المادة 175

العقد الموقوف والعقد غير اللازم

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

1. اذا اجيز التصرف الموقوف نفذ مستندا الى وقت صدوره واعتبرت الاجازة اللاحقة كالوكالة السابقة .
2. واذا رفضت الاجازة بطل التصرف .

المادة 176

العقد الموقوف والعقد غير اللازم

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

ب. العقد غير اللازم :

1. يكون العقد غير لازم بالنسبة الى احد عاقديه او لكليهما رغم صحته ونفاذه اذا شرط له حق فسخه دون تراض او تقاض.
2. ولكل منهما ان يستقل بفسخه اذا كان بطبيعته غير لازم بالنسبة اليه او شرط لنفسه خيار فسخه .

المادة 177

خيار الشرط

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

خامسا : من الخيارات التي تشوب لزوم العقد :

أ . خيار الشرط :

في العقود اللازمة التي تحتل الفسخ يجوز للعاقدين او لايهما ان يشترط في العقد او بعده الخيار لنفسه او لغيره المدة التي يتفقان عليها فان لم يتفقا على تحديد المدة جاز للقاضي تحديدها طبقا للعرف .

المادة 178

خيار الشرط

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

اذا شرط الخيار لكل من العاقدين في عقود المعاوضات المالية فلا يخرج البدلان عن ملكهما فان جعل لاحدهما فلا يخرج ماله عن ملكه ولا يدخل مال الآخر في ملكه .

المادة 179

خيار الشرط

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

1. لصاحب خيار الشرط الحق في فسخ العقد او اجازته .
2. فان اختار الاجازة لزم العقد مستندا الى وقت نشوئه .
3. وان اختار الفسخ انفسخ العقد واعتبر كان لم يكن .

المادة 180

خيار الشرط

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

اذا كان الخيار مشروطا لكل من العاقدين فان اختار احدهما الفسخ انفسخ العقد ولو اجازته الآخر وان اختار الاجازة بقي للآخر خياره مدة الخيار .

المادة 181

خيار الشرط

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

1. يكون الفسخ او الاجازة بكل فعل او قول يدل على ايهما صراحة او دلالة .
2. واذا مضت المدة دون اختيار الفسخ او الاجازة لزم العقد .

المادة 182

خيار الشرط

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

1. يشترط لصحة الفسخ اختياره في مدة الخيار وعلم الطرف الآخر به ان كان الفسخ بالقول ولا يشترط فيه التراضي او التقاضي .
2. اما الاجازة فلا يشترط علم الطرف الآخر بها .

المادة 183

خيار الشرط

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

يسقط الخيار بموت صاحبه في خلال مدته ويلزم العقد بالنسبة الى ورثته ويبقى الآخر على خياره ان كان الخيار له حتى نهاية مدته.

المادة 184

خيار الرؤية

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

ب. خيار الرؤية :

يثبت خيار الرؤية في العقود التي تحتمل الفسخ لمن صدر له التصرف ولو لم يشترطه اذا لم ير المعقود عليه وكان معينا بالتعيين.

المادة 185

خيار الرؤية

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

يبقى خيار الرؤية حتى تتم الرؤية في الاجل المتفق عليه او يوجد ما يسقطه.

المادة 186

خيار الرؤية

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

خيار الرؤية لا يمنع نفاذ العقد وانما يمنع لزمه بالنسبة لمن شرط له الخيار.

المادة 187

خيار الرؤية

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

1. لا يسقط خيار الرؤية بالاسقاط .
2. ويسقط برؤية المعقود عليه وقبوله صراحة او دلالة كما يسقط بموت صاحبه وبهلاكه كله او بعضه ويتعيبه ويتصرف من له الخيار ر فيه تصرفا لا يحتمل الفسخ او تصرفا يوجب حقا للغير .

المادة 188

خيار الرؤية

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

يتم الفسخ بخيار الرؤية بالقول او بالفعل صراحة او دلالة بشرط علم المتعاقد الآخر .

المادة 189

خيار التعيين

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

ج. خيار التعيين :

يجوز الاتفاق على ان يكون المعقود عليه احد شيئين او اشياء ثلاثة ويكون خيار تعيينه من بينها لاحد العاقدين وذلك بشرط بيان بدل كل منها ومدة الخيار .

المادة 190

خيار التعيين

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

يكون العقد غير لازم حتى يتم اعمال الخيار فاذا تم الخيار صراحة او دلالة اصبح العقد نافذا لازما فيما تم فيه .

المادة 191

خيار التعيين

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

يستند تعيين الخيار الى وقت نشوء العقد .

المادة 192

خيار التعيين

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

اذا مات من له خيار التعيين في مدة الاختيار انتقل حقه الى ورثته .

المادة 193

خيار العيب

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

د. خيار العيب :

يثبت حق فسخ العقد بخيار العيب في العقود التي تحتمل الفسخ دون اشتراطه في العقد

المادة 194

خيار العيب

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

يشترط في العيب لكي يثبت به الخيار ان يكون قديما مؤثرا في قيمة المعقود عليه وان يجهله المشتري وان لا يكون البائع قد اشترط ا لبراءة منه .

المادة 195

خيار العيب

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

1. اذا توفرت في العيب الشروط المبينة في المادة السابقة كان العقد غير لازم بالنسبة لصاحب الخيار قبل القبض قابلا للفسخ بعده .
2. ويتم فسخ العقد قبل القبض بكل ما يدل عليه دون حاجة الى تراضي او تقاضي . بشرط علم العاقد الآخر به . واما بعد القبض فانهم ا يتم بالتراضي او التقاضي .

المادة 196

خيار العيب

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

يترتب على فسخ العقد للعيب رد محله الى صاحبه واسترداد ما دفع .

المادة 197

خيار العيب

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

1. يسقط خيار العيب بالاسقاط وبالرضا بالعيب بعد العلم به وبالتصرف في المعقود عليه ولو قبل العلم به وبهلاكه او نقصانه بعد القبض وبزيادته قبل القبض زيادة متصلة غير متولدة منه وبعد القبض زيادة منفصلة متولدة منه.
2. ولا يسقط بموت صاحبه ويثبت لورثته .

المادة 198

العيب

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

لصاحب خيار العيب ايضا امساك المعقود عليه والرجوع بنقصان الثمن .

المادة 199

اثر العقد بالنسبة للمتعاقدين

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

الفرع الثاني

آثار العقد

1. بالنسبة للمتعاقدين :

1. يثبت حكم العقد في المعقود عليه وبذله بمجرد انعقاده دون توقف على القبض او اي شئ آخر - ما لم ينص القانون على غير ذلك
2. اما حقوق العقد فيجب على كل من الطرفين الوفاء بما اوجبه العقد عليه منهما .

المادة 200

اثر العقد بالنسبة للمتعاقدين

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

عقد المعاوضة الوارد على الاعيان اذا استوفى شرائط صحته يقتضي ثبوت الملك لكل واحد من العاقدين في بدل ملكه والتزام كل منهما بتسليم ملكه المعقود عليه للآخر .

المادة 201

اثر العقد بالنسبة للمتعاقدين

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

عقد المعاوضة الوارد على منافع الاعيان مستوفيا شرائط صحته يستوجب التزام المتصرف في العين بتسليمها للمتفع والتزام المتفع بتسليم بدل المنفعة لصاحب العين .

المادة 202

اثر العقد بالنسبة للمتعاقدين

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

1. يجب تنفيذ العقد طبقا لما اشتمل عليه وبطريقة تتفق مع ما يوجبه حسن النية .

2. ولا يقتصر العقد على الزام المتعاقد بما ورد فيه ، ولكن يتناول ايضا ما هو من مستلزماته وفقا للقانون والعرف وطبيعة التصرف

المادة 203

اثر العقد بالنسبة للمتعاقدين

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

في العقود الملزمة للجانبين اذا كانت الالتزامات المتقابلة مستحقة الوفاء جاز لكل من المتعاقدين ان يمتنع عن تنفيذ التزامه اذا لم يقم ال متعاقد الآخر بتنفيذ ما التزم به .

المادة 204

اثر العقد بالنسبة للمتعاقدين

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

إذا تم العقد بطريق الأذعان وكان قد تضمن شروطا تعسفية جاز للمحكمة ان تعدل هذه الشروط او تعفي الطرف المدعن منها وفقا لما تقضي به العدالة ، ويقع باطلا كل اتفاق على خلاف ذلك .

المادة 205

اثر العقد بالنسبة للمتعاقدين

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

إذا طرأت حوادث استثنائية عامة لم يكن في الوسع توقعها وترتب على حدوثها ان تنفيذ الالتزام التعاقدى وان لم يصبح مستحيلا ، صار مرهقا للمدين بحيث يهدده بخسارة فادحة جاز للمحكمة تبعا للظروف وبعد الموازنة بين مصلحة الطرفين ان ترد الالتزام المرهق اقتضت العدالة ذلك . ويقع باطلا كل اتفاق على خلاف ذلك .الى الحد المعقول ان

المادة 206 01-01-1977

اثر العقد بالنسبة الى الغير

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

2. اثر العقد بالنسبة الى الغير :

ينصرف اثر العقد الى المتعاقدين والخلف العام دون اخلال بالقواعد المتعلقة بالميراث ما لم يتبين من العقد او من طبيعة التعامل او من نص القانون ان هذا الاثر لا ينصرف الى الخلف العام .

المادة 207

اثر العقد بالنسبة الى الغير

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

إذا انشا العقد حقوقا شخصية تتصل بشيء انتقل بعد ذلك الى خلف خاص فان هذه الحقوق تنتقل الى هذا الخلف في الوقت الذي ينتقل فيه الشيء اذا كانت من مستلزماته وكان الخلف الخاص يعلم بها وقت انتقال الشيء اليه .

المادة 208

اثر العقد بالنسبة الى الغير

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

لا يرتب العقد شيئا في ذمة الغير ولكن يجوز ان يكسبه حقا .

المادة 209

اثر العقد بالنسبة الى الغير

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

1. إذا تعهد شخص بان يجعل الغير يلتزم بامر فلا يلزم الغير بتعده فاذا رفض الغير ان يلتزم وجب على المتعهد ان يعرض من تعاهد معه .

ويجوز له مع ذلك ان يتخلص من التعويض بان يقوم هو بنفسه بتنفيذ الالتزام الذي تعهد به .
2. اما اذا قبل الغير هذا التعهد فان قبوله لا ينتج اثرا الا من وقت صدوره ما لم يتبين انه قصد صراحة او ضمنا ان يستند اثر هذا القبول الى الوقت الذي صدر فيه التعهد .

المادة 210

اثر العقد بالنسبة الى الغير

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

1. يجوز للشخص ان يتعاقد باسمه على حقوق يشترطها لمصلحة الغير اذا كان له في تنفيذها مصلحة شخصية مادية كانت او ادبية.
2. ويترتب على هذا الاشتراط ان يكسب الغير حقا مباشرا قبل المتعهد بتنفيذ الاشتراط يستطيع ان يطالبه بوفائه ما لم يتفق على خلا ف ذلك ويكون لهذا المتعهد ان يتمسك قبل المنتفع بالدفع التي تنشأ عن العقد .
3. ويجوز ايضا للمشتراط ان يطالب بتنفيذ ما اشترط لمصلحة المنتفع الا اذا تبين من العقد ان المنتفع وحده هو صاحب الحق في ذلك

المادة 211

اثر العقد بالنسبة الى الغير

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

1. يجوز للمشتري دون دائنه او ورثته ان ينقض المشاركة قبل ان يعلن المنتفع الى المتعهد او الى المشتري رغبته في الاستفادة منها ، ما لم يكن ذلك مخالفا لما يقتضيه العقد .
2. ولا يترتب على نقض المشاركة ان تبرأ ذمة المتعهد قبل المشتري الا اذا اتفق صراحة او ضمنا على خلاف ذلك . وللمشتري احلال منتفع آخر محل المنتفع الاول كما له ان يستأثر لنفسه بالانتفاع من المشاركة.

المادة 212

اثر العقد بالنسبة الى الغير

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

يجوز في الاشرط لمصلحة الغير ان يكون المنتفع شخصا مستقبلا او جهة مستقبلية كما يجوز ان يكون شخصا او جهة لم يعينا وقت العقد ، متى كان تعيينهما مستطاعا وقت ان ينتج العقد اثره طبقا للمشاركة .

المادة 213

تفسير العقود

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

3. تفسير العقود :

الاصل في العقد رضا المتعاقدين وما التزاماه في التعاقد .

المادة 214

تفسير العقود

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

1. العبرة في العقود للمقاصد والمعاني لا للالفاظ والمباني .
2. والاصل في الكلام الحقيقة فلا يجوز حمل اللفظ على المجاز الا اذا تعذر حمله على معناه الحقيقي .

المادة 215

تفسير العقود

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

لا عبرة بالدلالة في مقابلة التصريح .

المادة 216

تفسير العقود

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

اعمال الكلام اولى من اهماله لكن اذا تعذر اعمال الكلام يهمل .

المادة 217

تفسير العقود

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

ذكر بعض ما لا يتجزأ كذكره كله .

المادة 218

تفسير العقود

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

المطلق يجري على اطلاقه اذا لم يقم دليل التقييد نصا او دلالة .

المادة 219

تفسير العقود

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

الوصف في الحاضر لغو ، وفي الغائب معتبر .

المادة 220

تفسير العقود
الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

1. العادة محكمة عامة كانت او خاصة .
2. وتعتبر العادة اذا اطردت او غلبت والعبرة للغالب الشائع لا للنادر .
3. تترك الحقيقة بدلالة العادة .

المادة 221

تفسير العقود
الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

ما ثبت على خلاف القياس فغيره لا يقاس عليه .

المادة 222

تفسير العقود
الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

الضرورات تبيح المحظورات .

المادة 223

تفسير العقود
الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

الممتنع عادة كالممتنع حقيقة .

المادة 224

تفسير العقود
الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

المعروف عرفا كالمشروط شرطا .

المادة 225

تفسير العقود
الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

المعروف بين التجار كالمشروط بينهم .

المادة 226

تفسير العقود
الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

التعيين بالعرف كالتعيين بالنص .

المادة 227

تفسير العقود
الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

اذا تعارض المانع والمقتضي يقدم المانع .

المادة 228

تفسير العقود
الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

التابع تابع ولا يفرد بالحكم .

المادة 229

تفسير العقود

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

إذا سقط الاصل سقط الفرع .

المادة 230

تفسير العقود

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

الساقط لا يعود كما ان المعدوم لا يعود .

المادة 231

تفسير العقود

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

إذا بطل الشيء بطل ما في ضمنه .

المادة 232

تفسير العقود

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

إذا بطل الاصل يصار الى البديل .

المادة 233

تفسير العقود

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

التصرف على الرعية منوط بالمصلحة .

المادة 234

تفسير العقود

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

السؤال معاد في الجواب .

المادة 235

تفسير العقود

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

الغرم بالغنم .

المادة 236

تفسير العقود

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

الامر بالتصرف في ملك الغير باطل .

المادة 237

تفسير العقود

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

من استعجل الشيء قبل اوانه عوقب بحرمانه .

المادة 238

تفسير العقود

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

من سعى في نقض ما تم من جهته فسعيه مردود عليه

المادة 239

تفسير العقود

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

1. إذا كانت عبارة العقد واضحة فلا يجوز الانحراف عنها من طريق تفسيرها للتعرف على ارادة المتعاقدين .

2. اما اذا كان هناك محل لتفسير العقد فيجب البحث عن النية المشتركة للمتعاقدين دون الوقوف عند المعنى الحرفي للالفاظ مع الاستد
هءاء في ذلك بطبيعة التعامل وبما ينبغي ان يتوافر من امانة وثقة بين المتعاقدين وفقا للعرف الجاري في المعاملات

المادة 240

تفسير العقود

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

1. يفسر الشك في مصلحة المدين

2. ومع ذلك لا يجوز ان يكون تفسير العبارات الغامضة في عقود الازعان ضارا بمصلحة الطرف المذعن .

المادة 241

انحلال العقد

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

4. انحلال العقد (الاقالة) :

اذا كان العقد صحيحا لازما فلا يجوز لاحد العاقدين الرجوع فيه ولا تعديله ولا فسخه الا بالتراضي او التراضي او بمقتضى نص في القانون

المادة 242

انحلال العقد

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

للعاقدين ان يتقايلا العقد برضاها بعد انعقاده

المادة 243

انحلال العقد

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

الاقالة في حق العاقدين فسخ . وفي حق الغير عقد جديد

المادة 244

انحلال العقد

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

تتم الاقالة بالاجاب والقبول في المجلس وبالتعاطي بشرط ان يكون المعقود عليه قائما وموجودا في يد العاقد وقت الاقالة ولو تلف بع
ضه صحت الاقالة في الباقي بقدر حصته من العوض

المادة 245

انحلال العقد

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

يجوز الاتفاق على ان يعتبر العقد مفسوخا من تلقاء نفسه دون حاجة الى حكم قضائي عند عدم الوفاء بالالتزامات الناشئة عنه وهذا ا
لاتفاق لا يعفي من الاعذار الا اذا اتفق المتعاقدان صراحة على الاعفاء منه .

المادة 246

انحلال العقد

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

1. في العقود الملزمة للجانبين اذا لم يوف احد العاقدين بما وجب عليه بالعقد جاز للعاقد الآخر بعد اعذاره المدين ان يطالب بتنفيذ الع
قد او فسخه

2. ويجوز للمحكمة ان تلزم المدين بالتنفيذ للحال او تنظره الى اجل مسمى ولها ان تقضي بالفسخ وبالتعويض في كل حال ان كان له مقتضى

المادة 247

انحلال العقد

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

في العقود الملزمة للجانبين اذا طرأت قوة قاهرة تجعل تنفيذ الالتزام مستحيلا انقضى معه الالتزام المقابل له وانفسخ العقد من تلقاء نفسه فاذا كانت الاستحالة جزئية انقضى ما يقابل الجزء المستحيل ومثل الاستحالة الجزئية الاستحالة الوقتية في العقود المستمرة وفي كليهما يجوز للدائن فسخ العقد بشرط علم المدين

المادة 248

اثر انحلال العقد

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

5. آثار انحلال العقد :

اذا انفسخ العقد او فسخ اعيد المتعاقدان الى الحالة التي كانا عليها قبل العقد فاذا استحال ذلك يحكم بالتعويض

المادة 249

اثر انحلال العقد

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

اذا انحل العقد بسبب البطلان او الفسخ او باي سبب آخر وتعين على كل من المتعاقدين ان يرد ما استولى عليه جاز لكل منهما ان يحبس ما اخذه ما دام المتعاقد الآخر لم يرد اليه ما تسلمه منه او يقدم ضمانا لهذا الرد .

المادة 250

التصرف الانفرادي

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

يجوز ان يتم التصرف بالارادة المنفردة للمتصرف دون توقف على القبول ما لم يكن فيه الزام الغير بشيء وذلك طبقا لما يقضي به القانون .

المادة 251

التصرف الانفرادي

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

1. تسري على التصرف الانفرادي الاحكام الخاصة بالعقود الا ما تعلق منها بضرورة وجود ارادتين متطابقتين لنشوء العقد . وذلك ما لم ينص القانون على غير ذلك .

2. ويبقى الايجاب في العقود خاضعا للاحكام الخاصة به .

المادة 252

التصرف الانفرادي

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

اذا استوفى التصرف الانفرادي ركنه وشروطه فلا يجوز للمتصرف الرجوع فيه ما لم ينص القانون على غير ذلك .

المادة 253

التصرف الانفرادي

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

1. اذا كان التصرف الانفرادي تمليكيا فلا يثبت حكمه للمتصرف اليه الا بقبوله .

2. واذا كان اسقاطا فيه معنى التملك او كان ابراء من دين فيثبت حكمه للمتصرف اليه ولكن يرتد برده في المجلس .

3. واذا كان اسقاطا محضا فيثبت حكمه ولا يرتد بالرد .

4. كل ذلك ما لم ينص القانون على خلافه .

المادة 254

التصرف الانفرادي
الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

1. الوعد هو ما يفرضه الشخص على نفسه لغيره بالاضافة الى المستقبل لا على سبيل الالتزام في المال وقد يقع على عقد او عمل .
2. ويلزم الوعد صاحبه ما لم يمته او يفلس .

المادة 255

التصرف الانفرادي
الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

1. من وجه للجمهور وعدا بجائزة يعطيها عن عمل معين وعين له اجلا التزم باعطاء الجائزة لمن قام بهذا العمل ولو قام به دون نظ ر الى الوعد بالجائزة .
2. واذا لم يعين الواعد اجلا للقيام بالعمل جاز له الرجوع في وعده اعلان للكافة على الا يؤثر ذلك في حق من اتم العمل قبل الرجوع في الوعد ولا تسمع دعوى المطالبة بالجائزة اذا لم ترفع خلال ثلاثة اشهر من تاريخ اعلان عدول الواعد .

المادة 256

أحكام عامة
الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

الفرع الاول

احكام عامة

- كل اضرار بالغير يلزم فاعله ولو غير مميز بضمان الضرر .

المادة 257

أحكام عامة
الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

1. يكون الاضرار بالمباشرة او التسبب .
2. فان كان بالمباشرة لزم الضمان ولا شرط له واذا وقع بالتسبب فيشترط التعدي او التعمد او ان يكون الفعل مفضيا الى الضرر

المادة 258

أحكام عامة
الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

اذا اجتمع المباشر والمتسبب يضاف الحكم الى المباشر

المادة 259

أحكام عامة
الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

اذا غر احد آخر ضمن الضرر المترتب على ذلك الغرر

المادة 260

أحكام عامة
الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

ليس لمن اتلف ماله شخص ان يتلف مال ذلك الشخص والا ضمن كل منهما ما اتلفه

المادة 261

أحكام عامة
الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

إذا اثبت الشخص ان الضرر قد نشأ عن سبب اجنبي لا يد له فيه كافة سملوية او حادث فجائي او قوة قاهرة او فعل الغير او فعل المتضرر كان غير ملزم بالضمان ما لم يقض القانون او الاتفاق بغير ذلك

المادة 262

أحكام عامة

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

من احدث ضررا وهو في حالة دفاع شرعي عن نفسه او ماله او عن نفس الغير او ماله كان غير مسؤول على الا يجاوز قدر الضرر ورة والا اصبح ملزما بالضمان بقدر ما جاوزه

المادة 263

أحكام عامة

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

1. يضاف الفعل الى الفاعل لا الأمر ما لم يكن مجبرا على ان الاجبار المعتبر في التصرفات الفعلية هو الاكراه الملجيء وحده

2. ومع ذلك لا يكون الموظف العام مسؤولا عن عمله الذي اضر بالغير اذا قام به تنفيذا لامر صدر اليه من رئيسه متى كانت اطاعة هذا الامر واجبة عليه او كان يعتقد انها واجبة واقام الدليل على اعتقاده بمشروعية العمل الذي وقع منه وكان اعتقاده مبنيا على اسباب معقولة وانه راعى في عمله جانب الحيطة والحذر

المادة 264

أحكام عامة

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

يجوز للمحكمة ان تنقص مقدار الضمان او ان لا تحكم بضمان ما اذا كان المتضرر قد اشترك بفعله في احداث الضرر او زاد فيه

المادة 265

أحكام عامة

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

إذا تعدد المسؤولون عن فعل ضار ، كان كل منهم مسؤولا بنسبة نصيبه فيه وللمحكمة ان تقضي بالتساوي او بالتضامن والتكافل فيما بينهم .

المادة 266

أحكام عامة

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

يقدر الضمان في جميع الاحوال بقدر ما لحق المضرور من ضرر وما فاتته من كسب بشرط ان يكون ذلك نتيجة طبيعية للفعل الضار

المادة 267

أحكام عامة

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

1. يتناول حق الضمان الضرر الادبي كذلك . فكل تعد على الغير في حريته او في عرضه او في شرفه او في سمعته او في مركزه الاجتماعي او في اعتباره المالي يجعل المتعدي مسؤولا عن الضمان

2. ويجوز ان يقضى بالضمان للزواج وللأقربين من الأسرة عما يصيبهم من ضرر ادبي بسبب موت المصاب

3. ولا ينتقل الضمان عن الضرر الادبي الى الغير الا اذا تحددت قيمته بمقتضى اتفاق او حكم قضائي نهائي

المادة 268

أحكام عامة

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

إذا لم يتيسر للمحكمة ان تعين مدى الضمان تعيينا نهائيا فلها ان تحتفظ للمتضرر بالحق في ان يطالب خلال مدة معينة باعادة النظر في التقدير

المادة 269

أحكام عامة

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

1. يصح ان يكون الضمان مقسطا كما يصح ان يكون ايرادا مرتبا ويجوز في هاتين الحالتين الزام المدين بان يقدم تامينا تقدره المحكمة

2. ويقدر الضمان بالنقد على انه يجوز للمحكمة تبعا للظروف وبناء على طلب المضرور ان تامر باعادة الحالة الى ما كانت عليه او ان تحكم باداء امر معين متصل بالفعل الضار وذلك على سبيل التضمين

المادة 270

أحكام عامة

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

يقع باطلا كل شرط يقضي بالاغفاء من المسؤولية المترتبة على الفعل الضار

المادة 271

أحكام عامة

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

لا تخل المسؤولية المدنية بالمسؤولية الجنائية متى توفرت شرائطها ولا اثر للعقوبة الجزائية في تحديد نطاق المسؤولية المدنية وتقدير الضمان

المادة 272

أحكام عامة

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

1. لا تسمع دعوى الضمان الناشئة عن الفعل الضار بعد انقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي علم فيه المضرور بحدوث الضرر وبالا مسؤؤل عنه

2. على انه اذا كانت هذه الدعوى ناشئة عن جريمة وكانت الدعوى الجزائية ما تزال مسموعة بعد انقضاء المواعيد المذكورة في الفقرة السابقة فان دعوى الضمان لا يمتنع سماعها الا بامتناع سماع الدعوى الجزائية

3. ولا تسمع دعوى الضمان في جميع الاحوال بانقضاء خمس عشرة سنة من يوم وقوع الفعل الضار

المادة 273

الضرر الواقع على النفس

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

الفرع الثاني

1. ما يقع على النفس : ما يجب من مال ، في الجناية على النفس وما دونها ولو كان الجاني غير مميز هو على العاقلة او الجاني للمجني عليه او ورثته الشرعيين وفقا للقانون

المادة 274

الضرر الواقع على النفس

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

رغما عما ورد في المادة السابقة ، كل من اتى فعلا ضارا بالنفس من قتل او جرح او ايداء يلزم بالتعويض عما احدثه من ضرر للمجني عليه او ورثته الشرعيين او لمن كان يعولهم ، وحرموا من ذلك بسبب الفعل الضار

المادة 275

إتلاف المال

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

2. إتلاف المال :

من اتلف مال غيره او افسده ضمن مثله ان كان مثليا وقيمته ان كان قيميا وذلك مع مراعاة الاحكام العامة للتضمين

المادة 276

إتلاف المال
الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

إذا كان الاتلاف جزئياً ضمن المتلف نقص القيمة فإذا كان النقص فاحشاً فصاحب المال بالخيار ان شاء اخذ قيمة ما نقص وان شاء ترك المال للمتلف واخذ تمام القيمة مع مراعاة احكام التضمين العامة .

المادة 277

إتلاف المال
الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

1. إذا اتلف احد مال غيره على زعم انه ماله ضمن ما اتلف .
2. اما اذا اتلفه باذن مالكة فلا يضمن .

المادة 278

إتلاف المال
الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

إذا اتلف صبي مميز او غير مميز او من في حكمهما مال غيره لزمه الضمان من ماله .

المادة 279

الغصب والتعدي
الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

3. الغصب والتعدي :

1. على اليد ما اخذت حتى تؤديه .
2. فمن غصب مال غيره وجب عليه رده اليه بحاله التي كان عليها عند الغصب وفي مكان غصبه .
3. فان استهلكه او اتلفه او ضاع منه او تلف بتعديه او بدون تعديه فعليه مثله او قيمته يوم الغصب وفي مكان الغصب .
4. وعليه ايضاً ضمان منفعه وزوائده .

المادة 280

الغصب والتعدي
الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

إذا اتلف احد المال المغصوب في يد الغاصب فالمغصوب منه بالخيار ان شاء ضمن الغاصب ولهذا ان يرجع على المتلف وان شاء ضمن المتلف وليس للمتلف الرجوع على الغاصب .

المادة 281

الغصب والتعدي
الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

إذا تصرف الغاصب في المال المغصوب معاوضة او تبرعاً وتلف المغصوب كلا او بعضاً في يد من تصرف له الغاصب كان للمغصوب منه الخيار في تضمين من شاء منهما فان ضمن الغاصب صح تصرفه وان ضمن من تصرف له الغاصب رجع هذا على الغاصب وفقاً لاحكام القانون.

المادة 282

الغصب والتعدي
الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

1. غاصب الغاصب حكمه حكم الغاصب .
2. فإذا رد غاصب الغاصب المال المغصوب الى الغاصب الاول يبرأ وحده وإذا رده الى المغصوب منه يبرأ هو والاول .
3. وإذا تلف المغصوب او اتلف في يد غاصب الغاصب فالمغصوب منه مخير ان شاء ضمنه الغاصب الاول وان شاء ضمنه الغاصب الثاني ، وله ان يضمن مقدارا منه الاول والمقدار الآخر الثاني ، فإذا ضمن الغاصب الاول كان لهذا ان يرجع على الثاني وإذا ضم من الثاني فليس له ان يرجع على الاول .

المادة 283

الغصب والتعدي

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

للمحكمة في جميع الاحوال الحكم على الغاصب بالتعويض الذي تراه مناسباً ان رأت مبرراً لذلك .

المادة 284

الغصب والتعدي

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

من كانت في يده امانة وقصر في حفظها او تعدى عليها او منعها عن صاحبها بدون حق او جردها او مات مجهلاً لها كان ضامناً لها بالمثل او بالقيمة .

المادة 285

الغصب والتعدي

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

1. من سرق مالا فعليه رده الى صاحبه ان كان قائماً ورد مثله او قيمته ان استهلك ولو قضي عليه بالعقوبة .
2. وكذا من قطع الطريق واخذ المال .

المادة 286

الغصب والتعدي

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

1. اذا تغير المغصوب بنفسه يخير المغصوب منه بين استرداد المغصوب او البديل .
2. واذا تغير المغصوب بصورة يتغير معها اسمه يضمن البديل .
3. واذا تغير المغصوب بزيادة الغاصب شيئاً من ماله يخير المغصوب منه بين ان يدفع قيمة الزيادة ويسترد المغصوب عينا وبين ان يضمن الغاصب بدله .
4. واذا تغير المغصوب بنقصان قيمته نتيجة استعمال الغاصب يرد الغاصب العين مع تضمينه قيمة النقصان .

المادة 287

الغصب والتعدي

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

حكم كل ما هو مسلو للغصب في ازالة التصرف كحكم الغصب .

المادة 288

المسؤولية عن فعل الغير

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

الفرع الثالث

المسؤولية عن فعل الغير

1. لا يسأل احد عن فعل غيره ، ومع ذلك فللمحكمة بناء على طلب المضرور اذا رأت مبرراً ان تلزم باداء الضمان المحكوم به على من اوقع الضرر .

أ . من وجبت عليه قانوناً او اتفاقاً رقابة شخص في حاجة الى الرقابة بسبب قصره او حالته العقلية او الجسمية الا اذا اثبت انه قام بواجب الرقابة ، او ان الضرر كان لا بد واقعا ولو قام بهذا الواجب بما ينبغي من العناية .

ب. من كانت له على من وقع منه الاضرار سلطة فعلية في رقابته وتوجيهه ولو لم يكن حراً في اختياره اذا كان الفعل الضار قد صدر من التابع في حال تادية وظيفته او بسببها .

2. ولمن ادى الضمان ان يرجع بما دفع ، على المحكوم عليه به

المادة 289

جناية الحيوان

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

الفرع الرابع
صور من المسؤولية

1. جناية الحيوان :

جناية العجماء جبار ولكن فعلها الضار مضمون على ذي اليد عليها مالكا كان او غير مالك اذا قصر او تعدى .

1977-01-01 المادة 290

إنهيار البناء

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

2. انهيار البناء :

1. الضرر الذي يحدثه للغير انهيار البناء كله او بعضه يضمنه مالك البناء او المتولي عليه الا اذا ثبت عدم تعديه او تقصيره .
2. ولمن كان مهددا بضرر يصيبه من البناء ان يطالب المالك باتخاذ ما يلزم من التدابير الضرورية لدرء الخطر ، فاذا لم يقم المالك بذلك ، كان للمحكمة ان تاذنه في اتخاذ هذه التدابير على حساب المالك .

المادة 291

الأشياء والآلات

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

3. الاشياء والآلات :

كل من كان تحت تصرفه اشياء تتطلب عناية خاصة للوقاية من ضررها او آلات ميكانيكية -
يكون ضامنا لما تحدثه هذه الاشياء من ضرر الا ما لا يمكن التحرز منه . هذا مع عدم الاخلال بما يرد في ذلك من احكام خاصة.

المادة 292

الأشياء والآلات

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

استعمال الحق العام مقيد بسلامة الغير فمن استعمل حقه العام واضر بالغير ضررا يمكن التحرز منه كان ضامنا .

المادة 293

الكسب بلا سبب

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

الفرع الاول

الكسب بلا سبب

لا يسوغ لاحد ان ياخذ مال غيره بلا سبب شرعي . فان اخذه فعليه رده .

المادة 294

الكسب بلا سبب

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

1. من كسب مالا من غيره بدون تصرف مكسب وجبت عليه قيمته لهذا الغير ما لم يقض القانون بغير ذلك .
2. لو خرج ملك شخص من يده بلا قصد واتصل قضاء وقنرا بملك غيره اتصالا لا يقبل الفصل ، دون ضرر على احد المالكين ، تباع الأقل في القيمة الأكثر بعد دفع قيمته ، ما لم يقض القانون بغير ذلك .

المادة 295

الكسب بلا سبب

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

من تبرع من ماله لحساب غيره بامر فلا يرجع على الأمر الا اذا اشترط الرجوع عليه .

المادة 296

قبض غير المستحق

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

الفرع الثاني

قبض غير المستحق
من ادى شيئاً طائفاً انه واجب عليه ، ثم تبين عدم وجوبه فله استرداده ممن قبضه ان كان قائماً ومثله او قيمته ان لم يكن قائماً .

المادة 297

قبض غير المستحق

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

يصح استرداد غير المستحق اذا كان الوفاء قد تم تنفيذاً لدين لم يتحقق سببه او لدين زال سببه بعد ان تحقق .

المادة 298

قبض غير المستحق

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

يصح كذلك استرداد ما دفع وفاء لدين لم يحل اجله وكان الموفي جاهلاً قيام الاجل .

المادة 299

قبض غير المستحق

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

اذا حصل الوفاء من غير المدين وترتب عليه ان الدائن وهو حسن النية قد تجرد من سند الدين او مما حصل عليه من التامينات ، او ترك دعواه قبل المدين الحقيقي المدة المحددة لسماعها ، فلا يجب عليه رد ما قبض ، ولمن اوفى ان يرجع على المدين الحقيقي بالدين وبالتضمين ان كان له محل .

المادة 300

قبض غير المستحق

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

على المحكمة ان تلزم من قبض شيئاً بغير حق ان يرده الى صاحبه ولها علاوة على ذلك ان تامر برد ما جناه القابض من مكاسب او منافع ولها ايضا ان تعوض صاحب الحق لقاء ما قصر القابض في جنيته .

المادة 301

الفضالة

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

الفرع الثالث

الفضالة

من قام بفعل نافع للغير دون امره ولكن اذنت به المحكمة او اوجبت ضروره او قضى به عرف فانه يعتبر نائباً عنه وتسري عليه الاحكام التالية .

المادة 302

الفضالة

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

تسري قواعد الوكالة اذا اقر رب العمل ما قام به الفضولي .

المادة 303

الفضالة

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

يجب على الفضولي ان يمضي في العمل الذي بداه الى ان يتمكن رب العمل من مباشرته بنفسه كما يجب عليه ان يخطر بتدخله رب العمل متى استطاع ذلك .

المادة 304

الفضالة

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

الفضولي مسؤول عما يلحق رب العمل من اضرار وللحكمة تحديد الضمان اذا كانت الظروف تبرر ذلك .

المادة 305

الفضالة

الباب الاول - مصادر الحقوق الشخصية

اذا عهد الفضولي الى غيره بكل العمل او ببعضه كان مسؤولاً عن تصرفات نائبه ، دون اخلال بما لرب العمل من الرجوع مباشرة على هذا النائب .

المادة 306

الفضالة

الباب الأول - مصادر الحقوق الشخصية

يلتزم الفضولي بما يلتزم به الوكيل من رد ما استولى عليه بسبب الفضالة وتقديم حساب عما قام به .

المادة 307

الفضالة

الباب الأول - مصادر الحقوق الشخصية

على رب العمل ان ينفذ التعهدات التي عقدها الفضولي لحسابه وان يعرضه عن التعهدات التي التزم بها وان يرد له النفقات الضروريّة والنافعة التي سوغتها الظروف وان يعرضه عن الضرر الذي لحقه بسبب قيامه بالعمل ولا يستحق الفضولي اجرا عن عمله الا ان يكون من اعمال مهنته.

المادة 308

الفضالة

الباب الأول - مصادر الحقوق الشخصية

1. اذا مات الفضولي التزم ورثته بما يلتزم به ورثة الوكيل عند انتهاء الوكالة بموت الوكيل .
2. واذا مات رب العمل بقي الفضولي ملتزما نحو الورثة بما كان ملتزما به نحو مورثهم .

المادة 309

قضاء دين الغير

الباب الأول - مصادر الحقوق الشخصية

الفرع الرابع

قضاء دين الغير

من اوفى دين غيره بامر له الرجوع على الأمر بما اداه عنه وقام مقام الدائن الاصيلي في مطالبته به سواء اشترط الرجوع عليه ام لم يشترط.

المادة 310

قضاء دين الغير

الباب الأول - مصادر الحقوق الشخصية

1. من اوفى دين غيره دون امره فليس له الرجوع بما دفعه على المدين الا وفقا للمادة (301) ولا على الدائن الا اذا ابرا المدين من ادين ولو بعد استيفاء دينه منه .
2. فاذا رهن شخص ماله في دين غيره وقضى الدين ليئك ماله المرهون رجع بما قضاه على المدين .

المادة 311

حكم مشترك

الباب الأول - مصادر الحقوق الشخصية

الفرع الخامس

حكم مشترك

لا تسمع دعوى الاثراء بلا سبب في جميع الاحوال المتقدمة بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي علم فيه الدائن بحقه في الرجوع . و على كل حال لا تسمع الدعوى بانقضاء خمس عشرة سنة من اليوم الذي نشأ فيه حق الرجوع .

المادة 312

الحقوق القانونية

الباب الأول - مصادر الحقوق الشخصية

الحقوق التي تنشأ مباشرة عن القانون وحده تسري عليها النصوص القانونية التي انشأتها .

المادة 313

أحكام عامة

الباب الثاني - آثار الحق

1. ينفذ الحق جبرا على المدين به عند استحقاقه متى استوفى الشرائط القانونية .
2. فإذا افتقد الحق حماية القانون لاي سبب فلا جبر في تنفيذه ويصبح حقا طبيعيا يجب في ذمة المدين .

المادة 314

أحكام عامة

الباب الثاني - آثار الحق

إذا أوفى المدين حقا طبيعيا فقد حماية القانون صح وفاؤه ولا يعتبر وفاء لما لا يجب .

المادة 315

أحكام عامة

الباب الثاني - آثار الحق

يجب الوفاء بالحق متى استوفى شرائط استحقاقه قانونا فان تخلف المدين فقد وجب تنفيذه جبرا عليه تنفيذا عينيا او تعويضا طبقا لندصوص القانون .

المادة 316

أحكام عامة

الباب الثاني - آثار الحق

1. يكون التنفيذ اختياريا اذا تم بالوفاء او ما يعادله .

2. ويكون جبريا اذا تم عينيا او بطريق التعويض .

المادة 317

طرفا الوفاء

الباب الثاني - آثار الحق

الفرع الاول

التنفيذ الاختياري

أ . طرفا الوفاء :

1. يصح الوفاء من المدين او من نائبه او من اي شخص آخر له مصلحة في الوفاء .
2. ويصح ايضا ممن لا مصلحة له في الوفاء بأمر المدين او بغير امره على انه يجوز للدائن ان يرفض الوفاء من الغير اذا اعترض المدين على ذلك وابلغ الدائن اعتراضه .

المادة 318

طرفا الوفاء

الباب الثاني - آثار الحق

يشترط للبراءة من الدين ان يكون الموفي مالكا لما وفى به واذا كان المدين صغيرا مميزا او كبيرا معتوها او محجورا عليه لسفه او غفلة ودفع الدين الذي عليه صح دفعه ما لم يلحق الوفاء ضررا بالموفي .

المادة 319

طرفا الوفاء

الباب الثاني - آثار الحق

لا ينفذ الوفاء لبعض الدائنين في حق الدائنين الآخرين اذا كان المدين محجورا للدين وفى من المال المحجور او مريضا مرض الموت وكان الوفاء يضر ببقية الدائنين .

المادة 320

لمن يكون الوفاء

الباب الثاني - آثار الحق

ب. لمن يكون الوفاء : يكون الوفاء للدائن او لنائبه ويعتبر ذا صفة في استيفاء الدين من يقدم للمدين مخالصة صادرة من الدائن ، الا اذا كان متفقا على ان الوفاء يكون للدائن شخصا .

المادة 321

لمن يكون الوفاء

الباب الثاني - آثار الحق

إذا كان الدائن غير كامل الأهلية فلا تبرأ ذمة المدين إلا بالوفاء لوليه . وإذا حصل الوفاء للدائن وهلك الموفى به في يده أو ضاع منه فلوليه مطالبة المدين بالدين .

المادة 322

رفض الوفاء

الباب الثاني - آثار الحق

ج. رفض الوفاء :

إذا رفض الدائن دون مبرر قبول الوفاء المعروض عليه عرضا صحيحا حيث يجب قبوله ، أو رفض بالأعمال التي لا يتم الوفاء بدونها أو أعلن أنه لن يقبل الوفاء - اعذر إليه المدين بإعلان وحدد له مدة مناسبة يقوم فيها بما يجب عليه لاستيفاء حقه .

المادة 323

رفض الوفاء

الباب الثاني - آثار الحق

يترتب على اعذار الدائن أن يصير الشيء محل الالتزام في ضمان الدائن إن كان من قبل في ضمان المدين وإن يصبح للمدين الحق في إيداعه على نفقة الدائن وفي ضمان ما أصابه من ضرر .

المادة 324

رفض الوفاء

الباب الثاني - آثار الحق

إذا كان محل الوفاء شيئا معيناً بالذات وكان الواجب أن يسلم في المكان الذي يوجد فيه جاز للمدين بعد أن يعذر إلى الدائن بتسلمه أن يحصل على ترخيص من القضاء في إيداعه فإذا كان هذا الشيء عقارا أو شيئا معدا للبقاء حيث وجد جاز للمدين أن يطلب وضعه تحت الحراسة .

المادة 325

رفض الوفاء

الباب الأول - مصادر الحقوق الشخصية

إذا كان محل الوفاء شيئا يسرع إليه التلف أو يكلف نفقات باهظة في إيداعه أو حراسته جاز للمدين بعد استئذان المحكمة أو دون استئذان أنها عند الضرورة أن يبيعه بسعره المعروف في الأسواق فإن تعذر ذلك فبالمراد العلني ويقوم إيداع الثمن مقام إيداع الشيء نفسه .

المادة 326

رفض الوفاء

الباب الثاني - آثار الحق

يكون الإيداع أو ما يقوم مقامه من إجراء جائزا أيضا إذا كان المدين يجهل شخصية الدائن أو موطنه أو كان الدائن محجورا وليس له نائب يقبل عنه الوفاء أو كان الدين متنازعا عليه بين عدة أشخاص أو كانت هناك أسباب جديدة أخرى تبرر هذا الإجراء .

المادة 327

رفض الوفاء

الباب الثاني - آثار الحق

يقوم العرض الحقيقي بالنسبة إلى المدين مقام الوفاء إذا تلاه إيداع مستوف لأصوله القانونية أو تلاه أي إجراء مماثل وذلك إذا قبله الدائن أو صدر حكم نهائي بصحته .

المادة 328

رفض الوفاء

الباب الثاني - آثار الحق

1. إذا عرض المدين الدين واتبع العرض بإيداع أو بإجراء مماثل جاز له أن يرجع في هذا العرض ما دام الدائن لم يقبله أو ما دام لم يصدر حكم نهائي بصحته . وإذا رجع فلا تبرأ ذمة شركائه في الدين ولا ذمة الضامنين .
2. فإذا رجع المدين في العرض بعد أن قبله الدائن أو بعد أن حكم بصحته وقبل الدائن منه هذا الرجوع لم يكن لهذا الدائن أن يتمسك به عد ذلك بما يكفل حقه من تامينات وتبرأ ذمة الشركاء في الدين وذمة الضامنين .

المادة 329

محل الوفاء

الباب الثاني - آثار الحق

د. محل الوفاء وزمانه ومكانه ونفقاته واثباته :

1. اذا كان الدين مما يتعين بالتعيين فليس للمدين ان يدفع غيره بدلا عنه دون رضا الدائن حتى لو كان هذا البديل مساويا في القيمة للشئ المستحق او كانت له قيمة اعلى .
2. اما اذا كان مما لا يتعين بالتعيين وعين في العقد فللمدين دفع مثله وان لم يرض الدائن .

المادة 330

زمان الوفاء

الباب الثاني - آثار الحق

1. ليس للمدين ان يجبر الدائن على قبول وفاء جزئي لحقه ما لم يوجد اتفاق او نص يجيز ذلك .
2. فاذا كان الدين متنازعا في جزء منه وقبل الدائن ان يستوفي الجزء المعترف به فليس للمدين ان يرفض الوفاء بهذا الجزء .

المادة 331

نفقات الوفاء

الباب الثاني - آثار الحق

1. اذا كان المدين ملزما بان يوفى مع الدين اية نفقات وكان ما اداه لا يفي بالدين مع تلك النفقات حسم ما ادى من حساب النفقات ثم من ا صل الدين هذا ما لم يتفق على غيره .

المادة 332

محل الوفاء

الباب الثاني - آثار الحق

1. اذا تعددت الديون في ذمة المدين وكانت لدائن واحد ومن جنس واحد وكان ما اداه المدين لا يفي بهذه الديون جميعا جاز للمدين عند الوفاء ان يعين الدين الذي يريد الوفاء به ما لم يوجد مانع قانوني او اتفاقي يحول دون هذا التعيين

المادة 333

محل الوفاء

الباب الثاني - آثار الحق

1. اذا لم يعين الدين على الوجه المبين في المادة السابقة كان الحسم من حساب الدين الذي حل فاذا تعددت الديون الحالة فمن حساب اشد ها كلفة على المدين فاذا تسوت الديون في الكلفة فمن حساب الدين الذي يعينه الدائن .

المادة 334

زمان الوفاء

الباب الثاني - آثار الحق

1. يجب ان يتم الوفاء فورا بمجرد ترتب الالتزام نهائيا في ذمة المدين ما لم يوجد اتفاق او نص يقتضي بغير ذلك .
2. على انه يجوز للمحكمة في حالات استثنائية اذا لم يمنعها نص في القانون ان تنظر المدين الى اجل معقول او آجال ينفذ فيها التزامه اذا استدعت حالته ذلك ولم يلحق الدائن من هذا التاجيل ضرر جسيم .

المادة 335

زمان الوفاء

الباب الثاني - آثار الحق

1. اذا كان الدين مؤجلا فللمدين ان يدفعه قبل حلول الاجل اذا كان الاجل متمحضا لمصلحته ويجبر الدائن على القبول .
2. فاذا قضى المدين الدين قبل حلول الاجل ثم استحق المقبوض عاد الدين مؤجلا كما كان .

المادة 336

مكان الوفاء

الباب الثاني - آثار الحق

1. اذا كان محل الالتزام شيئا معيناً بالذات وجب تسليمه في المكان الذي كان موجودا فيه وقت نشوء الالتزام ما لم يوجد اتفاق او نص يقضي بغير ذلك .
2. اما في الالتزامات الاخرى فيكون الوفاء في المكان الذي يوجد فيه موطن المدين وقت الوفاء او في المكان الذي يوجد فيه مركز ا عمال المدين اذا كان الالتزام متعلقا بهذه الاعمال.

المادة 337

اثبات الوفاء

الباب الثاني - آثار الحق

إذا ارسل المدين الدين مع رسوله الى الدائن فهلك في يد الرسول قبل وصوله هلك من مال المدين وان امر الدائن المدين بان يدفع الدين الى رسوله فدفعه فهلاكه من مال الدائن ويبرأ المدين من الدين .

المادة 338

نفقات الوفاء

الباب الثاني - آثار الحق

تكون نفقات الوفاء على المدين الا اذا اتفق او نص القانون على غير ذلك .

المادة 339

اثبات الوفاء

الباب الثاني - آثار الحق

لمن قام بوفاء الدين او جزء منه ان يطلب مخالصة بما وفاء ، فاذا رفض الدائن ذلك جاز للمدين ان يودع الدين المستحق ايداعاً قضائياً .

المادة 340

الوفاء الاعتياضي

الباب الثاني - آثار الحق

ثانياً : التنفيذ بما يعادل الوفاء :

أ . الوفاء الاعتياضي :

يجوز للدائن ان يقبل وفاء لدينه شيئاً آخر او حقا يوديه المدين ويخضع الاتفاق على الاعتياض لشروط العقد العامة .

المادة 341

الوفاء الاعتياضي

الباب الثاني - آثار الحق

1. تسري احكام البيع على الوفاء الاعتياضي اذا كان مقابل الوفاء عيناً معينة عوضاً عن الدين .

2. وتسري عليه احكام الوفاء في قضاء الدين .

المادة 342

الوفاء الاعتياضي

الباب الثاني - آثار الحق

ينقضي الدين الاول مع ضماناته في الوفاء الاعتياضي وينتقل حق الدائن الى العوض .

المادة 343

المقاصة

الباب الثاني - آثار الحق

ب . المقاصة : المقاصة ايفاء دين مطلوب لدائن بدين مطلوب منه لمدينه .

المادة 344

المقاصة

الباب الثاني - آثار الحق

المقاصة اما جبرية وتقع بقوة القانون او اختيارية تتم باتفاق الطرفين او قضائية وتتم بحكم المحكمة .

المادة 345

المقاصة

الباب الثاني - آثار الحق

يشترط في المقاصة الجبرية ان يكون كلا الطرفين دائنا ومدينا للآخر وان يتماثل الدينان جنسا ووصفا واستحقاقا وقوة وضعفا والا ي
ضر اجراؤها بحقوق الغير .

المادة 346

المقاصة

الباب الثاني - آثار الحق

يجوز ان تتم المقاصة الاتفاقيه اذا لم يتوفر احد شروط المقاصة الجبرية سواء اتحد سبب الدينين ام اختلف .

المادة 347

المقاصة

الباب الثاني - آثار الحق

تتم المقاصة القضائية بحكم من المحكمة اذا توفرت شروطها وبطلب اصلي او عارض .

المادة 348

المقاصة

الباب الثاني - آثار الحق

اذا كان للوديع دين على صاحب الوديعة او كان للغاصب دين على صاحب العين المغصوبة والدين من جنس الوديعة او العين المغ
صوبة فلا تجري المقاصة الا باتفاق الطرفين .

المادة 349

المقاصة

الباب الثاني - آثار الحق

اذا اتلف الدائن عينا من مال المدين وكانت من جنس الدين سقطت قصاصا فان لم تكن من جنسه فلا تقع المقاصة الا باتفاق الطرفين.

المادة 350

المقاصة

الباب الثاني - آثار الحق

تتم المقاصة بناء على طلب صاحب المصلحة فيها وتقع بقدر الاقل من الدينين .

المادة 351

المقاصة

الباب الثاني - آثار الحق

اذا كان الدين لا تسمع فيه الدعوى لمرور الزمان وقت التمسك بالمقاصة فلا يمنع ذلك من وقوع المقاصة ما دامت المدة المانعة من سد
ماع الدعوى لم تكن قد تمت في الوقت الذي اصبحت فيه المقاصة ممكنة .

المادة 352

المقاصة

الباب الثاني - آثار الحق

اذا ادى المدين ديناً عليه وكان له ان يطلب المقاصة فيه بحق له فلا يجوز ان يتمسك بضمانات هذا الحق اضرارا بالغير الا اذا كان ي
جهل وجوده وكان له في ذلك عذر مقبول .

المادة 353

اتحاد الذمتين

الباب الثاني - آثار الحق

ج. اتحاد الذمتين :

1. اذا اجتمع في شخص واحد صفتا الدائن والمدين بالنسبة الى دين واحد انقضى هذا الدين بالقدر الذي اتحدت فيه الذمتان .
2. ولا يتم اتحاد الذمتين اذا كان الدائن وارثا للمدين ويشترك مع باقي الدائنين في اقتضاء دينه من التركة .

المادة 354

اتحاد الذمتين

الباب الثاني - آثار الحق

اذا زال سبب اتحاد الذمتين باثر رجعي عاد الدين الى ما كان عليه من قبل.

المادة 355

التنفيذ العيني

الباب الثاني - آثار الحق

الفرع الثاني

التنفيذ الجبري

اولا . التنفيذ العيني :

1. يجبر المدين بعد اعداره على تنفيذ ما التزمه تنفيذا عينيا متى كان ذلك ممكنا.
2. على انه اذا كان في التنفيذ العيني ارهاق للمدين جاز للمحكمة بناء على طلب المدين ان تقصر حق الدائن على اقتضاء عوض نقد ي اذا كان ذلك لا يلحق به ضررا جسيما .

المادة 356

الالتزام بعمل او امتناع عن عمل

الباب الثاني - آثار الحق

ثانيا : الالتزام بعمل او امتناع عن عمل :

1. اذا كان موضوع الحق عملا واستوجبت طبيعته او نص الاتفاق على ان يقوم المدين به بشخصه جاز للدائن ان يرفض الوفاء به م ن غيره .
2. فاذا لم يقم المدين بالعمل جاز للدائن ان يطلب ادنا من القضاء بالقيام به على نفقة المدين او تنفيذه دون اذن اذا استوجبت الضرورة ذلك .

المادة 357

الالتزام بعمل او امتناع عن عمل

الباب الثاني - آثار الحق

يقوم حكم المحكمة مقام التنفيذ اذا كان موضوع الحق عملا وسمحت بذلك طبيعته .

المادة 358

الالتزام بعمل او امتناع عن عمل

الباب الثاني - آثار الحق

1. اذا كان المطلوب من المدين هو المحافظة على الشيء او القيام بادارته او توحى الحيلة في تنفيذ التزامه فانه يكون قد وفى بالالتزام اذا بذل في تنفيذه من العناية كل ما يبذله الشخص العادي ولو لم يتحقق الغرض المقصود . هذا ما لم ينص القانون او الاتفاق على غير ذلك .
2. وفي كل حال يبقى المدين مسؤولا عما ياتيه من غش او خطأ جسيم .

المادة 359

الالتزام بعمل او امتناع عن عمل

الباب الثاني - آثار الحق

اذا كان موضوع الحق هو الامتناع عن عمل واخل به المدين جاز للدائن ان يطلب ازالة ما وقع مخالفا له او ان يطلب من القضاء ادنا بالقيام بهذه الازالة على نفقة المدين.

المادة 360

التنفيذ بطريق التعويض

الباب الثاني - آثار الحق

ثالثا : التنفيذ بطريق التعويض :

اذا تم التنفيذ العيني او اصر المدين على رفض التنفيذ حددت المحكمة مقدار الضمان الذي تلزمه المدين مراعية في ذلك الضرر الذي اصاب الدائن والعنت الذي بدا من المدين .

المادة 361

التنفيذ بطريق التعويض

الباب الثاني - آثار الحق

لا يستحق الضمان الا بعد اذار المدين ما لم ينص على غير ذلك في القانون او في العقد .

المادة 362

التنفيذ بطريق التعويض

الباب الثاني - آثار الحق

لا ضرورة لاعدار المدين في الحالات الآتية :

1. اذا اصبح تنفيذ الالتزام غير ممكن او غير مجد بفعل المدين .
2. اذا كان محل الالتزام تعويضا ترتب على عمل غير مشروع .
3. اذا كان محل الالتزام رد شيء يعلم المدين انه مسروق او شيء تسلمه دون حق وهو عالم بذلك .
4. اذا صرح المدين كتابة انه لا يريد القيام بالتزامه .

المادة 363

التنفيذ بطريق التعويض

الباب الثاني - آثار الحق

اذا لم يكن الضمان مقدرا في القانون او في العقد فالمحكمة تقدره بما يساوي الضرر الواقع فعلا حين وقوعه .

المادة 364

التنفيذ بطريق التعويض

الباب الثاني - آثار الحق

1. يجوز للمتعاقد ان يحددا مقدما قيمة الضمان بالنص عليها في العقد او في اتفاق لاحق مع مراعاة احكام القانون .
2. ويجوز للمحكمة في جميع الاحوال بناء على طلب احد الطرفين ان تعدل في هذا الاتفاق بما يجعل التقدير مساويا للضرر ويقع باطلا كل اتفاق يخالف ذلك .

المادة 365

أحكام عامة

الباب الثاني - آثار الحق

الفرع الثالث

الوسائل المشروعة لحماية التنفيذ

مع مراعاة احكام القانون ، اموال المدين جميعها ضامنة للوفاء بديونه وجميع الدائنين متساوون في هذا الضمان .

المادة 366

دعوى غير مباشرة

الباب الثاني - آثار الحق

1. الدعوى غير المباشرة :

1. لكل دائن ولو لم يكن حقه مستحق الاداء ان يباشر باسم مدينه جميع حقوق هذا المدين الا ما كان منها متصلا بشخصه خاصة او غير قابل للحجز .
2. ولا يكون استعمال الدائن لحقوق مدينه مقبولا الا اذا اثبت ان المدين لم يستعمل هذه الحقوق وان اهماله من شأنه ان يؤدي الى اعساره ويجب ادخال المدين في الدعوى .

المادة 367

دعوى غير مباشرة

الباب الثاني - آثار الحق

يعتبر الدائن نائبا عن مدينه في استعمال حقوقه وكل نفع يعود من استعمال هذه الحقوق يدخل في اموال المدين ويكون ضمانا لجميع دائنيه .

المادة 368

الدعوى الصورية

الباب الثاني - آثار الحق

2. دعوى الصورية :
1. اذا ابرم عقد صوري فلدائني المتعاقدين وللخلف الخاص متى كانوا حسني النية ان يتمسكوا بالعقد الصوري ، كما ان لهم ان يتمسكوا بالعقد المستتر ويثبتوا بجميع الوسائل صورية العقد الذي اضر بهم .
2. واذا تعارضت مصالح ذوي الشأن . فتمسك بعضهم بالعقد الظاهر وتمسك الآخرون بالعقد المستتر ، كانت الافضلية للاولين.

المادة 369

الدعوى الصورية

الباب الثاني - آثار الحق

اذا ستر المتعاقدان عقدا حقيقيا بعقد ظاهر ، فالعقد النافذ فيما بين المتعاقدين والخلف العام هو العقد الحقيقي .

المادة 370

احاطة الدين بمال المدين

الباب الثاني - آثار الحق

3. دعوى عدم نفاذ تصرف المدين في حق الدائن :

احاطة الدين بمال المدين :

اذا احاط الدين حالا او مؤجلا بمال المدين بان زاد عليه او سلواه فانه يمنع من التبرع تبرعا لا يلزمه ولم تجر العادة به وللدائن ان ي طلب الحكم بعدم نفاذ هذا التصرف في حقه .

المادة 371

احاطة الدين بمال المدين

الباب الثاني - آثار الحق

اذا طالب الدائنون المدين الذي احاط الدين بماله بديونهم فلا يجوز له التبرع بماله ولا التصرف فيه معاوضة ولو بغير محاباة ، وللدائن نين ان يطلبوا الحكم بعدم نفاذ تصرفه في حقهم . ولهم ان يطلبوا بيع ماله والمحاصة في ثمنه وفقا لاحكام القانون .

المادة 372

احاطة الدين بمال المدين

الباب الثاني - آثار الحق

اذا ادعى الدائن احاطة الدين بمال المدين فليس عليه الا ان يثبت مقدار ما في ذمته من ديون وعلى المدين نفسه ان يثبت ان له مالا يز يد على قيمة الديون .

المادة 373

احاطة الدين بمال المدين

الباب الثاني - آثار الحق

متى تقرر عدم نفاذ التصرف استفاد من ذلك جميع الدائنين الذين يضارون به .

المادة 374

احاطة الدين بمال المدين

الباب الثاني - آثار الحق

لا تسمع دعوى عدم نفاذ التصرف بعد انقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي علم فيه الدائن بسبب عدم نفاذ التصرف ولا تسمع في جميع الاحوال بعد انقضاء خمس عشرة سنة من وقت صدور التصرف .

المادة 375

الحجر على المدين المفلس

الباب الثاني - آثار الحق

4. الحجر على المدين المفلس :

يجوز الحجر على المدين اذا زادت ديونه الحالة على ماله .

المادة 376

الحجر على المدين المفلس

الباب الثاني - آثار الحق

1. يكون الحجر بحكم تصدره المحكمة التي يتبعها موطن المدين بناء على طلب المدين نفسه او احد الدائنين وتنتظر الدعوى على وجه السرعة .

2. ويجوز لاي دائن ان يحصل بمقتضى حكم الحجر على امر من رئيس دائرة الاجراء بحجز جميع اموال المدين عدا ما لا يجوز حجزه ، ويبقى الحجز على اموال المدين قائما لمصلحة الدائنين حتى ينتهي الحجر .

المادة 377

الحجر على المدين المفلس

الباب الثاني - آثار الحق

على المحكمة في كل حال قبل ان تحجر المدين ان تراعي في تقديرها جميع الظروف التي احاطت به ومدى مسؤوليته عن الاسباب التي ادت الى طلب الحجر ومصالح دائنيه المشروعة وكل ظرف آخر من شأنه ان يؤثر في حالته المالية .

المادة 378

الحجر على المدين المفلس

الباب الثاني - آثار الحق

1. على كاتب المحكمة في اليوم الذي تقيد فيه دعوى الحجر ان يسجل استدعاءها في سجل خاص يرتب بحسب اسماء المدينين المطالبين وبجرهم وعليه ان يؤشر في هامش التسجيل المذكور بالحكم الصادر في الدعوى وبكل حكم يصدر بتأييده او بالغائه وذلك كله يوم صدور الحكم.

2. وعلى الكاتب ايضا ان يرسل الى ديوان الوزارة صورة من هذه التسجيلات والتاثيرات لاثباتها في سجل عام ينظم وفقا لقرار يصدر من وزير العدل .

المادة 379

الحجر على المدين المفلس

الباب الثاني - آثار الحق

يجب على المدين اذا تغير موطنه ان يخطر بذلك كاتب المحكمة التي يتبعها موطنه السابق وعلى هذا الكاتب بمجرد علمه بتغيير موطنه سواء أخطرته المدين ام علم بذلك من اي طريق آخر ان يرسل على نفقة المدين صورة من حكم الحجر ومن البيانات المؤشر بها في هامش التسجيل الى المحكمة التي يتبعها الموطن الجديد لتقوم بقيدها في سجلاتها .

المادة 380

الحجر على المدين المفلس

الباب الثاني - آثار الحق

يترتب على الحكم بالحجر ان يحل ما في ذمة المدين من ديون مؤجلة .

المادة 381

الحجر على المدين المفلس

الباب الثاني - آثار الحق

يترتب على الحكم بالحجر على المدين الا ينفذ في حق دائنيه جميعا تصرفه في ماله الموجود والذي يوجد بعد واقاره بدين الآخر وذلك منذ تسجيل الاستدعاء .

المادة 382

الحجر على المدين المفلس

الباب الثاني - آثار الحق

اذا وقع الحجر على المدين كان لرئيس المحكمة المختصة بالحجر ان يقرر للمدين بناء على عريضة يقدمها نفقة يتقاضاها من ماله ويؤجل الاعتراض على القرار الذي يصدر على هذه العريضة في مدة ثلاثة ايام من تاريخ صدوره ان كان الاعتراض من المدين ومن تاريخ تبليغ القرار للدائنين ان كان الاعتراض منهم .

المادة 383

الحجر على المدين المفلس

الباب الثاني - آثار الحق

1. تباع اموال المدين المحجور وتقسّم على الغرماء بطريق المحاصة وفق الاجراءات التي ينص عليها القانون . ويترك له ما يحتاج اليه لنفقاته ونفقة من تلزمه نفقته .

2. وبعباقب المدين بعقوبة الاحتيال في الحالات التالية :

أ . اذا رفعت عليه دعوى بدين فتعمد التقليل بقصد الاضرار بدائنيه وانتهت الدعوى بصور حكم عليه بالدين وبالحجر .

ب. اذا كان بعد الحكم بالحجر قد اخفى بعض امواله ليحول دون التنفيذ عليها او اصطنع ديونا صورية او مبالغاً فيها وذلك كله بقصد الاضرار بدائنيه .
ج. اذا غير بطريق الغش موطنه وترتب على هذا التغيير ضرر لدائنيه.

المادة 384

الحجر على المدين المفلس
الباب الثاني - آثار الحق

1. ينتهي الحجر بحكم تصدره المحكمة التي يتبعها موطن المدين بناء على طلب ذي شان في الحالات الآتية :
أ . اذا قسم مال المحجور بين الغرماء .

ب. اذا ثبت ان ديون المدين اصبحت لا تزيد على امواله .
ج. اذا قام المدين بوفاء ديونه التي حلت دون ان يكون للحجر اثر في حلولها وفي هذه الحالة تعود آجال الديون التي حلت بالحجر الى ما كانت عليه من قبل ، بشرط ان يكون المدين قد وفى بجميع اقساطها التي حلت . د . اذا انقضت ثلاث سنوات من تاريخ صدور الحكم بالحجر .

2. ويؤشر كاتب المحكمة من تلقاء نفسه بالحكم الصادر بانتهاء الحجر يوم صدوره على هامش التسجيل المنصوص عليه في المادة (378) وعليه ان يرسل صورة منه الى ديوان الوزارة للتأشير به كذلك .

المادة 385

الحجر على المدين المفلس
الباب الثاني - آثار الحق

يجوز للمدين بعد انتهاء الحجر ان يطلب اعادة الديون التي كانت قد حلت بسبب الحجر ولم يتم دفعها الى اجلها السابق بشرط ان يكون قد وفى ديونه التي حلت دون ان يكون للحجر اثر في حلولها .

المادة 386

الحجر على المدين المفلس
الباب الثاني - آثار الحق

انتهاء الحجر لا يمنع الدائنين من الطعن في تصرفات المدين ولا من التمسك باستعمال حقوقه وفقاً للمواد 366 ومن 368 الى 374 .

المادة 387

حق الاحتباس
الباب الثاني - آثار الحق

5. حق الاحتباس :

لكل من التزم بقاء شيء ان يمتنع عن الوفاء به ما دام الدائن لم يوف بالتزام في ذمته نشأ بسبب التزام المدين وكان مرتبطاً به .

المادة 388

حق الاحتباس
الباب الثاني - آثار الحق

لكل واحد من المتعاقدين في المعاملات المالية بوجه عام ان يحتبس المعقود عليه وهو في يده حتى يقبض البديل المستحق .

المادة 389

حق الاحتباس
الباب الثاني - آثار الحق

لمن انفق على ملك غيره وهو في يده مصروفات ضرورية او نافعة ان يمتنع عن رده حتى يستوفي ما هو مستحق له قانوناً ما لم يتفق او يقض القانون بغير ذلك .

المادة 390

حق الاحتباس
الباب الثاني - آثار الحق

1. على من احتبس الشيء ان يحافظ عليه وان يقدم حسابا عن غلته .
2. وله ان يستصدر اذنا من المحكمة ببيع الشيء المحتبس اذا كان يخشى عليه الهلاك او التعيب وذلك وفقا للاجراءات الخاصة ببيع ا لمرهون حيازة وينتقل حق الاحتباس من الشيء الى ثمنه .

المادة 391

حق الاحتباس

الباب الثاني - آثار الحق

من احتبس الشيء استعمالاً لحقه في احتباسه كان احق من باقي الغرماء في استيفاء حقه منه .

المادة 392

حق الاحتباس

الباب الثاني - آثار الحق

1. ينقضي الحق في الاحتباس بخروج الشيء من يد حائزه او محرزه ما لم ينص القانون على غير ذلك .
2. ومع ذلك يجوز لمن احتبس الشيء اذا خرج الشيء من يده خفية او بالرغم من معارضته ان يطلب استرداده خلال ثلاثين يوماً من الوقت الذي علم فيه بخروجه من يده وقبل انقضاء سنة من وقت خروجه .

المادة 393

الشرط

الباب الثاني - آثار الحق

الشرط التزام مستقبل يتوقف عليه وجود الحكم او زواله عند تحققه .

المادة 394

الشرط

الباب الثاني - آثار الحق

التصرف المنجز هو ما تم بصفة مطلقة غير مقيدة بشرط او مضافة الى زمن مستقبل ويقع حكمه في الحال .

المادة 395

الشرط

الباب الثاني - آثار الحق

التصرف المعلق هو ما كان مقيداً بشرط غير قائم او بواقعة مستقبلية وبتراخي اثره حتى يتحقق الشرط وعندئذ ينعقد سبباً مفضياً الى حكمه .

المادة 396

الشرط

الباب الثاني - آثار الحق

يشترط لصحة التعليق ان يكون مدلول فعل الشرط معدوماً على خطر الوجود لا متحققاً ولا مستحيلاً .

المادة 397

الشرط

الباب الثاني - آثار الحق

يبطل التصرف اذا علق وجوده على شرط مستحيل او مخالف للأداب او النظام العام .

المادة 398

الشرط

الباب الثاني - آثار الحق

لا ينفذ التصرف المعلق على شرط غير مناف للعقد الا اذا تحقق الشرط .

المادة 399

الشرط

الباب الثاني - آثار الحق

يزول التصرف اذا تحقق الشرط الذي قيده ويلتزم الدائن برد ما اخذ فاذا تعذر الرد بسببه كان ملزماً بالضمان .

المادة 400

الشرط

الباب الثاني - آثار الحق

المعلق بالشرط يجب ثبوته عند ثبوت الشرط .

المادة 401

الشرط

الباب الثاني - آثار الحق

يلزم مراعاة الشرط بقدر الامكان .

المادة 402

الاجل

الباب الثاني - آثار الحق

الفرع الثاني

الاجل

يجوز اضافة التصرف الى اجل تترتب عند حلوله احكام نفاذه او انقضائه .

المادة 403

الاجل

الباب الثاني - آثار الحق

اذا تبين من التصرف ان المدين لا يقوم بوفائه الا عند المقدرة او الميسرة حددت المحكمة اجل الوفاء مراعية موارد المدين الحالية و
لمستقبله ومقتضية منه عناية الحريص على الوفاء بالتزامه .

المادة 404

الاجل

الباب الثاني - آثار الحق

يسقط حق المدين في الاجل :

1. اذا حكم بافلاسه او اعساره .
2. اذا لم يقدم تامينات الدين المتفق عليها .
3. اذا نقصت توثيقات الدين بفعله او بسبب لا يد له فيه ما لم يبادر الى تكملتها .

المادة 405

الاجل

الباب الثاني - آثار الحق

اذا كان الاجل لمصلحة اي من الطرفين فله ان يتنازل عنه بارادته المنفردة.

المادة 406

الاجل

الباب الثاني - آثار الحق

الدين المؤجل لا يحل بموت الدائن ويحل بموت المدين الا اذا كان موثقا توثيقا عينيا .

المادة 407

التخيير في المحل

الباب الثاني - آثار الحق

1. يجوز ان يكون محل التصرف عدة اشياء على ان تبرا ذمة المدين اذا ادى واحدا منها .
2. ويكون الخيار للمدين اذا كان مطلقا الا اذا قضى الاتفاق او القانون بغير ذلك .

المادة 408

التخيير في المحل

الباب الثاني - آثار الحق

1. يجب في التصرف التخيري تحديد مدة الاختيار .
2. فاذا لم يحدد المتعاقدان مدة في العقد او انقضت المدة المحددة لاحدهما دون ان يختار جاز للطرف الآخر ان يطلب من المحكمة ت
حديد مدة الخيار او محل التصرف .

المادة 409

التخيير في المحل

الباب الثاني - آثار الحق

ينتقل حق الاختيار الى الوارث .

المادة 410

التخيير في المحل

الباب الثاني - آثار الحق

1. اذا كان الخيار للمدين وهلك احد الشئيين في يده كان له ان يلزم الدائن بالثاني وان هلكا معا بطل العقد .
2. فاذا كان المدين مسؤولاً عن الهلاك ولو بالنسبة الى احد هذه الاشياء كان عليه ان يدفع قيمة آخر ما هلك منها .

المادة 411

ابدال المحل

الباب الثاني - آثار الحق

1. يكون التصرف بديلاً اذا كان محله شيئاً واحداً ولكن تبرا ذمة المدين اذا ادى بدلاً منه شيئاً آخر .
2. والاصل ، لا البديل ، هو وحده محل الالتزام وهو الذي يحدد طبيعته.

المادة 412

التضامن بين الدائنين

الباب الثاني - آثار الحق

1. التضامن بين الدائنين :

لا يكون التضامن بين الدائنين الا باتفاق او بنص في القانون .

المادة 413

التضامن بين الدائنين

الباب الثاني - آثار الحق

للمدين ان يوفى دينه الى اي من الدائنين المتضامنين الا اذا انذره احدهم بعدم وفائه له .

المادة 414

التضامن بين الدائنين

الباب الثاني - آثار الحق

اذا برئت ذمة المدين قبل احد الدائنين المتضامنين بسبب غير الوفاء فلا تبرا ذمته قبل الباقيين الا بقدر حصة ذلك الدائن .

المادة 415

التضامن بين الدائنين

الباب الثاني - آثار الحق

1. للدائنين المتضامنين مطالبة المدين بالدين مجتمعين او منفردين.
2. وليس للمدين ان يعترض على دين احد دائنيه المتضامنين باوجه الاعتراض الخاصة بدائن آخر وله ان يعترض باوجه الاعتراض الخاصة بهذا الدائن وبالأوجه المشتركة بين جميع الدائنين .

المادة 416

التضامن بين الدائنين

الباب الثاني - آثار الحق

كل ما يؤدي من الدين لاحد الدائنين المتضامنين يعتبر من حقه جميعاً بالتساوي بينهم الا اذا نص القانون او اتفقوا على غير ذلك.

المادة 417

الدين المشترك

الباب الثاني - آثار الحق

2. الدين المشترك :

يكون الدين مشتركاً اذا اتحد سببه او كان ديناً آلاً بالارث الى عدة ورثة او مالاً مستهلكاً مشتركاً او بدل قرض مستقرض من مال مشد ترك .

المادة 418

الدين المشترك

الباب الثاني - آثار الحق

لكل من الشركاء في الدين المشترك ان يطلب حصته فيه ويكون ما قبضه مالا مشتركا بين جميع الشركاء لكل بقدر نصيبه .

المادة 419

الدين المشترك

الباب الثاني - آثار الحق

1. اذا قبض احد الشريكين بعض الدين المشترك فللشريك الآخر ان يشاركه فيه بنسبة حصته ويتبعان المدين بما بقي او ان يترك ما قبضه على ان يتبع المدين بحصته .
2. فاذا اختار الشريك متابعة المدين فليس له ان يرجع على شريكه الا اذا هلك نصيبه ، وله ان يرجع عليه بنسبة حصته فيما قبض .

المادة 420

الدين المشترك

الباب الثاني - آثار الحق

1. اذا قبض احد الشركاء حصته في الدين المشترك ثم تصرف فيها او استهلكها فللشركاء الآخرين ان يرجعوا عليه بانصابتهم فيها .
2. فاذا تلفت في يده بلا تقصير منه فلا ضمان عليه لانصبة شركائه فيها ويكون قد استوفى حصته وما بقي من الدين بذمة المدين يكون لشركائه الآخرين .

المادة 421

الدين المشترك

الباب الثاني - آثار الحق

اذا اخذ احد الشركاء من المدين كفيلاً بحصته في الدين المشترك او احاله المدين على آخر فللشركاء ان يشاركوه بحصصهم في المبلغ الذي ياخذ من الكفيل او المحال عليه .

المادة 422

الدين المشترك

الباب الثاني - آثار الحق

اذا اشترى احد الشركاء بنصيبه في دين مشترك مالا من المدين فللشركاء ان يضمون ما اصاب حصصهم من ثمن ما اشتراه او ان يرجعوا بحصصهم على المدين ولهم ان يشاركوه ما اشتراه اذا اتفقوا على ذلك .

المادة 423

الدين المشترك

الباب الثاني - آثار الحق

يجوز لاحد الشركاء ان يهب حصته في الدين للمدين او ان يبرئه منه ولا يضمن انصبة شركائه فيما وهب او ابرا .

المادة 424

الدين المشترك

الباب الثاني - آثار الحق

يجوز لاحد الشركاء في الدين المشترك ان يصالح عن حصته فيه فان كان بدل الصلح من جنس الدين جاز للباقيين ان يشاركوه في المقبوض او ان يتبعوا المدين وان كان بدل الصلح من غير جنس الدين جاز لهم ان يتبعوا المدين او الشريك المصالح ، وللمصالح ان يدفع لهم نصيبهم في المقبوض او نصيبهم في الدين .

المادة 425

الدين المشترك

الباب الثاني - آثار الحق

1. لا يجوز لاحد الشركاء في دين مشترك تاجيله وحده دون موافقة الباقيين على هذا التاجيل .
2. ويجوز له ان يؤجل حصته دون موافقة الباقيين وفي هذه الحالة ليس له ان يشاركهم فيما يقبضون من الدين .

المادة 426

التضامن بين المدينين

الباب الثاني - آثار الحق

3. التضامن بين المدينين :

لا يكون التضامن بين المدينين الا باتفاق او بنص في القانون.

المادة 427

التضامن بين المدينين

الباب الثاني - آثار الحق

إذا أوفى احد المدينين المتضامنين الدين بتمامه برئ الآخرون .

المادة 428

التضامن بين المدينين

الباب الثاني - آثار الحق

1. للدائن ان يطالب بدينه كل المدينين المتضامنين او بعضهم مراعيًا ما يلحق علاقته بكل مدين من وصف يؤثر في الدين .
2. ولكل مدين ان يعترض عند مطالبته بالوفاء باوجه الاعتراض الخاصة به او المشتركة بين المدينين فحسب.

المادة 429

التضامن بين المدينين

الباب الثاني - آثار الحق

إذا اتفق الدائن مع احد المدينين المتضامنين على تجديد الدين برئت ذمة الباقيين الا اذا احتفظ بحقه قبلهم جميعًا .

المادة 430

التضامن بين المدينين

الباب الثاني - آثار الحق

إذا انقضت حصة احد المدينين المتضامنين في الدين بطريق المقاصة او اتحاد الذمتين او الإبراء فان الدين لا ينقضي بالنسبة لباقي المدينين الا بقدر حصة هذا المدين .

المادة 431

التضامن بين المدينين

الباب الثاني - آثار الحق

إذا لم يوافق الدائن على ابراء باقي المدينين المتضامنين من الدين فليس له ان يطالبهم بغير الباقي بعد حسم حصة المدين الذي ابراه الا اذا احتفظ بحقه في الرجوع عليهم بكل الدين وعندئذ يحق لهم الرجوع على المدين بحصته فيه .

المادة 432

التضامن بين المدينين

الباب الثاني - آثار الحق

إذا ابرأ الدائن احد المدينين المتضامنين من التضامن بقي حقه في الرجوع على الباقيين بكل الدين ما لم يتفق على غير ذلك .

المادة 433

التضامن بين المدينين

الباب الثاني - آثار الحق

إذا ابرأ الدائن احد المدينين المتضامنين من الدين او من التضامن فلباقي المدينين ان يرجعوا على هذا المدين بنصيبه في حصة المعسر ر منهم الا اذا كان الدائن قد ابراه من كل مسؤولية من الدين فان الدائن يتحمل نصيب هذا المدين في حصة المعسر .

المادة 434

التضامن بين المدينين

الباب الثاني - آثار الحق

1. عدم سماع الدعوى لمرور الزمان بالنسبة لاحد المدينين المتضامنين لا يفيد باقي المدينين الا بقدر حصة ذلك المدين .
2. وإذا انقطع مرور الزمان او وقف سريانه الى احد المدينين المتضامنين فليس للدائن ان يتمسك بذلك قبل الباقيين .

المادة 435

التضامن بين المدينين

الباب الثاني - آثار الحق

المدين المتضامن مسؤول في تنفيذ التزامه عن فعله واذا اعذره الدائن او قاضاه فلا اثر لذلك بالنسبة الى باقي المدينين اما اعذار احد المدينين المتضامنين للدائن فانه يفيد الباقيين .

المادة 436

التضامن بين المدينين

الباب الثاني - آثار الحق

لا ينفذ الصلح الذي يعقده احد المدينين المتضامنين مع الدائن اذا رتب في ذمتهم التزاما جديدا او زاد في التزامهم الا اذا قبلوه . ويستفيد دون من الصلح اذا تضمن ابراء من الدين او براءة الذمة منه باي وسيلة اخرى .

المادة 437

التضامن بين المدينين

الباب الثاني - آثار الحق

اقرار المدين المتضامن بالدين لا يسري في حق الباقيين ولا يضار باقي المدينين المتضامنين اذا وجه اليه الدائن يمينا فنكل عنها او وجه الى الدائن يمينا فحلفها . اما اذا وجه اليه الدائن يمينا فحلفها فان باقي المدينين يفيدون من ذلك .

المادة 438

التضامن بين المدينين

الباب الثاني - آثار الحق

اذا صدر حكم على احد المدينين المتضامنين فلا اثر له على الباقيين وانما يستفيدون منه اذا صدر لصالحه الا اذا بني على سبب خاص به .

المادة 439

التضامن بين المدينين

الباب الثاني - آثار الحق

لمن قضى الدين من المدينين المتضامنين حق الرجوع على اي من الباقيين بقدر حصته فان كان احدهم معسرا تحمل مع الميسرين من المدينين المتضامنين تبعه هذا الاعسار دون اخلال بحقهم في الرجوع على المعسر عند ميسرته .

المادة 440

التضامن بين المدينين

الباب الثاني - آثار الحق

اذا كان احد المدينين المتضامنين هو وحده صاحب المصلحة بالدين فهو الذي يتحمل الدين كله قبل الباقيين .

المادة 441

عدم قابلية التصرف للتجزئة

الباب الثاني - آثار الحق

4. عدم قابلية التصرف للتجزئة :

لا يقبل التصرف التجزئة اذا ورد على محل تابه طبيعته او تبين من قصد المتعاقدين عدم جوازها .

المادة 442

عدم قابلية التصرف للتجزئة

الباب الثاني - آثار الحق

1. اذا تعدد الدائون في تصرف لا يقبل التجزئة او تعدد ورثة الدائن في هذا التصرف جاز لكل دائن او وارث ان يطالب باداء الحق كاملاً .

2. فاذا اعترض احدهم كان على المدين ان يؤديه اليهم مجتمعين او يودعه الجهة المختصة وفقا لما يقتضيه القانون .

3. ويرجع كل من الدائنين بقدر حصته على الدائن الذي اقتضى الحق .

المادة 443

عدم قابلية التصرف للتجزئة

الباب الثاني - آثار الحق

1. اذا تعدد المدينون في تصرف لا يقبل التجزئة كان كل منهم ملزما بالدين كاملاً .

2. ولمن قضى الدين ان يرجع على كل من الباقيين بقدر حصته .

المادة 444

الإبراء

الباب الثاني - آثار الحق

1. الإبراء :

إذا ابرا الدائن مدينه مختاراً من حق له عليه سقط الحق وانقضى الالتزام .

المادة 445

الإبراء

الباب الثاني - آثار الحق

لا يتوقف الإبراء على قبول المدين الا انه يرتد برده وان مات قبل القبول فلا يؤخذ الدين من تركته .

المادة 446

الإبراء

الباب الثاني - آثار الحق

لا يصح الإبراء الا من دين قائم ولا يجوز عن دين مستقبل .

المادة 447

الإبراء

الباب الثاني - آثار الحق

1. يسري على الإبراء الأحكام الموضوعية التي تسري على كل تبرع .

2. ولا يشترط فيه شكل خاص ، ولو وقع على تصرف يشترط لقيامه توافر شكل فرضه القانون او اتفق عليه المتعاقدان.

المادة 448

استحالة التنفيذ

الباب الثاني - آثار الحق

2. استحالة التنفيذ :

ينقضي الالتزام اذا اثبت المدين ان الوفاء به اصبح مستحيلاً عليه لسبب اجنبي لا يد له فيه .

المادة 449

مرور الزمان المسقط للدعوى

الباب الثاني - آثار الحق

3. مرور الزمان المسقط للدعوى :

لا ينقضي الحق بمرور الزمان ولكن لا تسمع الدعوى به على المنكر بانقضاء خمس عشرة سنة بدون عنر شرعي مع مراعاة ما وردت فيه احكام خاصة .

المادة 450

مرور الزمان المسقط للدعوى

الباب الثاني - آثار الحق

1. لا تسمع دعوى المطالبة باي حق دوري متجدد كاجرة المباني والاراضي الزراعية والمرتبات والمعاشات بانقضاء خمس سنوات على تركها بغير عنر شرعي .

2. اما الربيع المستحق في ذمة المشرف او المتولي على الوقف او في ذمة الحائز سيء النية فلا تسمع الدعوى به على المنكر بعد تركها بغير عنر شرعي مدة خمس عشرة سنة .

المادة 451

مرور الزمان المسقط للدعوى

الباب الثاني - آثار الحق

- لا تسمع الدعوى عند الإنكار وعدم قيام العذر الشرعي اذا انقضت خمس سنوات على الحقوق الآتية :-
1. حقوق الاطباء والصيدالة والمحامين والمهندسين والخبراء والاساتذة والمعلمين ووكلاء التفليسة والوسطاء على ان تكون هذه الحقوق مستحقة لهم عما ادوه من عمل من اعمال مهنتهم وما انفقوه من مصروفات .
 2. ما يستحق رده للاشخاص من الضرائب والرسوم اذا دفعت بغير حق دون الاخلال بالاحكام الواردة في القوانين الخاصة .

المادة 452

مرور الزمان المسقط للدعوى

الباب الثاني - آثار الحق

- لا تسمع الدعوى عند الإنكار وعدم قيام العذر الشرعي اذا انقضت سنتان على الحقوق الآتية :
1. حقوق التجار والصناع عن اشياء وردوها لاشخاص لا يتجرون في هذه الاشياء وحقوق اصحاب الفنادق والمطاعم عن اجر الاقامة وثمن الطعام وكل ما انفقوه لحساب عملائهم.
 2. حقوق العمال والخدم والاجراء من اجور يومية وغير يومية ومن ثمن ما قاموا به من توريدات .

المادة 453

مرور الزمان المسقط للدعوى

الباب الثاني - آثار الحق

1. لا تسمع الدعوى في الاحوال المذكورة في المادة السابقة حتى ولو ظل الدائنون يقومون باعمال اخرى للمدين .
2. واذا حرر اقرار او سند باي حق من الحقوق المنصوص عليها في المواد 450 و 451 و 452 فلا تسمع الدعوى به اذا انقضت على استحقاقه مدة خمس عشرة سنة .

المادة 454

مرور الزمان المسقط للدعوى

الباب الثاني - آثار الحق

- تبدأ المدة المقررة لعدم سماع الدعوى بمرور الزمان من اليوم الذي يصبح فيه الحق مستحق الاداء ومن وقت تحقق الشرط اذا كان معلقا على شرط ومن وقت ثبوت الاستحقاق في دعوى ضمان الاستحقاق .

المادة 455

مرور الزمان المسقط للدعوى

الباب الثاني - آثار الحق

- لا تسمع الدعوى اذا تركها السلف ثم الخلف من بعده وبلغ مجموع المدتين المدة المقررة لعدم سماعها .

المادة 456

مرور الزمان المسقط للدعوى

الباب الثاني - آثار الحق

- تحسب المدة التي تمنع من سماع الدعوى بالايام ولا يحسب اليوم الاول منها وتكمل بانقضاء آخر يوم منها الا اذا كان عطلة رسمية فانه يمتد الى اليوم التالي .

المادة 457

مرور الزمان المسقط للدعوى

الباب الثاني - آثار الحق

1. يقف مرور الزمان المانع من سماع الدعوى كلما وجد عذر شرعي يتعذر معه المطالبة بالحق .
2. ولا تحسب مدة قيام العذر في المدة المقررة .

المادة 458

مرور الزمان المسقط للدعوى

الباب الثاني - آثار الحق

- اذا ترك بعض الورثة الدعوى بحق مورثهم المدة المقررة لسماع الدعوى بغير عذر شرعي وكان للبعض عذر شرعي تسمع دعوى هؤلاء بقدر انصبتهم .

المادة 459

مرور الزمان المسقط للدعوى

الباب الثاني - آثار الحق

اقرار المدين بالحق صراحة او دلالة يقطع مرور الزمان المقرر لعدم سماع الدعوى .

المادة 460

مرور الزمان المسقط للدعوى

الباب الثاني - آثار الحق

تنقطع المدة المقررة لعدم سماع الدعوى بالمطالبة القضائية او باي اجراء قضائي يقوم به الدائن للتمسك بحقه .

المادة 461

مرور الزمان المسقط للدعوى

الباب الثاني - آثار الحق

1. اذا انقضت المدة المقررة لعدم سماع الدعوى بدأت مدة جديدة كالمدة الاولى .
2. ولا يسقط الحق مهما كان نوعه اذا قضت به المحكمة بحكم لا يقبل الطعن .

المادة 462

مرور الزمان المسقط للدعوى

الباب الثاني - آثار الحق

عدم سماع الدعوى بالحق لمرور الزمان يستتبع عدم سماعها بتوابعه ولو لم تكتمل المدة المقررة لعدم سماع الدعوى بهذه التوابع .

المادة 463

مرور الزمان المسقط للدعوى

الباب الثاني - آثار الحق

1. لا يجوز التنازل عن الدفع بعدم سماع الدعوى لمرور الزمان قبل ثبوت الحق في هذا الدفع كما لا يجوز الاتفاق على عدم جواز سماع الدعوى بعد مدة تختلف عن المدة التي حددها القانون .
2. وانما يجوز لكل شخص يملك التصرف في حقوقه ان يتنازل ولو دلالة عن الدفع بعد ثبوت الحق فيه على ان هذا التنازل لا ينفذ في حق الدائنين اذا صدر اضرار بهم .

المادة 464

مرور الزمان المسقط للدعوى

الباب الثاني - آثار الحق

1. لا يجوز للمحكمة ان تقضي من تلقاء نفسها بعدم سماع الدعوى بل يجب ان يكون ذلك بناء على طلب المدين او ممن له مصلحة فيه من الخصوم .
2. ويصح ابداء الدفع في اي حالة تكون عليها الدعوى الا اذا تبين من الظروف ان صاحب الحق فيه قد تنازل عنه صراحة او دلالة .

المادة 465

البيع والشراء

الباب الاول - عقود التمليك

البيع تمليك مال او حق مالي لقاء عوض .

المادة 466

أركان البيع

الباب الاول - عقود التمليك

أ . اركان البيع :

1. يشترط ان يكون المبيع معلوما عند المشتري علما نافيا للجهالة الفاحشة.
2. يكون المبيع معلوما عند المشتري ببيان احواله واوصافه المميزة له واذا كان حاضرا تكفي الاشارة اليه .

المادة 467

أركان البيع

الباب الاول - عقود التمليك

إذا ذكر في عقد البيع ان المشتري عالم بالمبيع علما كافيا فلا حق له في طلب ابطال العقد لعدم العلم الا اذا اثبت تدليس البائع .

المادة 468

أركان البيع

الباب الاول - عقود التمليك

1. اذا كان البيع بالنموذج تكفي فيه رؤيته ووجب ان يكون المبيع مطابقا له.
2. فاذا ظهر انه غير مطابق له فان المشتري يكون مخيرا ان شاء قبله وان شاء رده .

المادة 469

أركان البيع

الباب الاول - عقود التمليك

1. اذا اختلف المتبايعان في مطابقة المبيع للنموذج وكان النموذج والمبيع موجودين فالراي لاهل الخبرة واذا فقد النموذج في يد احد ال متبايعين فالقول في المطابقة او المغايرة للطرف الآخر ما لم يثبت خصمه العكس .
2. واذا كان النموذج في يد ثالث باتفاق الطرفين ففقد وكان المبيع معينا بالذات ومتفقا على انه هو المعقود عليه فالقول للبائع في المطابقة ما لم يثبت المشتري العكس وان كان المبيع معينا بالنوع او معينا بالذات وغير متفق على انه هو المعقود عليه فالقول للمشتري في المغايرة ما لم يثبت البائع العكس .

المادة 470

أركان البيع

الباب الاول - عقود التمليك

1. يجوز البيع بشرط التجربة مع الاتفاق على مدة معلومة فان سكت المتبايعان عن تحديدها في العقد حملت على المدة المعتادة .
2. ويلتزم البائع بتمكين المشتري من التجربة .

المادة 471

أركان البيع

الباب الاول - عقود التمليك

1. يجوز للمشتري في مدة التجربة اجازة البيع او رفضه ولو لم يجرب المبيع ويشترط في حالة الرفض اعلام البائع .
2. اذا انقضت مدة التجربة وسكت المشتري مع تمكنه من تجربة المبيع اعتبر سكوته قبولا ولزم البيع .

المادة 472

أركان البيع

الباب الاول - عقود التمليك

اذا هلك المبيع في يد المشتري بعد تسلمه لزمه اداء الثمن المسمى للبائع واذا هلك قبل التسلم بسبب لا يد للمشتري فيه يكون مضمونا على البائع .

المادة 473

أركان البيع

الباب الاول - عقود التمليك

يسري حكم البيع بعد التجربة والرضى بالمبيع من تاريخ البيع .

المادة 474

أركان البيع

الباب الاول - عقود التمليك

اذا فقد المشتري اهليته قبل ان يجيز البيع وجب على الولي او الوصي او القيم اختيار ما هو في صالحه .

المادة 475

أركان البيع

الباب الاول - عقود التمليك

اذا مات المشتري قبل اختياره وكان له دائن احاط دينه بماله انتقل حق التجربة له والا انتقل هذا الحق للورثة فان اتفقوا على اجازة البيع او رده لزم ما اتفقوا عليه وان اجاز البعض ورد الآخر لزم الرد .

المادة 476

أركان البيع

الباب الاول - عقود التمليك

لا يجوز للمشتري ان يستعمل المبيع في مدة التجربة الا بقدر ما تتطلبه التجربة على الوجه المتعارف عليه فان زاد في الاستعمال زيادة لا يقصد منها التجربة لزم البيع .

المادة 477

أركان البيع

الباب الاول - عقود التمليك

تسري احكام البيع بشرط التجربة على البيع بشرط المذاق الا ان خيار المذاق لا يورث .

المادة 478

الثمن وما يتصل به

الباب الاول - عقود التمليك

ب. الثمن وما يتصل به :

اذا اتفق المتبايعان على تحديد الثمن بسعر السوق فيعتبر سعر السوق في زمان ومكان البيع وان لم يكن في هذا المكان سوق اعتبار الـ مكان الذي يقضي العرف بان تكون اسعاره سارية .

المادة 479

الثمن وما يتصل به

الباب الاول - عقود التمليك

يشترط ان يكون الثمن المسمى حين البيع معلوماً ، ويكون معلوماً :

1. بمشاهدته والاشارة اليه ان كان حاضراً .
2. ببيان مقداره وجنسه ووصفه ان لم يكن حاضراً .
3. بان يتفق المتبايعان على اساس صالحة لتحديد الثمن بصورة تنتفي معها الجهالة حين التنفيذ .

المادة 480

الثمن وما يتصل به

الباب الاول - عقود التمليك

1. يجوز البيع بطريق المراجعة او الوضعية او التولية اذا كان راس مال المبيع معلوما حين العقد وكان مقدار الربح في المراجعة ومقدار الخسارة في الوضعية محددا .
2. اذا ظهر ان البائع قد زاد في بيان مقدار راس المال فللمشتري حط الزيادة .
3. واذا لم يكن راس مال المبيع معروفا عند التعاقد فللمشتري فسخ العقد عند معرفته وكذا الحكم لو كتم البائع امرا ذا تاثير في المبيع او راس المال . ويسقط خياره اذا هلك المبيع او استهلك او خرج من ملكه بعد تسلمه .

المادة 481

الثمن وما يتصل به

الباب الاول - عقود التمليك

اذا حدد الثمن بنوع من النقود وكانت له افراد مختلفة انصرف الى اكثرها تداولاً في مكان البيع .

المادة 482

الثمن وما يتصل به

الباب الاول - عقود التمليك

1. زيادة المشتري في الثمن بعد العقد تلتحق باصل العقد اذا قبلها البائع ويصبح الثمن المسمى مع الزيادة مقابلاً للمبيع كله .
2. ما حطه البائع من الثمن المسمى بعد العقد يلحق باصل العقد اذا قبله المشتري ويصبح الباقي بعد ذلك هو الثمن المسمى .

المادة 483

الثمن وما يتصل به

الباب الاول - عقود التمليك

الثمن في البيع المطلق يستحق معجلاً ما لم يتفق او يتعارف على ان يكون مؤجلاً او مقسطاً لاجل معلوم .

المادة 484

الثمن وما يتصل به

الباب الاول - عقود التمليك

إذا كان الثمن مؤجلاً أو مقسماً فإن الاجل يبدأ من تاريخ تسلم المبيع .

المادة 485

نقل الملكية

الباب الاول - عقود التمليك

2. آثار البيع :

اولا - التزامات البائع :

أ . نقل الملكية :

1. تنتقل ملكية المبيع بمجرد تمام البيع الى المشتري ما لم يقض القانون او الاتفاق بغير ذلك .

2. ويجب على كل من المتبايعين ان يبادر الى تنفيذ التزاماته الا ما كان منها مؤجلاً .

المادة 486

نقل الملكية

الباب الاول - عقود التمليك

إذا كان البيع جزافاً انتقلت الملكية الى المشتري على النحو الذي تنتقل به في الشيء المعين بالذات ويتم البيع جزافاً ولو كان تحديد الثمن

من موقفاً على تقدير المبيع .

المادة 487

نقل الملكية

الباب الاول - عقود التمليك

1. يجوز للبائع اذا كان الثمن مؤجلاً أو مقسماً ان يشترط تعليق نقل الملكية الى المشتري حتى يؤدي جميع الثمن ولو تم تسليم المبيع

2. واذا تم استيفاء الثمن تعتبر ملكية المشتري مستندة الى وقت البيع .

المادة 488

تسليم المبيع

الباب الاول - عقود التمليك

ب. تسليم المبيع :

يلتزم البائع بتسليم المبيع الى المشتري مجرداً من كل حق آخر وان يقوم بما هو ضروري من جانبه لنقل الملكية اليه .

المادة 489

تسليم المبيع

الباب الاول - عقود التمليك

يلتزم البائع بتسليم المبيع للمشتري بالحالة التي كان عليها وقت البيع .

المادة 490

تسليم المبيع

الباب الاول - عقود التمليك

يشمل التسليم ملحقات المبيع وما اتصل به اتصال قرار وما اعد لاستعماله بصفة دائمة وكل ما جرى العرف على انه من توابع المبيع

ولو لم تذكر في العقد .

المادة 491

تسليم المبيع

الباب الاول - عقود التمليك

إذا سلم البائع المبيع الى المشتري بصورة صحيحة اصبح غير مسؤول عما يصيب المبيع بعد ذلك .

المادة 492

تسليم المبيع

الباب الاول - عقود التمليك

- إذا عين في العقد مقدار المبيع وظهر فيه نقص أو زيادة ولم يوجد اتفاق أو عرف بهذا الشأن وجب اتباع القواعد التالية :-
1. إذا كان المبيع لا يضره التبويض فالزيادة من حق البائع يستحق استردادها عينا والنقص من حسابه سواء أكان الثمن محددًا لكل وحدة قياسية أم لمجموع المبيع .
 2. إذا كان المبيع يضره التبويض وكان الثمن محددًا على أساس الوحدة القياسية فالزيادة من حق البائع يستحق ثمنها والنقص من حسابه .
 3. إذا كان المبيع مما يضره التبويض وكان الثمن المسمى لمجموعه فالزيادة للمشتري والنقص لا يقابله شيء من الثمن .
 4. كلما كانت الزيادة أو النقص تلزم المشتري أكثر مما اشترى أو تفرق عليه الصفقة كان له الخيار في فسخ البيع ما لم يكن المقدار تافهاً ولا يخل بالنقص في مقصود المشتري .
 5. إذا تسلم المشتري المبيع مع علمه بأنه ناقص سقط حقه في خيار الفسخ المشار إليه في الفقرة السابقة .

المادة 493

تسليم المبيع

الباب الأول - عقود التمليك

لا تسمع الدعوى بفسخ العقد أو انقاص الثمن أو تكملته إذا انقضت سنة على تسليم المبيع .

المادة 494

تسليم المبيع

الباب الأول - عقود التمليك

1. يتم تسليم المبيع إما بالفعل أو بان يخلي البائع بين المبيع والمشتري مع الإذن له بقبضه وعدم وجود مانع يحول دون حيازته .
2. ويكون التسليم في كل شيء حسب طبيعته ويختلف باختلاف حاله .

المادة 495

تسليم المبيع

الباب الأول - عقود التمليك

إذا كان المبيع في حوزة المشتري قبل البيع بآية صفة أو سبب تعتبر هذه الحيازة تسليمًا ما لم يتفق على خلاف ذلك .

المادة 496

تسليم المبيع

الباب الأول - عقود التمليك

إذا اتفق المتبايعان على اعتبار المشتري متسلمًا للمبيع في حالة معينة أو إذا أوجبت النصوص التشريعية اعتبار بعض الحالات تسليمًا اعتبر التسليم قد تم حكمًا .

المادة 497

تسليم المبيع

الباب الأول - عقود التمليك

يتم التسليم حكمًا بتسجيل المبيع باسم المشتري عندما تعلق النصوص التشريعية نقل الملكية على التسجيل الرسمي .

المادة 498

تسليم المبيع

الباب الأول - عقود التمليك

يعتبر التسليم حكميًا أيضًا :

1. إذا أبقى البائع المبيع تحت يده بناءً على طلب المشتري .
2. إذا أنذر البائع المشتري بدفع الثمن وتسليم المبيع خلال مدة معقولة والا اعتبر متسلمًا فلم يفعل .

المادة 499

تسليم المبيع

الباب الأول - عقود التمليك

1. البيع المطلق يقتضي تسليم المبيع في محل وجوده وقت العقد.
2. إذا تضمن العقد أو اقتضى العرف إرسال المبيع إلى المشتري فلا يتم التسليم إلا إذا جرى إيصاله إليه ما لم يوجد اتفاق على غير ذلك .

المادة 500

تسليم المبيع

الباب الاول - عقود التمليك

1. اذا هلك المبيع قبل التسليم بسبب لا يد لاحد المتبايعين فيه انفسخ البيع واسترد المشتري ما اداه من الثمن .
2. فاذا تلف بعض المبيع يخير المشتري ان شاء فسخ البيع او اخذ المقدار الباقي بحصته من الثمن .

المادة 501

تسليم المبيع

الباب الاول - عقود التمليك

1. اذا هلك المبيع قبل التسليم او تلف بعضه بفعل المشتري اعتبر قابضا للمبيع ولزمه اداء الثمن .
2. اذا كان للبائع حق الخيار في هذه الحالة واختار الفسخ ضمن له المشتري مثل المبيع او قيمته وتملك ما بقي منه .

المادة 502

تسليم المبيع

الباب الاول - عقود التمليك

1. اذا هلك المبيع قبل التسليم بفعل شخص آخر كان للمشتري الخيار ان شاء فسخ البيع وان شاء اجازة وله حق الرجوع على المتلف بضمان مثل المبيع او قيمته .

2. واذا وقع الاتلاف على بعض المبيع كان للمشتري الخيار بين الامور التالية :

- أ . فسخ البيع .
- ب. اخذ الباقي بحصته من الثمن وينفسخ البيع فيما تلف .
- ج. امضاء العقد في المبيع كله بالثمن المسمى والرجوع على المتلف بضمان ما اتلف .

المادة 503

تسليم المبيع

الباب الاول - عقود التمليك

1. يضمن البائع سلامة المبيع من اي حق للغير يعترض المشتري اذا كان سبب الاستحقاق سابقا على عقد البيع .
2. ويضمن البائع ايضا اذا استند الاستحقاق الى سبب حادث بعد البيع ناشئ عن فعله .

المادة 504

تسليم المبيع

الباب الاول - عقود التمليك

1. الخصومة في استحقاق المبيع قبل تسلمه يجب ان توجه الى البائع والمشتري معا .
2. فاذا كانت الخصومة بعد تسلم المبيع و اراد المشتري الرجوع على البائع وجب ادخاله في الدعوى .

المادة 505

تسليم المبيع

الباب الاول - عقود التمليك

1. اذا قضى باستحقاق المبيع كان للمستحق الرجوع على البائع بالثمن اذا اجاز البيع ويخلص المبيع للمشتري .
2. فاذا لم يجز المستحق البيع انفسخ العقد والمشتري ان يرجع على البائع بالثمن .
3. ويضمن البائع للمشتري ما احده في المبيع من تحسين نافع مقدرا بقيمته يوم التسليم للمستحق .
4. ويضمن البائع ايضا للمشتري الاضرار التي نشأت باستحقاق المبيع .

المادة 506

تسليم المبيع

الباب الاول - عقود التمليك

1. لا يصح اشتراط عدم ضمان البائع للثمن عند استحقاق المبيع ويفسد البيع بهذا الشرط .
2. ولا يمنع علم المشتري بان المبيع ليس ملكا للبائع من رجوعه بالثمن عند الاستحقاق .

المادة 507

تسليم المبيع

الباب الاول - عقود التمليك

لا يملك المشتري الرجوع على البائع اذا كان الاستحقاق مبنيا على اقراره او نكوله عن اليمين .

المادة 508

تسليم المبيع

الباب الاول - عقود التمليك

1. اذا صالح المشتري مدعي الاستحقاق على مال قبل القضاء له وانكر البائع حق المدعي كان للمشتري ان يثبت ان المدعي محق في دعواه وبعد الاثبات يخير البائع بين اداء ما يعادل بدل الصلح او رد الثمن الى المشتري .
2. واذا كان الصلح بعد القضاء للمستحق احتفظ المشتري بالمبيع وحق له الرجوع على البائع بالثمن .

المادة 509

تسليم المبيع

الباب الاول - عقود التمليك

1. اذا استحق بعض المبيع قبل ان يقبضه كله كان للمشتري ان يرد ما قبض ويسترد الثمن او يقبل البيع ويرجع بحصة الجزء المستحق .
2. واذا استحق بعض المبيع بعد قبضه كله وحدث الاستحقاق عيبا في الباقي كان للمشتري رده والرجوع على البائع بالثمن او التمسك بالباقي بحصته من الثمن وان لم يحدث عيبا وكان الجزء المستحق هو الاقل فليس للمشتري الا الرجوع بحصة الجزء المستحق .
3. فاذا ظهر بعد البيع ان على المبيع حقا للغير كان للمشتري الخيار بين انتظار رفع هذا الحق او فسخ البيع والرجوع على البائع بالثمن من .

المادة 510

تسليم المبيع

الباب الاول - عقود التمليك

1. اذا وقع الادعاء بالاستحقاق بعد هلاك المبيع بيد المشتري ضمن للمستحق قيمته يوم الشراء ورجع على البائع بالثمن .
2. واذا كانت القيمة التي ضمنها المشتري اكثر من الثمن المسمى كان له الرجوع بالفرق مع ضمان الاضرار التي يستحقها وفقا للفقرة (4) من المادة (505) .

المادة 511

تسليم المبيع

الباب الاول - عقود التمليك

للمستحق مطالبة المشتري بما افاده من ريع المبيع او غلته بعد حسم ما احتاج اليه الانتاج من النفقات ويرجع المشتري على البائع بما اداه للمستحق.

المادة 512

ضمان العيوب الخفية (خيار العيب)

الباب الاول - عقود التمليك

ج . ضمان العيوب الخفية (خيار العيب) :

1. يعتبر البيع منعقدا على اساس خلو المبيع من العيوب الا ما جرى العرف على التسامح فيه .
2. وتسري القواعد العامة بشأن خيار العيب على عقد البيع مع مراعاة الاحكام التالية .

المادة 513

ضمان العيوب الخفية (خيار العيب)

الباب الاول - عقود التمليك

1. اذا ظهر في المبيع عيب قديم كان المشتري مخيراً ان شاء رده او شاء قبله بالثمن المسمى وليس له امساكه والمطالبة بما انقصه ال عيب من الثمن .
2. يعتبر العيب قديماً اذا كان موجوداً في المبيع قبل البيع او حدث بعده وهو في يد البائع قبل التسليم .
3. يعتبر العيب الحادث عند المشتري بحكم القديم اذا كان مستنداً الى سبب قديم موجود في المبيع عند البائع .
4. يشترط في العيب القديم ان يكون خفياً والخفي هو الذي لا يعرف بمشاهدة ظاهر المبيع او لا يتبينه الشخص العادي او لا يكشفه غ ير خبير او لا يظهر الا بالتجربة .

المادة 514

ضمان العيوب الخفية (خيار العيب)

الباب الاول - عقود التمليك

لا يكون البائع مسؤولاً عن العيب القديم في الحالات التالية :

1. اذا بين البائع عيب المبيع حين البيع .
2. اذا اشترى المشتري المبيع وهو عالم بما فيه من العيب .
3. اذا رضي المشتري بالعيب بعد اطلاعه عليه او بعد علمه به من آخر .
4. اذا باع البائع المبيع بشرط عدم مسؤوليته عن كل عيب فيه او عن عيب معين الا اذا تعدد البائع اخفاء العيب او كان المشتري بحال ة تمنعه من الاطلاع على العيب .
5. اذا جرى البيع بالمزاد من قبل السلطات القضائية او الادارية .

المادة 515

ضمان العيوب الخفية (خيار العيب)

الباب الاول - عقود التمليك

اذا تصرف المشتري في المبيع تصرف المالك بعد اطلاعه على العيب القديم سقط خياره .

المادة 516

ضمان العيوب الخفية (خيار العيب)

الباب الاول - عقود التمليك

اذا هلك المبيع المعيب بعيب قديم في يد المشتري او استهلكه قبل علمه بالعيب رجع على البائع بنقصان العيب من الثمن .

المادة 517

ضمان العيوب الخفية (خيار العيب)

الباب الاول - عقود التمليك

1. اذا حدث في المبيع لدى المشتري عيب جديد فليس له ان يرده بالعيب القديم وانما له مطالبة البائع بنقصان الثمن ما لم يرض البائع باخذه على عيبه الجديد .
2. اذا زال العيب الحادث عاد للمشتري حق رد المبيع على البائع بالعيب القديم .

المادة 518

ضمان العيوب الخفية (خيار العيب)

الباب الاول - عقود التمليك

1. اذا حدث في المبيع زيادة مانعة من الرد ثم ظهر للمشتري عيب قديم فيه فانه يرجع على البائع بنقصان العيب وليس للبائع الحق ف ي استرداد المبيع .
2. والزيادة المانعة هي كل شيء من مال المشتري يتصل بالمبيع .

المادة 519

ضمان العيوب الخفية (خيار العيب)

الباب الاول - عقود التمليك

1. اذا بيعت اشياء متعددة صفقة واحدة وظهر في بعضها عيب قبل التسليم فالمشتري بالخيار بين قبولها بالثمن المسمى او ردها كلها .
2. واذا بيعت اشياء متعددة صفقة واحدة وظهر في بعضها بعد التسليم عيب قديم وليس في تفريقها ضرر فالمشتري رد المعيب بحص ته من الثمن وليس له ان يرد الجميع بدون رضى البائع فان كان في تفريقها ضرر فله ان يرد جميع المبيع او يقبله بكل الثمن .

المادة 520

ضمان العيوب الخفية (خيار العيب)

الباب الاول - عقود التمليك

ينتقل حق ضمان العيب بوفاة المشتري الى الورثة .

المادة 521

ضمان العيوب الخفية (خيار العيب)

الباب الاول - عقود التمليك

1. لا تسمع دعوى ضمان العيب بعد انقضاء ستة اشهر على تسلم المبيع ما لم يلتزم البائع بالضمان لمدة اطول .
2. وليس للبائع ان يتمسك بهذه المدة لمرور الزمان اذا ثبت ان اخفاء العيب كان بغش منه .

المادة 522

دفع الثمن وتسلم المبيع

الباب الاول - عقود التمليك

ثانيا : التزامات المشتري :

- أ . دفع الثمن وتسلم المبيع : على المشتري تسليم الثمن عند التعاقد اولا وقبل تسلم المبيع او المطالبة به ما لم يتفق على غير ذلك .

المادة 523

دفع الثمن وتسلم المبيع

الباب الاول - عقود التمليك

1. للبائع ان يحتبس المبيع حتى يستوفى ما هو مستحق له من الثمن ولو قدم المشتري رهنا او كفالة .
2. فاذا قبل البائع تاجيل الثمن سقط حقه في احتباس المبيع والتزم بتسليمه للمشتري .

المادة 524

دفع الثمن وتسلم المبيع

الباب الاول - عقود التمليك

1. اذا قبض المشتري المبيع قبل اداء الثمن على مرأى من البائع ولم يمنعه كان ذلك اذنا بالتسليم .
2. واذا قبض المشتري المبيع قبل اداء الثمن بدون اذن البائع كان للبائع استرداده واذا هلك او تعيب في يد المشتري اعتبر متسلما الا اذا شاء البائع استرداده معيبا .

المادة 525

دفع الثمن وتسلم المبيع

الباب الاول - عقود التمليك

- اذا لم يكن المبيع في مكان العقد عند التعاقد وكان المشتري يجهله آنئذ ثم علم به بعد ذلك فله الخيار ان شاء فسخ المبيع او امضاه وتسلم المبيع في مكان وجوده .

المادة 526

دفع الثمن وتسلم المبيع

الباب الاول - عقود التمليك

1. يلزم المشتري تسليم الثمن المعجل في مكان وجود المبيع وقت العقد ما لم يوجد اتفاق او عرف بغير ذلك .
2. اذا كان الثمن ديناً مؤجلاً على المشتري ، ولم يجر الاتفاق على الوفاء به ، في مكان معين ، لزم ادائه في موطن المشتري وقت حلول الاجل .

المادة 527

دفع الثمن وتسلم المبيع

الباب الاول - عقود التمليك

إذا قبض المشتري شيئاً على سوم الشراء وهلك أو فقد في يده وكان الثمن مسمى لزمه ادائه فإن لم يسم الثمن فلا ضمان على المشتري إلا بالتعدي أو التقصير .

المادة 528

دفع الثمن وتسلم المبيع

الباب الأول - عقود التمليك

1. إذا رفعت على المشتري دعوى باستحقاق المبيع مستندة إلى حق سابق على البيع أو أيل إليه من البائع جاز للمشتري أن يحتبس الثمن حتى يقدم البائع كفيلاً مليناً يضمن للمشتري رد الثمن عند ثبوت الاستحقاق وللبيع أن يطلب إلى المحكمة تكليف المشتري إيداع الثمن لديها بدلاً من تقديم الكفيل .

2. ويسري حكم الفقرة السابقة إذا تبين للمشتري في المبيع عيباً قديماً مضموناً على البائع .

المادة 529

دفع الثمن وتسلم المبيع

الباب الأول - عقود التمليك

إذا حدد في البيع موعد معين لاداء الثمن واشترط فيه انه اذا لم يؤد المشتري الثمن خلاله فلا بيع بينهما ، فان لم يؤده والمبيع لم يزل في يد البائع اعتبر البيع منفسخاً حكماً .

المادة 530

دفع الثمن وتسلم المبيع

الباب الأول - عقود التمليك

1 . اذا تسلم المشتري المبيع ثم مات مفلساً قبل اداء الثمن فليس للبائع استرداد المبيع ويكون الثمن ديناً على التركة والبائع اسوة سائر الغرماء .

2 . واذا مات المشتري مفلساً قبل تسلم المبيع واداء الثمن كان للبائع حبس المبيع حتى يستوفي الثمن ويكون احق من سائر الغرماء باستيفاء الثمن منه .

3 . واذا قبض البائع الثمن ومات مفلساً قبل تسليم المبيع كان المبيع امانة في يده والمشتري احق به من سائر الغرماء .

المادة 531

النفقات

الباب الأول - عقود التمليك

ب. النفقات : نفقات تسليم الثمن وعقد البيع وتسجيله وغير ذلك من نفقات تكون على المشتري ونفقات تسليم المبيع تكون على البائع ما لم يوجد اتفاق أو نص في قانون خاص يقضي بغير ذلك .

المادة 532

بيع السلم

الباب الأول - عقود التمليك

3. بيوع مختلفة :

أ . السلم :

السلم : بيع مال مؤجل التسليم بثمن معجل .

المادة 533

بيع السلم

الباب الأول - عقود التمليك

يشترط لصحة بيع السلم :

1. ان يكون المبيع من الاموال التي يمكن تعيينها بالوصف والمقدار ويتوافر وجودها عادة وقت التسليم .
2. ان يتضمن العقد بيان جنس المبيع ونوعه وصفته ومقداره وزمان ايفائه.
3. اذا لم يعين في العقد مكان التسليم لزم البائع تسليم المبيع في مكان العقد.

المادة 534

بيع السلم

الباب الاول - عقود التمليك

يشترط في راس مال السلم (اي ثمنه) ان يكون معلوما قدرا ونوعا وان يكون غير مؤجل بالشرط مدة تزيد عن بضعة ايام.

المادة 535

بيع السلم

الباب الاول - عقود التمليك

يجوز للمشتري ان يتصرف في المبيع المسلم فيه قبل قبضه .

المادة 536

بيع السلم

الباب الاول - عقود التمليك

اذا تعذر تسليم المبيع عند حلول الاجل بسبب انقطاع وجوده لعارض طارئ كان المشتري مخيرا بين انتظار وجوده او فسخ البيع .

المادة 537

بيع السلم

الباب الاول - عقود التمليك

اذا مات البائع في السلم قبل حلول اجل المبيع كان المشتري بالخيار ان شاء فسخ العقد واسترد الثمن من التركة او شاء انتظر حلول الاجل . وفي هذه الحالة يحجز من التركة ما يفي بقيمة المبيع الا اذا قدم الورثة كفيلا ملينا يضمن تسليم المبيع عند حلول اجله .

المادة 538

بيع السلم

الباب الاول - عقود التمليك

1. اذا استغل المشتري في السلم حاجة المزارع فاشترى منه محصولا مستقبلا بسعر او بشروط مجحفة اجحافا بينا كان للبائع حينما يحين الوفاء ان يطلب الى المحكمة تعديل السعر او الشروط بصورة يزول معها الاجحاف وتأخذ المحكمة في ذلك بعين الاعتبار ظروف الزمان والمكان ومستوى الاسعار العامة وفروقتها بين تاريخ العقد والتسليم طبقا لما جرى عليه العرف .
2. وللمشتري الحق في عدم قبول التعديل الذي تراه المحكمة واسترداد الثمن الحقيقي الذي سلمه فعلا للبائع وحينئذ يحق للبائع ان يبيع محصوله ممن يشاء .
3. ويقع باطلا كل اتفاق او شرط يقصد به اسقاط هذا الحق سواء اكان ذلك شرطا في عقد السلم نفسه او كان في صورة التزام آخر مفصل ايا ما كان نوعه .

المادة 539

المخارحة

الباب الاول - عقود التمليك

ب. المخارحة : يجوز للوارث بيع نصيبه في التركة بعد وفاة المورث لوارث آخر او اكثر بعبوض معلوم ولو لم تكن موجودات التركة معينة ويسمى هذا مخارحة .

المادة 540

المخارحة

الباب الاول - عقود التمليك

1. ينقل عقد المخارحة حصة البائع الارثية الى المشتري ويحل محل البائع في استحقاق نصيبه من التركة .
2. لا يشمل عقد المخارحة كل مال يظهر للميت بعد العقد ولم يكن المتخارجان على علم به وقت العقد .
3. لا يشمل التخارج الحقوق التي للتركة على المتخارجين او على احدهم ولا الحقوق التي عليها لهم او لاحدهم .

المادة 541

المخارحة

الباب الاول - عقود التمليك

لا يضمن البائع للمشتري غير وجود التركة وثبوت حصته الارثية اذا جرى العقد دون تفصيل مشتملات التركة .

المادة 542

المخارجة

الباب الاول - عقود التمليك

على المشتري اتباع الاجراءات التي يوجبها القانون لنقل كل حق اشتملت عليه الحصة الارثية محل التخرج .

المادة 543

البيع في مرض الموت

الباب الاول - عقود التمليك

ج. البيع في مرض الموت :

1. مرض الموت : هو المرض الذي يعجز فيه الانسان عن متابعة اعماله المعتادة ، ويغلب فيه الهلاك ويموت على تلك الحال قبل مرور سنة فان امتد مرضه وهو على حالة واحدة دون ازدياد سنة او اكثر تكون تصرفاته كتصرفات الصحيح .
2. يعتبر في حكم مرض الموت الحالات التي يحيط بالانسان فيها خطر الموت ويغلب في امثالها الهلاك ولو لم يكن مريضا .

المادة 544

البيع في مرض الموت

الباب الاول - عقود التمليك

1. بيع المريض شيئا من ماله لاحد ورثته لا ينفذ ما لم يجزه باقي الورثة بعد موت المورث .
2. بيع المريض لاجنبي بثمان المثل او بغيره يسير نافذ لا يتوقف على اجازة الورثة .

المادة 545

البيع في مرض الموت

الباب الاول - عقود التمليك

1. بيع المريض من اجنبي بثمان يقل عن قيمة المبيع وقت الموت نافذ في حق الورثة اذا كانت زيادة قيمة المبيع على الثمن لا تتجاوز ثلث التركة داخلا فيها المبيع ذاته .
2. اما اذا تجاوزت هذه الزيادة ثلث التركة فلا ينفذ البيع ما لم يقره الورثة او يكمل المشتري ثلثي قيمة المبيع والا كان للورثة فسخ البيع .

المادة 546

البيع في مرض الموت

الباب الاول - عقود التمليك

- لا ينفذ بيع المريض لاجنبي باقل من قيمة مثله ولو بغيره يسير في حق الدائنين اذا كانت التركة مستغرقة بالديون وللمشتري دفع ثمن المثل والا جاز للدائنين فسخ البيع .

المادة 547

البيع في مرض الموت

الباب الاول - عقود التمليك

1. لا يجوز فسخ بيع المريض اذا تصرف المشتري في المبيع تصرفا اكسب من كان حسن النية حقا في عين المبيع لقاء عوض .
2. وفي هذه الحالة يجوز لدائني التركة المستغرقة بالديون الرجوع على المشتري من المريض بالفرق بين الثمن وقيمة المبيع وللورثة هذا الحق ان كان المشتري احدهم ، وان كان اجنبيا وجب عليه رد ما يكمل ثلثي قيمة المبيع للتركة .

المادة 548

بيع النائب لنفسه

الباب الاول - عقود التمليك

- د . بيع النائب لنفسه : لا يجوز لمن له النيابة عن غيره بنص في القانون او باتفاق او امر من السلطة المختصة ان يشتري بنفسه مباشرة او باسم مستعار ولو بطريق المزداد ما نيظ به بمقتضى هذه النيابة وذلك مع مراعاة احكام الاحوال الشخصية .

المادة 549

بيع النائب لنفسه

الباب الاول - عقود التمليك

لا يجوز للوسطاء او الخبراء ان يشتروا باسمائهم او باسم مستعار الاموال التي عهد اليهم في بيعها .

المادة 550

بيع ملك الغير

الباب الاول - عقود التمليك

هـ . بيع ملك الغير :

1. اذا باع شخص ملك غيره بغير اذنه جاز للمشتري ان يطلب فسخ البيع .
2. ولا يسري البيع في حق مالك العين المباعة ولو اجازه المشتري .

المادة 551

بيع ملك الغير

الباب الاول - عقود التمليك

1. اذا اقر المالك البيع سرى العقد في حقه وانقلب صحيحا في حق المشتري .
2. وينقلب صحيحا في حق المشتري اذا آلت ملكية المبيع الى البائع بعد صدور العقد .

المادة 552

المقايضة

الباب الاول - عقود التمليك

و . المقايضة :

المقايضة : مبادلة مال او حق مالي بعوض من غير النقود .

المادة 553

المقايضة

الباب الاول - عقود التمليك

يعتبر كل من المتبايعين في بيع المقايضة بائعا ومشتريا في وقت واحد .

المادة 554

المقايضة

الباب الاول - عقود التمليك

لا يخرج المقايضة عن طبيعتها اضافة بعض النقود الى احدى السلعتين للتبادل .

المادة 555

المقايضة

الباب الاول - عقود التمليك

مصروفات عقد المقايضة ونفقات التسليم وما مائلها تكون مناصفة بين طرفي العقد ما لم يتفق على غير ذلك .

المادة 556

المقايضة

الباب الاول - عقود التمليك

تسري احكام البيع المطلق على المقايضة فيما لا يتعارض مع طبيعتها .

المادة 557

الهيئة

الباب الاول - عقود التمليك

1. الهبة تمليك مال او حق مالي لآخر حال حياة المالك دون عوض.
2. ويجوز للواهب مع بقاء فكرة التبرع ان يشترط على الموهوب له القيام بالتزام معين ويعتبر هذا الالتزام عوضا.

المادة 558

الهبة

الباب الاول - عقود التمليك

1. تنعقد الهبة بالايجاب والقبول وتتم بالقبض .
2. يكفي في الهبة مجرد الايجاب اذا كان الواهب ولي الموهوب له او وصيه والشيء الموهوب في حوزته وكذا لو كان الموهوب له صغيرا يقوم الواهب على تربيته .

المادة 559

الهبة

الباب الاول - عقود التمليك

- لا ينفذ عقد الهبة اذا كان المال الموهوب غير مملوك للواهب ما لم يجزه المالك ويتم القبض برضاه .

المادة 560

الهبة

الباب الاول - عقود التمليك

1. تصح هبة الدين للمدين وتعتبر ابراء .
2. وتصح لغير المدين وتنفذ اذا دفع المدين الدين اليه .

المادة 561

الهبة

الباب الاول - عقود التمليك

1. يجوز للواهب استرداد الهبة اذا اشترط في العقد حق استردادها في حالة عدم قيام الموهوب له بالتزامات معينة لمصلحة الواهب ا ومن يهمله امره فلم يحم بها .
2. فاذا كان الموهوب هالكا او كان الموهوب له قد تصرف فيه استحق الواهب قيمته وقت التصرف او الهلاك .

المادة 562

الهبة

الباب الاول - عقود التمليك

1. يجب ان يكون العوض في الهبة المشروطة به معلوما والا جاز لكل من الطرفين فسخ العقد ولو بعد تسلم الموهوب ما لم يتقفا على تعيين العوض قبل الفسخ .
2. فاذا هلك الموهوب او تصرف فيه الموهوب له قبل الفسخ وجب عليه رد قيمته يوم القبض .

المادة 563

الهبة

الباب الاول - عقود التمليك

- على الرغم مما ورد في المادتين 92 و 254 من هذا القانون لا تنعقد الهبة بالوعد ولا تنعقد على مال مستقبل .

المادة 564

الهبة

الباب الاول - عقود التمليك

- اذا توفي احد طرفي الهبة او افلس الواهب قبل قبض الموهوب بطلت الهبة ولو كانت بعوض .

المادة 565

الهبة

الباب الاول - عقود التمليك

- تسري على الهبة في مرض الموت احكام الوصية .

المادة 566

الهيئة

الباب الاول - عقود التمليك

1. يتوقف نفاذ عقد الهيئة على اي اجراء تعلق النصوص التشريعية نقل الملكية عليه ويجوز لكل من طرفي العقد استكمال الاجراءات اللازمة .
2. وتتم في المنقول بالقبض دون حاجة الى تسجيل .

المادة 567

آثار الهيئة بالنسبة للواهب

الباب الاول - عقود التمليك

الفرع الثاني

آثار الهيئة

1. بالنسبة الى الواهب : يلتزم الواهب بتسليم الموهوب الى الموهوب له ويتبع في ذلك احكام تسليم المبيع .

المادة 568

آثار الهيئة بالنسبة للواهب

الباب الاول - عقود التمليك

لا يضمن الواهب استحقاق الموهوب في يد الموهوب له اذا كانت الهيئة بغير عوض ولكنه يكون مسؤولا عن كل ضرر يلحق بالموهوب له من جراء هذا الاستحقاق اذا تعدد اخفاء سبب الاستحقاق اما اذا كانت الهيئة بعوض فانه لا يضمن الاستحقاق الا بقدر ما آداه ال موهوب له من عوض ما لم يتفق على غير ذلك .

المادة 569

آثار الهيئة بالنسبة للواهب

الباب الاول - عقود التمليك

اذا استحق الموهوب بعد هلاكه عند الموهوب له واختار المستحق تضمينه كان له الرجوع على الواهب بما ضمن للمستحق .

المادة 570

آثار الهيئة بالنسبة للواهب

الباب الاول - عقود التمليك

اذا استحق الموهوب وكان الموهوب له قد زاد في الموهوب زيادة لا تقبل الفصل دون ضرر فليس للمستحق ان يسترده قبل دفع قيمة الزيادة .

المادة 571

آثار الهيئة بالنسبة للواهب

الباب الاول - عقود التمليك

لا يضمن الواهب العيب الخفي في الموهوب ولو تعدد اخفاؤه الا اذا كانت الهيئة بعوض .

المادة 572

آثار الهيئة بالنسبة إلى الموهوب له

الباب الاول - عقود التمليك

2. بالنسبة للموهوب له : على الموهوب له اداء ما اشترطه الواهب من عوض سواء اكان هذا العوض للواهب ام للغير .

المادة 573

آثار الهيئة بالنسبة إلى الموهوب له

الباب الاول - عقود التمليك

اذا كان عوض الهيئة وفاء دين على الواهب فلا يلتزم الموهوب له الا بوفاء الدين القائم وقت الهيئة ما لم يتفق على غير ذلك .

المادة 574

آثار الهيئة بالنسبة إلى الموهوب له

الباب الاول - عقود التمليك

اذا كان الموهوب مثقلا بحق وفاء لدين في ذمة الواهب او ذمة شخص آخر فان الموهوب له يلتزم بوفاء هذا الدين ما لم يتفق على غير ذلك .

المادة 575

أثار الهبة بالنسبة إلى الموهوب له

الباب الأول - عقود التمليك

نفقات عقد الهبة ومصروفات تسليم الموهوب ونقله على الموهوب له الا اذا اتفق على غير ذلك .

المادة 576

الرجوع في الهبة

الباب الأول - عقود التمليك

الفرع الثالث

الرجوع في الهبة

1. للواهب ان يرجع في الهبة قبل القبض دون رضا الموهوب له .
2. وله ان يرجع فيها بعد القبض بقبول الموهوب له فان لم يقبل جاز للواهب ان يطلب من القضاء فسخ الهبة والرجوع فيها متى كان يستند الى سبب مقبول ما لم يوجد مانع من الرجوع .

المادة 577

الرجوع في الهبة

الباب الأول - عقود التمليك

يعتبر سببا مقبولا لفسخ الهبة والرجوع فيها :

1. ان يصبح الواهب عاجزا عن ان يوفر لنفسه اسباب المعيشة بما يتفق مع مكانته او ان يعجز عن الوفاء بما يفرضه عليه القانون من النفقة على الغير .
2. ان يرزق الواهب بعد الهبة ولدا يظل حيا حتى تاريخ الرجوع او ان يكون له ولد يظنه ميتا وقت الهبة فاذا هو حي .
3. اخلال الموهوب له بالتزاماته المشروطة في العقد دون مبرر او اخلاله بما يجب عليه نحو الواهب او احد اقاربه بحيث يكون هذا الاخلال جحودا كبيرا من جانبه .

المادة 578

الرجوع في الهبة

الباب الأول - عقود التمليك

اذا قتل الموهوب له الواهب عمدا او قصدا بلا وجه حق كان لورثته حق ابطال الهبة .

المادة 579

الرجوع في الهبة

الباب الأول - عقود التمليك

يعتبر مانعا من الرجوع في الهبة ما يلي :

1. اذا كانت الهبة من احد الزوجين للآخر او لذي رحم محرم ما لم يترتب عليه مفاضلة بين هؤلاء بلا مبرر .
2. اذا تصرف الموهوب له في الموهوب تصرفا ناقلا للملكية فاذا اقتصر التصرف على بعض الموهوب جاز للواهب ان يرجع في ال باقى .
3. اذا زادت العين الموهوبة زيادة متصلة ذات اهمية تزيد من قيمتها او غير الموهوب له الشيء الموهوب على وجه تبديل فيه اسمه .
4. اذا مات احد طرفي العقد بعد قبضها .
5. اذا هلك الموهوب في يد الموهوب له فاذا كان الهلاك جزئيا جاز الرجوع في الباقي .
6. اذا كانت الهبة ب عوض .
7. اذا كانت الهبة صدقة او لجهة من جهات البر .
8. اذا وهب الدائن الدين للمدين .

المادة 580

الرجوع في الهبة

الباب الأول - عقود التمليك

1. يعتبر الرجوع عن الهبة رضاء او قضاء ابطالا لاثر العقد .
2. ولا يرد الموهوب له الثمار الا من تاريخ الرجوع رضاء او تاريخ الحكم وله ان يسترد النفقات الضرورية اما النفقات الاخرى فلا يسترد منها الا ما زاد في قيمة الموهوب .

المادة 581

الرجوع في الهبة

الباب الأول - عقود التمليك

1. اذا استعاد الواهب الشيء الموهوب بغير رضاه او قضاء كان مسؤولا عن هلاكه مهما كان سببه .
2. اما اذا صدر حكم بالرجوع في الهبة وهلك الشيء في يد الموهوب له بعد اعذاره بالتسليم فان الموهوب له يكون مسؤولا عن الهلاك مهما كان سببه .

المادة 582

أحكام عامة

الباب الاول - عقود التمليك

الفرع الاول

الشركة بوجه عام

1. احكام عامة : الشركة عقد يلتزم بمقتضاه شخصان او اكثر بان يساهم كل منهم في مشروع مالي بتقديم حصته من مال او من عمل ل لاستثمار ذلك المشروع واقتسام ما قد ينشأ عنه من ربح او خسارة .

المادة 583

أحكام عامة

الباب الاول - عقود التمليك

1. تعتبر الشركة شخصا حكما بمجرد تكوينها .
2. ولا يحتج بهذه الشخصية على الغير الا بعد استيفاء اجراءات التسجيل والنشر التي يقررها القانون .
3. ولكن للغير ان يتمسك بهذه الشخصية رغم عدم استيفاء الاجراءات المشار اليها .

المادة 584

اركان الشركة

الباب الاول - عقود التمليك

2. اركان الشركة :

1. يجب ان يكون عقد الشركة مكتوبا .
2. اذا لم يكن العقد مكتوبا فلا يؤثر ذلك على حق الغير واما بالنسبة للشركاء انفسهم فيعتبر العقد صحيحا الا اذا طلب احدهم اعتباره غير صحيح ، فيسري هذا على العقد من تاريخ اقامة الدعوى .

المادة 585

اركان الشركة

الباب الاول - عقود التمليك

1. يشترط ان يكون راس مال الشركة من النقود او ما في حكمها مما يجري به التعامل واذا لم يكن من النقود فيجب ان يتم تقدير قيمته .
2. ويجوز ان تكون حصص الشركاء متساوية او متفاوتة ولا يجوز ان يكون الدين في ذمة الغير او حصة فيه راس مال للشركة .

المادة 586

اركان الشركة

الباب الاول - عقود التمليك

1. يجوز ان تكون حصة الشريك في الشركة حق ملكية او حق منفعة او اي حق عيني آخر وتسري عليها احكام البيع فيما يتعلق بضمانها اذا هلكت او استحققت او ظهر فيها عيب او نقص .
2. اما اذا كانت الحصة مجرد الانتفاع بالمال فان احكام الايجار هي التي تسري في كل ذلك .
3. فاذا كانت الحصة عملا وجب على الشريك ان يقوم بالخدمات التي تعهد بها في العقد .

المادة 587

اركان الشركة

الباب الاول - عقود التمليك

1. توزع الارباح والخسائر على الوجه المشروط في العقد .
2. فاذا لم يبين في عقد الشركة نصيب كل من الشركاء في الارباح والخسائر فانه يتعين توزيعها بنسبة حصة كل منهم في راس المال

المادة 588

اركان الشركة

الباب الاول - عقود التمليك

- لا يجوز ان يتفق الشركاء في العقد على ان يكون لايهم قدر مقطوع من الربح ويبطل الشرط على ان يتم توزيع الربح طبقا لحصة كل منهم في راس المال .

المادة 589

اركان الشركة

الباب الاول - عقود التمليك

- اذا كانت حصة الشريك مقصورة على عمله وجب ان يقدر نصيبه في الربح تبعا لما تفيده الشركة من هذا العمل فاذا قدم فوق عمله نقدا او اي شيء آخر كان له نصيب عن عمله وآخر عما قدمه فوق العمل .

المادة 590

اركان الشركة

الباب الاول - عقود التمليك

1. اذا اتفق في العقد على ان احد الشركاء لا يفيد من ارباح الشركة ولا يساهم في خسائرها كان عقد الشركة باطلا .
2. غير انه يجوز الاتفاق على اعفاء الشريك الذي لم يقدم غير عمله من المساهمة في الخسائر بشرط ان لا يكون قد تقرر له اجر عن عمله .

المادة 591

ادارة الشركة

الباب الاول - عقود التمليك

3. ادارة الشركة :

1. كل شريك يعتبر وكيلًا عن باقي الشركاء في مباشرة اعمال الشركة وفي التصرف بما يحقق الغرض الذي انشئت من اجله ما لم يكن هناك نص او اتفاق على غير ذلك .
2. وكل شريك يعتبر امينا على مال الشركة الذي في يده .

المادة 592

ادارة الشركة

عقود التمليك - الباب الاول

1. اذا اتفق في عقد على انابة احد الشركاء في تمثيل الشركة وادارة اعمالها تثبت له وحده ولاية التصرف في كل ما تناولته الانابة و ما يتصل بها من توابع ضرورية .
2. واذا كانت الانابة لاكثر من شريك ولم يؤذن لهم بالانفراد كان عليهم ان يعملوا مجتمعين الا فيما لا يحتاج فيه الى تبادل الراي او في امر عاجل يترتب على تفويته ضرر للشركة .
3. ولا يجوز عزل من اتفق على انابته في عقد الشركة ولا تقييد تلك الانابة دون مسوغ ما دامت الشركة قائمة .

المادة 593

ادارة الشركة

الباب الاول - عقود التمليك

1. يجوز تعيين مدير للشركة من الشركاء او من غيرهم باجر او بغير اجر .
2. للمدير ان يتصرف في حدود اغراض الشركة التي نيظت به على ان يتقيد في ذلك بنصوص العقد فان لم تكن فيما جرى به العرف

ف التجاري.
3. اذا خرج المدير عن نطاق اختصاصاته ضمن كل ضرر يلحق بالشركة من جراء تصرفه .

المادة 594

ادارة الشركة

الباب الاول - عقود التمليك

1. يجوز ان يتعدد المدبرون للشركة .
2. وفي حالة تعددهم تحدد اختصاصات كل منهم .
3. ويجوز عزلهم او عزل احدهم بالطريقة التي تم تعيينه بها.

المادة 595

ادارة الشركة

الباب الاول - عقود التمليك

لا يجوز لمن انيب في ادارة الشركة او عين مديرا لها ان يعزل نفسه او يستقيل في وقت يلحق بالشركة ضررا .

المادة 596

ادارة الشركة

الباب الاول - عقود التمليك

ليس للشركاء من غير المديرين حق الادارة ولهم ان يطلعوا بانفسهم على دفاتر الشركة ومستنداتها .

المادة 597

آثار الشركة

الباب الاول - عقود التمليك

4. آثار الشركة :

1. يلزم الشريك الذي له حق تدبير مصالح الشركة ان يبذل في سبيل ذلك من العناية ما يبذله في تدبير مصالحه الخاصة الا اذا كان مندوبا للعمل باجر فلا يجوز له ان ينزل عن عناية الرجل المعتاد .
2. ويلزمه ايضا ان يمتنع عن اي تصرف يلحق الضرر بالشركة او يخالف الغرض الذي انشئت من اجله .

المادة 598

آثار الشركة

الباب الاول - عقود التمليك

لا يجوز للشريك ان يحتجز لنفسه شيئا من مال الشركة فان فعل كان ضامنا كل ضرر يلحق بها من جراء هذا الاحتجاز .

المادة 599

آثار الشركة

الباب الاول - عقود التمليك

1. اذا كانت الشركة مدينة بدين متصل باغراض الشركة ولم تف به اموالها لزم الشركاء في اموالهم الخاصة ما بقي من الدين بمقدار نصيب كل منهم في خسائر الشركة .
2. اما اذا اشترط تكافل الشركاء في عقد الشركة فانهم يتحملون الدين جميعا بالتضامن .

المادة 600

آثار الشركة

الباب الاول - عقود التمليك

1. اذا كان احد الشركاء مدينا لآخر بدين شخصي فليس لدائنه ان يستوفي حقه مما يخص ذلك الشريك في راس المال قبل تصفية الشركة . ولكن يجوز له استيفاؤه مما يخص المدين من الربح .
2. اما اذا كان عقد الشركة يتضمن التكافل بين الشركاء فلهذا الدائن استيفاء دينه من راس مال الشركة بعد تصفيتها .

المادة 601

انقضاء الشركة

الباب الاول - عقود التمليك

5. انقضاء الشركة :

تنتهي الشركة باحد الامور الآتية :

1. انتهاء مدتها او انتهاء العمل الذي قامت من اجله .
2. هلاك جميع راس المال او راسمال احد الشركاء قبل تسليمه .
3. موت احد الشركاء او جنونه او افلاسه او الحجر عليه .
4. اجماع الشركاء على حلها .
5. صدور حكم قضائي بحلها .

المادة 602

انقضاء الشركة

الباب الاول - عقود التمليك

1. يجوز قبل انقضاء المدة المحددة للشركة مد اجلها ويكون ذلك استمرار للشركة . اما اذا مد اجل الشركة بعد انقضاء المدة المحددة لها كان هذا شركة جديدة .

2. واذا انقضت المدة المحددة للشركة او انتهى العمل الذي قامت الشركة من اجله ثم استمر الشركاء باعمالهم كان هذا امتدادا ضمنيا للشركة وبالشروط الاولى ذاتها .

3. ويجوز لدائن احد الشركاء ان يعترض على امتداد الشركة ويترتب على اعتراضه وقف اثر الامتداد في حقه .

المادة 603

انقضاء الشركة

الباب الاول - عقود التمليك

1. يجوز الاتفاق على انه اذا مات احد الشركاء استمرت الشركة مع وراثته ولو قصرا وفي هذه الحالة يحل الورثة محل مورثهم بعد موافقة ولي فاقد الاهلية منهم او وصيه ، وموافقة باقي الشركاء .

2. ويجوز ايضا الاتفاق على استمرار الشركة بين باقي الشركاء اذا مات احدهم او حجر عليه او اعسر او افلس او انسحب وفي هذه الحالات لا يكون لهذا الشريك او وراثته الا نصيبه في اموال الشركة . ويقدر هذا النصيب بحسب قيمته يوم وقوع الحادث الذي ادى الى خروجه من الشركة ويدفع له نقدا ولا يكون له نصيب فيما يستجد بعد ذلك من حقوق الا بقدر ما تكون تلك الحقوق ناتجة عن عمليات سابقة على ذلك الحادث .

المادة 604

انقضاء الشركة

الباب الاول - عقود التمليك

يجوز للمحكمة ان تقضي بحل الشركة بناء على طلب احد الشركاء لعدم وفاء شريك بما تعهد به او الحق بالشركة ضررا جوهريا من جراء تولي شؤونها .

المادة 605

انقضاء الشركة

الباب الاول - عقود التمليك

1. يجوز لكل شريك ان يطلب من المحكمة بفصل اي من الشركاء يكون وجوده قد اثار اعتراضا على مد اجلها او تكون تصرفاته ممكنا يمكن اعتباره سببا مسوغا لحل الشركة على ان تظل الشركة قائمة بين الباقيين .

2. كما يجوز ايضا لاي شريك ان يطلب من المحكمة اخراجه من الشركة اذا كانت الشركة محددة المدة واستند في ذلك لاسباب معقولة وفي هذه الحالة تحل الشركة ما لم يتفق باقي الشركاء على استمرارها .

المادة 606

تصفية الشركة وقسمتها

الباب الاول - عقود التمليك

6. تصفية الشركة وقسمتها :

تتم تصفية اموال الشركة وقسمتها بالطريقة التي ارتضاها الشركاء فاذا لم يتفقوا جاز لاي من اصحاب المصلحة ان يطلب من المحكم ة تعيين مصف او اكثر لاجراء التصفية والقسمة .

المادة 607

تصفية الشركة وقسمتها

الباب الاول - عقود التمليك

1. تبقى للشركة شخصيتها الحكمية بالقدر اللازم للتصفية .
2. ويعتبر مدير الشركة او مديروها في حكم المصفي بالنسبة الى الغير حتى يتم تعيينه .

المادة 608

تصفية الشركة وقسمتها

الباب الاول - عقود التمليك

يقوم المصفي بجميع اعمال التصفية من جرد موجودات الشركة واستيفاء حقوقها ووفاء ديونها وبيع اموالها حتى يصبح المال مهيا للق سمة مراعيًا في كل ذلك القيود المنصوص عليها في امر تعيينه وليس له ان يقوم بعمل لا تقتضيه التصفية .

المادة 609

تصفية الشركة وقسمتها

الباب الاول - عقود التمليك

يتبع في قسمة الشركات القواعد المتعلقة بقسمة المال الشائع.

المادة 610

تصفية الشركة وقسمتها

الباب الاول - عقود التمليك

1. يقسم مال الشركة بين الشركاء بعد وفاء حقوق الدائنين وحفظ مبلغ لوفاء الديون غير الحالة او المتنازع عليها كما تؤدي النفقات الناشئة عن التصفية .

2. ويختص كل شريك بمبلغ يتناسب مع حصته في راس المال ، كما ينال من الربح ويتحمل من الخسارة النسبة المتفق عليها او المند صوص عليها في احكام هذا القانون .

المادة 611

شركة الاعمال

الباب الاول - عقود التمليك

الفرع الثاني

بعض انواع الشركات

1. شركة الاعمال : شركة الاعمال عقد يتفق بمقتضاه شخصان او اكثر على التزام العمل وضمانه للغير لقاء اجر سواء اكانوا متساو ين ام متفاضلين .

المادة 612

شركة الاعمال

الباب الاول - عقود التمليك

1. يلتزم كل من الشركاء باداء العمل الذي تقبله وتعهده احدهم .
2. ويحق لكل منهم اقتضاء الاجر المتفق عليه وتبرا ذمة صاحب العمل بدفعه الى اي منهم .

المادة 613

شركة الاعمال

الباب الاول - عقود التمليك

لا يجبر الشريك على ايفاء ما تقبله من العمل بنفسه فله ان يعطيه الى شريكه او الى آخر من غير الشركاء الا اذا شرط عليه صاحب العمل ان يقوم به بنفسه .

المادة 614

شركة الاعمال

الباب الاول - عقود التمليك

1. يقسم الربح بين الشركاء على الوجه المتفق عليه .
2. ويجوز التفاضل في الربح ولو اشترط التساوي في العمل.

المادة 615

شركة الاعمال

الباب الاول - عقود التمليك

الشركاء متضامنون في ايفاء العمل ويستحق كل منهم حصته من الربح ولو لم يعمل .

المادة 616

شركة الاعمال

الباب الاول - عقود التمليك

اذا اتلف الشيء الذي يجب العمل فيه او تعيب بفعل احد الشركاء جاز لصاحب العمل ان يضمن ماله اي شريك شاء وتقسم الخسارة بين الشركاء بقدر ضمان كل منهم .

المادة 617

شركة الاعمال

الباب الاول - عقود التمليك

تجوز شركة الاعمال على ان يكون المكان من بعض الشركاء والآلات من الآخرين ، كما يجوز ان يكون المكان والآلات والادوات من بعضهم والعمل من الآخرين.

المادة 618

شركة الاعمال

الباب الاول - عقود التمليك

1. عقد شركة على تقبل حمل الاشياء ونقلها صحيح ولا اعتبار لتفاوت وسائل النقل العائدة لكل شريك في نوعها وفي قدرتها على ال حمل ما دام كل شريك ضامنا للعمل.
2. على انه اذا لم تعقد الشركة على تقبل العمل بل على ايجار وسائل النقل عينا وتقسيم الاجرة فالشركة باطلة وتكون اجرة كل وسيلة نقل حقا لصاحبها وياخذ من اعان في التحميل والنقل اجرة مثل عمله .

المادة 619

شركة الوجوه

الباب الاول - عقود التمليك

2. شركة الوجوه :

1. شركة الوجوه عقد يتفق بمقتضاه شخصان او اكثر على شراء مال نسيئة بما لهم من اعتبار ثم يبيعه على ان يكونوا شركاء في الربح .
2. يضمن الشركاء ثمن المال المشتري كل بنسبة حصته فيه سواء باشروا الشراء معا ام منفردين .

المادة 620

شركة الوجوه

الباب الاول - عقود التمليك

يوزع الربح والخسارة على الشركاء بنسبة ما ضمنه كل منهم من المال الذي اشتروه نسيئة ما لم يتفق على غير ذلك .

المادة 621

شركة المضاربة

الباب الاول - عقود التمليك

3. شركة المضاربة : شركة المضاربة عقد يتفق بمقتضاه رب المال على تقديم راس المال والمضارب بالسعي والعمل ابتغاء الربح .

المادة 622

شركة المضاربة

الباب الاول - عقود التمليك

يشترط لصحة المضاربة :

1. اهلية رب المال للتوكيل والمضارب للوكالة .
2. ان يكون راس المال معلوما وصالحا للتعامل به.
3. تسليم راس المال الى المضارب.
4. ان تكون حصة كل من المتعاقدين في الربح جزءا معلوما شائعا.

المادة 623

شركة المضاربة

الباب الاول - عقود التمليك

1. يثبت للمضارب بعد تسليم راس المال اليه ولاية التصرف فيه بالوكالة عن صاحبه .
2. يكون المضارب امينا على راس المال وشريكا في الربح.

المادة 624

شركة المضاربة

الباب الاول - عقود التمليك

يصح ان تكون المضاربة عامة مطلقة او خاصة مقيدة بزمان او مكان او بنوع من التجارة او بغير ذلك من الشروط المقيدة .

المادة 625

شركة المضاربة

الباب الاول - عقود التمليك

1. اذا كان عقد المضاربة مطلقا اعتبر المضارب مانونا بالعمل والتصرف براس المال في شؤون المضاربة وما يتفرع عنها وفقا للعرف السائد في هذا الشأن .
2. واذا قيد رب المال المضاربة بشرط مقيد وجب على المضارب مراعاته فاذا تجاوز في تصرفه الحدود المانون بها فله الربح وعلايه الخسارة وما اصاب راس المال من تلف مع ضمان الضرر الذي ينجم عن مثل هذا التصرف.

المادة 626

شركة المضاربة

الباب الاول - عقود التمليك

1. لا يجوز للمضارب خلط مال المضارب بماله ولا اعطاؤه للغير مضاربة الا اذا جرى العرف بذلك او كان رب المال قد فوضه الى عمل براهه.
2. ولا يجوز له هبة مال المضاربة ولا اقراضه ولا الاقتراض الى حد يصبح معه الدين اكثر من راس المال الا باذن صريح من رب المال .

المادة 627

شركة المضاربة

الباب الاول - عقود التمليك

1. يجب ان يشترك كل من المضارب ورب المال في الربح وذلك بالنسبة المتفق عليها في العقد ، فان لم تعين قسم الربح بينهما مناصفة .
2. واذا جاز للمضارب خلط ماله مع راس مال المضاربة قسم الربح بنسبة راسي المال فيأخذ المضارب ربح راس ماله ويوزع ربح مال المضاربة بين المتعاقدين على الوجه المبين في الفقرة الاولى .

المادة 628

شركة المضاربة

الباب الاول - عقود التمليك

1. يتحمل رب المال الخسارة وحده ولا يعتبر اي شرط مخالف .
2. واذا تلف شيء من مال المضاربة حسب من الربح فان جاوزه حسب الباقي من راس المال ولا يضمه المضارب.

المادة 629

شركة المضاربة

الباب الاول - عقود التمليك

تنتهي المضاربة بفسخ العقد من قبل احد المتعاقدين واذا وقع الفسخ في وقت غير مناسب ضمن المتسبب لصاحبه التعويض عن الضرر الناجم عن هذا التصرف .

المادة 630

شركة المضاربة

الباب الاول - عقود التمليك

1. تنتهي المضاربة بعزل رب المال المضارب .
2. ويمتنع على المضارب بعد علمه بالعزل ان يتصرف في اموال المضاربة ان كانت من النقود .
3. وان كانت من غيرها جاز له تحويلها الى نقود .

المادة 631

شركة المضاربة

الباب الاول - عقود التمليك

تنتهي المضاربة بانقضاء الاجل اذا كانت محددة بوقت معين.

المادة 632

شركة المضاربة

الباب الاول - عقود التمليك

اذا انهى احد المتعاقدين المضاربة قبل حلول الاجل جاز للمتضرر منهما ان يرجع على الآخر بضمان ما اصابه من ضرر.

المادة 633

شركة المضاربة

الباب الاول - عقود التمليك

تتفسخ المضاربة اذا مات احد المتعاقدين او جن جنونا مطبقا او حجر عليه.

المادة 634

شركة المضاربة

الباب الاول - عقود التمليك

اذا مات المضارب مجهلا مال المضاربة يكون حق رب المال ديناً في التركة .

المادة 635

شركة المضاربة

الباب الاول - عقود التمليك

تسري الاحكام العامة للشركة على شركات الاعمال والوجوه والمضاربة في كل ما لا يخالف النصوص بكل منها.

المادة 636

القرض

الباب الاول - عقود التمليك

القرض تمليك مال او شئ مثلي لآخر على ان يرد مثله قدرا ونوعا وصفة الى المقرض عند نهاية مدة القرض.

المادة 637

القرض

الباب الاول - عقود التمليك

1. يتوقف تمام عقد القرض على قبض المال او الشيء المستقرض ويثبت في ذمة المستقرض مثله .
2. فاذا هلك العين بعد العقد وقبل القبض فلا ضمان على المقرض .

المادة 638

القرض

الباب الاول - عقود التمليك

1. يشترط في المقرض ان يكون اهلا للتبرع .
2. لا يملك الولي او الوصي اقراض او اقتراض مال من هو في ولايته .

المادة 639

القرض

الباب الاول - عقود التمليك

يشترط في المال المقترض ان يكون مثليا استهلاكيا .

المادة 640

القرض

الباب الاول - عقود التمليك

اذا اشترط في عقد القرض منفعة زائدة على مقتضى العقد سوى توثيق حق المقرض لغا الشرط وصح العقد .

المادة 641

القرض

الباب الاول - عقود التمليك

اذا استحق المال المقرض وهو قائم في يد المقترض سقط التزامه برد مثله وله تضمين المقرض ما قد يلحقه من ضرر بسبب هذا الا ستحقاق اذا كان سيء النية .

المادة 642

القرض

الباب الاول - عقود التمليك

اذا ظهر في المال المقترض عيب خفي فلا يلتزم المقترض الا برد قيمته معيبا .

المادة 643

القرض

الباب الاول - عقود التمليك

اذا كان للقرض اجل فليس للمقرض استرداده قبل حلول الاجل وان لم يكن له اجل فلا يلتزم المقترض برده الا اذا انقضت مدة يمكنه فيها ان ينتفع به الانتفاع المعهود في امثاله .

المادة 644

القرض

الباب الاول - عقود التمليك

1. يلتزم المقترض برد مثل ما قبض مقدارا ونوعا وصفة عند انتهاء مدة القرض ولا عبرة لما يطرا على قيمته من تغيير وذلك في ال زمان والمكان المتفق عليهما .
2. فاذا تعذر رد مثل العين المقترضة انتقل حق المقرض الى قيمتها يوم قبضها .

المادة 645

القرض

الباب الاول - عقود التمليك

اذا اقترض عدة اشخاص مالا وقبضه احدهم برضا الباقيين فليس لايهم ان يطالبه الا بمقدار حصته فيما قبض .

المادة 646

القرض

الباب الاول - عقود التمليك

1. يلزم المقترض الوفاء في بلد القرض ولو غير المقرض موطنه الا اذا اتفق صراحة او ضمنا على خلافه .
2. واذا تغير موطن كل من الطرفين الى بلد آخر مشترك او مختلف تتفاوت فيه قيمة المال المقرض عنها في بلد القرض ينتقل حق المقرض الى القيمة في بلد القرض.

المادة 647

الصلح

الباب الاول - عقود التمليك

الصلح عقد يرفع النزاع ويقطع الخصومة بين المتصالحين بالتراضي .

المادة 648

الصلح

الباب الاول - عقود التمليك

1. يشترط فيمن يعقد صلحا ان يكون اهلا للتصرف بعوض في الحقوق التي يشملها عقد الصلح .
2. وتشترط اهلية التبرع اذا تضمن الصلح اسقاط شيء من الحقوق .

المادة 649

الصلح

الباب الاول - عقود التمليك

1. صلح الصبي المميز والمعته المانونين صحيح ان لم يكن لهما فيه ضرر بين وكذا الحكم في صلح الاولياء والاصياء والقوام .

المادة 650

الصلح

الباب الاول - عقود التمليك

1. يشترط ان يكون المصالح عنه مما يجوز اخذ البديل في مقابله وان يكون معلوما فيما يحتاج الى القبض والتسليم .

المادة 651

الصلح

الباب الاول - عقود التمليك

1. يشترط ان يكون بدل الصلح معلوما ان كان يحتاج الى القبض والتسليم .
2. واذا كان بدل الصلح عينا او منفعة مملوكة للغير فان نفاذ الصلح يتوقف على اجازة ذلك الغير .

المادة 652

الصلح

الباب الاول - عقود التمليك

1. يصح الصلح عن الحقوق سواء اقر بها المدعى عليه او انكرها او سكت ولم يبد فيها اقرارا ولا انكارا .
2. اذا وقع الصلح في حالة الاقرار على بدل معين يدفعه المقر فهو في حكم البيع وان كان على المنفعة فهو في حكم الاجارة .
3. واذا وقع عن انكار او سكوت فهو في حق المدعي معاوضة وفي حق المدعى عليه افتداء لليمين وقطع للخصومة .

المادة 653

الصلح

الباب الاول - عقود التمليك

1. اذا صالح شخص على بعض العين المدعى بها او على مقدار مما يدعيه في ذمة الآخر فقد اسقط حق ادعائه في الباقي .

المادة 654

الصلح

الباب الاول - عقود التمليك

1. اذا صالح شخصان يدعي كل منهما عينا في يد الآخر على ان يحتفظ كل واحد بالعين التي في يده جرى على الصلح حكم المقايضة ولا تتوقف صحته على العلم بالعوضين .
2. تسري على الصلح احكام العقد الاكثر شبيها به من حيث صحته والاثار التي تترتب عليه .

المادة 655

الصلح

الباب الاول - عقود التمليك

1. يترتب على الصلح انتقال حق المصالح الى البديل المصالح عليه وسقوط حقه الذي كان محل النزاع .
2. ويكون ملزما لطرفيه ولا يسوغ لايهما او لورثته من بعده الرجوع فيه .

المادة 656

الصلح

الباب الاول - عقود التمليك

يقتصر اثر الصلح على الحقوق التي تناولها وحسم الخصومة فيها دون غيرها .

المادة 657

الصلح

الباب الاول - عقود التمليك

يجوز لطرفي الصلح اقالته بالتراضي اذا كان في حكم المعاوضة ولا تجوز اقالته اذا تضمن اسقاطا لبعض الحقوق.

المادة 658

اركان الايجار

الباب الثاني - عقود المنفعة

الفرع الاول

الايجار بوجه عام

الايجار تمليك المؤجر للمستاجر منفعة مقصودة من الشيء المؤجر لمدة معينة لقاء عوض معلوم .

المادة 659

اركان الايجار

الباب الثاني - عقود المنفعة

أركان الايجار

يشترط لانعقاد الاجارة اهلية العاقدين وقت العقد .

المادة 660

اركان الايجار

الباب الثاني - عقود المنفعة

1. يلزم لنفاذ العقد ان يكون المؤجر او من ينوب منابه مالكا حق التصرف فيما يؤجره.

2. ينعقد ايجار الفضولي موقوفا على اجازة صاحب حق التصرف بشرائطها المعتبرة .

المادة 661

اركان الايجار

الباب الثاني - عقود المنفعة

المعقود عليه في الاجارة هو المنفعة ويتحقق تسليمها بتسليم محلها .

المادة 662

اركان الايجار

الباب الثاني - عقود المنفعة

يشترط في المنفعة المعقود عليها :

1. ان تكون مقدورة الاستيفاء .

2. وان تكون معلومة علما كافيا لحسم النزاع .

المادة 663

اركان الايجار

الباب الثاني - عقود المنفعة

يشترط ان يكون بدل الايجار معلوما وذلك بتعيين نوعه ومقداره ان كان من النقود وبيان نوعه ووصفه وتحديد مقداره ان كان من غير النقود .

المادة 664

اركان الايجار

الباب الثاني - عقود المنفعة

1. يجوز ان يكون بدل الايجار عيناً او ديناً او منفعة وكل ما صلح ثمناً في البيع .

2. اذا كان بدل الايجار مجهولاً جاز فسخ الاجارة ولزم اجر المثل عن المدة الماضية قبل الفسخ .

المادة 665

اركان الايجار

الباب الثاني - عقود المنفعة

تستحق الاجرة باستيفاء المنفعة او بالقدرة على استيفائها .

المادة 666

اركان الايجار

الباب الثاني - عقود المنفعة

يصح اشتراط تعجيل الاجرة او تاجيلها او تقسيطها الى اقساط تؤدي في اوقات معينة .

المادة 667

اركان الايجار

الباب الثاني - عقود المنفعة

1. اذا لم يبين في العقد ميعاد دفع الاجرة استحققت الاجرة المحددة للمنفعة بصورة مطلقة بعد استيفاء المنفعة او بعد تحقق القدرة على استيفائها.

2. اما الاجرة المستحقة عن وحدة زمنية فيتبع العرف بشأن مواعيد ادائها والا حددتها المحكمة بناء على طلب من صاحب المصلحة

المادة 668

اركان الايجار

الباب الثاني - عقود المنفعة

لا تستحق الاجرة عن مدة انقضت قبل تسليم الماجور ما لم يكن المستاجر هو المتسبب .

المادة 669

اركان الايجار

الباب الثاني - عقود المنفعة

تبدأ مدة الايجار من التاريخ المتفق عليه في العقد فان لم يحدد فمن تاريخ العقد .

المادة 670

اركان الايجار

الباب الثاني - عقود المنفعة

اذا لم تحدد مدة لعقد الايجار وقد جرى العقد باجرة معينة لكل وحدة زمنية انعقد لازماً على وحدة زمنية واحدة ولكل من الطرفين فس خه في نهايتها ، وكلما دخلت وحدة اخرى والطرفان ساكتان تجدد العقد لازماً عليها .

وإذا حدد الطرفان مدة لدفع الاجرة في تلك الحالة اعتبر الايجار منعقداً لتلك المدة وينتهي بانتهائها.

المادة 671

اركان الايجار

الباب الثاني - عقود المنفعة

1. يجب ان تكون مدة الاجارة معلومة ولا يجوز ان تتجاوز ثلاثين عاماً فاذا عقدت لمدة اطول ردت الى ثلاثين عاماً .

2. واذا عقد العقد لمدة حياة المؤجر او المستاجر يعتبر العقد مستمرا لتلك المدة ولو زادت على ثلاثين عاماً .

3. واذا تضمن العقد انه يبقى ما بقي المستاجر يدفع الاجرة فيعتبر انه قد عقد لمدة حياة المستاجر .

المادة 672

اركان الايجار

الباب الثاني - عقود المنفعة

تصح اضافة الايجار الى مدة مستقبلية وتلزم بالعقد الا اذا كان الماجور مال وقف او يتيم فلا تصح اضافته الى مدة مستقبلية تزيد على سنة .

المادة 673

اركان الايجار

الباب الثاني - عقود المنفعة

لا يصح ايجار مال الوقف واليتيم مدة تزيد على ثلاث سنوات الا باذن المحكمة المختصة فاذا عقدت الاجارة لمدة اطول ردت الى ثلاث سنوات .

المادة 674

اركان الايجار

الباب الثاني - عقود المنفعة

إذا انقضت مدة الأيجار وثبت قيام ضرورة ملحة لامتدادها فإنها تمتد بقدر الضرورة على ان يؤدي المستاجر اجر المثل عنها .

المادة 675

احكام الايجار

الباب الثاني - عقود المنفعة

أحكام الأيجار

يلتزم كل من المتعاقدين بتنفيذ ما اشتمل عليه العقد بصورة تحقق الغاية المشروعة منه وتتفق مع حسن النية .

المادة 676

احكام الايجار

الباب الثاني - عقود المنفعة

إذا تم عقد الأيجار صحيحاً فإن حق الانتفاع بالماجور ينتقل الى المستاجر .

المادة 677

تسليم الماجور

الباب الثاني - عقود المنفعة

التزامات المؤجر

1. تسليم الماجور :

1. على المؤجر تسليم الماجور وتوابعه في حالة تصلح معها لاستيفاء المنفعة المقصودة كاملة .
2. ويتم التسليم بتمكين المستاجر من قبض الماجور دون مانع يعوق الانتفاع به مع بقاءه في يده بقاء متصل حتى تنقضي مدة الأيجار

المادة 678

تسليم الماجور

الباب الثاني - عقود المنفعة

للمؤجر ان يمتنع عن تسليم الماجور حتى يستوفي الاجر المعجل .

المادة 679

تسليم الماجور

الباب الثاني - عقود المنفعة

1. إذا عقد الأيجار على شيء معين باجرة اجمالية وذكر عدد وحداته دون بيان اجرة كل وحدة منها فظهرت وحداته ازيد او انقص ك انت الاجرة هي المسماة في العقد لا يزداد عليها ولا يحط منها وفي حالة النقصان للمستاجر الخيار في فسخ العقد .
2. فإذا سمى في العقد اجر كل وحدة فان المستاجر يلتزم بالاجر المسمى للوحدات الزائدة ويلتزم المؤجر بحط الاجر المسمى للوحدا ت الناقصة ، وللمستاجر خيار الفسخ في الحالتين .
3. على ان مقدار النقص او الزيادة اذا كان يسيراً ولا اثر له على المنفعة المقصودة فلا خيار للمستاجر .

المادة 680

تسليم الماجور

الباب الثاني - عقود المنفعة

يسري على تسليم الماجور وتوابعه ما يسري على تسليم المبيع من آثار ما لم يتفق الطرفان على ما يخالفه .

المادة 681

صيانة الماجور

الباب الثاني - عقود المنفعة

2. صيانة الماجور :

1. يلزم المؤجر ان يقوم باصلاح ما يحدث من خلل في الماجور يؤثر في استيفاء المنفعة المقصودة فان لم يفعل جاز للمستاجر فسخ ا لعقد او الحصول على اذن من المحكمة يخوله الاصلاح والرجوع على المؤجر بما انفق بالقدر المتعارف عليه .

2. إذا كان الخلل الذي يلزم المؤجر اصلاحه عرفاً من الامور البسيطة او المستعجلة التي لا تحتتمل التأخير وطلب اليه المستاجر اصلاحه فتأخر او تعذر الاتصال به جاز للمستاجر اصلاحه واقتطاع نفقته بالقدر المعروف من بدل الايجار .

المادة 682

صيانة الماجور

الباب الثاني - عقود المنفعة

1. إذا احدث المستاجر باذن المؤجر انشاءات او اصلاحات لمنفعة الماجور او صيانتته رجع عليه بما انفقته بالقدر المتعارف عليه وان لم يشترط له الحق الرجوع .
2. اما اذا كان ما احدثه المستاجر عائدا لمنفعته الشخصية فليس له حق الرجوع على المؤجر ما لم يتفق على غير ذلك .

المادة 683

صيانة الماجور

الباب الثاني - عقود المنفعة

1. يجوز للمؤجر ان يمنع المستاجر من اي عمل يفضي الى تخريب او تغيير في الماجور ومن وضع الآلات واجهزة قد تضره او تنقص من قيمته .
2. فاذا لم يمتنع كان للمؤجر ان يطلب من المحكمة فسخ العقد وضمن الضرر الذي سببه هذا التعدي .

المادة 684

صيانة الماجور

الباب الثاني - عقود المنفعة

1. لا يجوز للمؤجر ان يتعرض للمستاجر بما يزعجه في استيفاء المنفعة مدة الايجار ولا ان يحدث في الماجور تغييرا يمنع من الانتفاع به او يخل بالمنفعة المعقود عليها والا كان ضامنا .
2. ولا يقتصر ضمان المؤجر على الاعمال التي تصدر منه او من اتباعه بل يمتد هذا الضمان الى كل تعرض او ضرر مبني على سبب قانوني يصدر من اي مستاجر آخر او من اي شخص تلقى الحق عن المؤجر .

المادة 685

صيانة الماجور

الباب الثاني - عقود المنفعة

إذا ترتب على التعرض حرمان المستاجر من الانتفاع بالماجور طبقاً للعقد جاز له ان يطلب الفسخ او انقاص الاجرة مع ضمان ما اصابه من ضرر .

المادة 686

صيانة الماجور

الباب الثالث - التوثيق العيني بنص القانون (حقوق الامتياز)

1. يضمن المؤجر للمستاجر جميع ما يوجد في الماجور من عيوب تحول دون الانتفاع به او تنقص منه نقصاً فاحشاً ولا يضمن العيوب التي جرى العرف على التسامح فيها .
2. ولا يضمن المؤجر العيب اذا كان المستاجر على علم به وقت التعاقد او كان من اليسير عليه ان يعلم به .

المادة 687

صيانة الماجور

الباب الثاني - عقود المنفعة

إذا ترتب على العيب حرمان المستاجر من الانتفاع بالماجور جاز له ان يطلب الفسخ او انقاص الاجرة مع ضمان ما يلحقه من ضرر .

المادة 688

صيانة الماجور

الباب الثاني - عقود المنفعة

تسري على وجود العيب في الاجارة احكام خيار العيب في المبيع في كل ما لا يتناقى مع طبيعة الاجارة

المادة 689

صيانة الماجور

الباب الثاني - عقود المنفعة

كل اتفاق يقضي بالاغفاء من ضمان التعرض او العيب يقع باطلا اذا كان المؤجر قد اخفى عن غش سبب هذا الضمان .

المادة 690

صيانة الماجور

الباب الثاني - عقود المنفعة

اذا طلب المؤجر من المستاجر زيادة معينة على الاجر المسمى بعد انتهاء مدة الايجار لزمته الزيادة اذا انقضت المدة وظل حائزا للما جور دون اعتراض .

المادة 691

صيانة الماجور

الباب الثاني - عقود المنفعة

اذا بيع الماجور بدون اذن المستاجر يكون البيع نافذا بين البائع والمشتري ولا يؤثر ذلك على حق المستاجر .

المادة 692

المحافظة على الماجور

الباب الثاني - عقود المنفعة

التزامات المستاجر

1. المحافظة على المأجور : 1. الماجور امانة في يد المستاجر يضمن ما يلحقه من نقص او تلف او فقدان ناشيء عن تقصيره او تعد يه و عليه ان يحافظ عليه محافظة الشخص العادي .
2. اذا تعدد المستاجرون كان كل منهم ضامناً للأضرار الناشئة عن تعديه او تقصيره .

المادة 693

المحافظة على الماجور

الباب الثاني - عقود المنفعة

1. لا يجوز للمستاجر ان يتجاوز في استعمال الماجور حدود المنفعة المتفق عليها في العقد فان لم يكن هناك اتفاق وجب الانتفاع به طبقا لما اعدت له وعلى نحو ما جرى عليه العرف .
2. فاذا جاوز في الانتفاع حدود الاتفاق او خالف ما جرى عليه العرف وجب عليه ضمان ما ينجم عن فعله من ضرر .

المادة 694

المحافظة على الماجور

الباب الثاني - عقود المنفعة

1. لا يجوز للمستاجر ان يحدث في الماجور تغييرا بغير اذن المؤجر الا اذا كان يستلزمه اصلاح الماجور ولا يلحق ضررا بالمؤجر
2. فاذا تجاوز المستاجر هذا المنع وجب عليه عند انقضاء الاجارة اعادة الماجور الى الحالة التي كان عليها ما لم يتفق على غير ذلك

المادة 695

المحافظة على الماجور

الباب الثاني - عقود المنفعة

1. يلتزم المستاجر باجراء الترميمات التي تم الاتفاق عليها او جرى العرف على انه مكلف بها .
2. ويقع على عهدة المستاجر خلال مدة الايجار تنظيف الماجور وازالة ما تراكم فيه من اتربة او نفايات وسائر ما يقتضي العرف بان ه مكلف به .

المادة 696

المحافظة على الماجور

الباب الثاني - عقود المنفعة

1. لا يجوز للمستاجر ان يمنع المؤجر من القيام بالاعمال الضرورية لصيانة الماجور .
2. اذا ترتب على هذه الاعمال ما يخل بانتفاع المستاجر كان له الحق في فسخ العقد ما لم يستمر على استيفاء المنفعة وهو ساكت حتى انتهاء اعمال الصيانة .

المادة 697

المحافظة على الماجور
الباب الثاني - عقود المنفعة

1. اذا فات الانتفاع بالماجور كله سقطت الاجرة عن المستاجر من وقت فوات المنفعة .
2. فاذا كان فوات المنفعة جزئيا وبصورة تؤثر في استيفاء المنفعة المقصودة كان له فسخ العقد وتسقط الاجرة من تاريخ الفسخ .
3. فاذا اصلح المؤجر الماجور قبل الفسخ سقط عن المستاجر من الاجر ما فات من منفعة ولا خيار له في الفسخ .

المادة 698

المحافظة على الماجور
الباب الثاني - عقود المنفعة

1. اذا صدر عن السلطات المختصة ما يمنع الانتفاع الكلي بالماجور دون سبب من المستاجر تنفسخ الاجارة وتسقط الاجرة من وقت المنع .
2. واذا كان المنع يخل بنفع بعض الماجور بصورة يؤثر في استيفاء المنفعة المقصودة فللمستاجر فسخ العقد ويسقط عنه الاجر من وقت قيامه باعلام المؤجر .

المادة 699

المحافظة على الماجور
الباب الثاني - عقود المنفعة
يجوز للمستاجر فسخ العقد :

1. اذا استلزم تنفيذه الحاق ضرر بين بالنفس او المال له او لمن يتبعه في الانتفاع بالماجور .
2. اذا حدث ما يمنع تنفيذ العقد .

المادة 700

المحافظة على الماجور
الباب الثاني - عقود المنفعة

1. على المستاجر رد الماجور عند انقضاء مدة الايجار الى المؤجر بالحالة التي تسلمه بها .
2. فاذا ابقاه تحت يده دون حق كان ملزما بان يدفع للمؤجر اجر المثل مع ضمان الضرر .
3. ويلتزم المؤجر بنفقات الرد .

المادة 701

المحافظة على الماجور
الباب الثاني - عقود المنفعة

1. اذا احدث المستاجر بناء او غراسا في الماجور ولو باذن المؤجر كان للمؤجر عند انقضاء الايجار اما مطالبته بهدم البناء او قلع ال غراس او ان يمتلك ما استحدث بقيمته مستحق القلع ان كان هدمه او ازالته مضرا بالعقار .
2. فان كان الهدم او الازالة لا يضر بالعقار فليس للمؤجر ان يبقيه بغير رضا المستاجر .

المادة 702

اعارة المأجور وتأجييره
الباب الثاني - عقود المنفعة

2. اعارة الماجور وتأجييره : للمستاجر ان يعير الماجور او تمكين غيره من استعماله والانتفاع به كله او بعضه بدون عوض اذا كان مما لا يختلف باختلاف المستعمل .

المادة 703

اعارة المأجور وتأجييره

الباب الثاني - عقود المنفعة

لا يجوز للمستاجر ان يؤجر الماجور كله او بعضه من شخص آخر الا باذن المؤجر او اجازته .

المادة 704

اعارة المأجور وتأجيره

الباب الثاني - عقود المنفعة

في الحالات المبينة في المادتين السابقتين يتقيد المستاجر بالايجار او الاعارة او التمكين بقبود المنفعة التي كان يملكها نوعا وزمنا .

المادة 705

اعارة المأجور وتأجيره

الباب الثاني - عقود المنفعة

اذا اجر المستاجر الماجور باذن المؤجر فان المستاجر الجديد يحل محل المستاجر الاول في جميع الحقوق والالتزامات المترتبة بمقتضى العقد الاول.

المادة 706

اعارة المأجور وتأجيره

الباب الثاني - عقود المنفعة

اذا فسخ عقد الايجار المبرم مع المستاجر الاول كان لمؤجره حق نقض العقد المبرم مع المستاجر الثاني واسترداد الماجور .

المادة 707

انتهاء الايجار

الباب الثاني - عقود المنفعة

انتهاء الايجار

1. ينتهي الايجار بانتهاء المدة المحددة في العقد ما لم يشترط تجديده تلقائيا.

2. اذا انتهى عقد الايجار وبقي المستاجر منتفعا بالماجور برضى المؤجر الصريح او الضمني اعتبر العقد مجددا بشروطه الاولى .

المادة 708

انتهاء الايجار

الباب الثاني - عقود المنفعة

اذا استعمل المستاجر الماجور بدون حق بعد انقضاء مدة الايجار يلزمه اجر المثل عن مدة الاستعمال ويضمن للمؤجر فوق ذلك ما يطرأ على الماجور من ضرر .

المادة 709

انتهاء الايجار

الباب الثاني - عقود المنفعة

1. لا ينتهي الايجار ب وفاة احد المتعاقدين .

2. الا انه يجوز لورثة المستاجر فسخ العقد اذا اثبتوا ان اعباء العقد قد اصبحت بسبب وفاة مورثهم اثقل من ان تتحملها مواردهم او تجاوز حدود حاجتهم .

المادة 710

انتهاء الايجار

الباب الثاني - عقود المنفعة

1. يجوز لاحد المتعاقدين لعذر طارئ يتعلق به ان يطلب فسخ عقد الايجار وحينئذ يضمن ما ينشأ عن هذا الفسخ من ضرر للمتعاقد الا لآخر في الحدود التي يقرها العرف .

2. اذا كان المؤجر هو الذي يطلب انتهاء العقد فلا يجبر المستاجر على رد الماجور حتى يستوفي التعويض او يحصل على تامين كاف .

المادة 711

ايجار الاراضى الزراعية

الباب الثاني - عقود المنفعة

الفرع الثاني
بعض انواع الايجار
اولا: ايجار الاراضي الزراعية : يصح ايجار الارض الزراعية مع بيان ما يزرع فيها او تخيير المستاجر ان يزرع ما شاء .

المادة 712

ايجار الاراضي الزراعية
الباب الثاني - عقود المنفعة

لا تجوز اجارة الارض اجارة منجزة وهي مشغولة بزرع لآخر غير مدرك وكان مزروعا بحق الا اذا كان المستاجر هو صاحب الزرع .

المادة 713

ايجار الاراضي الزراعية
الباب الثاني - عقود المنفعة

تجوز اجارة الارض المشغولة بالزرع ويكلف صاحبه بقلعه وتسليمها للمستاجر:
1. اذا كانت مزروعة بحق والزرع مدرك حين الايجار .
2. اذا كانت مزروعة بغير حق سواء اكان الزرع مدركا ام لا .

المادة 714

ايجار الاراضي الزراعية
الباب الثاني - عقود المنفعة

تجوز اجارة الارض المشغولة بالزرع اجارة مضافة الى وقت تكون الارض فيه خالية .

المادة 715

ايجار الاراضي الزراعية
الباب الثاني - عقود المنفعة

1. اذا استاجر شخص الارض للزراعة شمل الايجار جميع حقوقها ولا تدخل الادوات والآلات الزراعية وما لا يتصل بالارض اتصد ال قرار الابنص في العقد .
2. فاذا تناول العقد ايجار الادوات والآلات الزراعية وغيرها وجب على المستاجر ان يتعهدا بالصيانة وان يستعملها طبقاً للمالوف .

المادة 716

ايجار الاراضي الزراعية
الباب الثاني - عقود المنفعة

من استاجر ارضا على ان يزرعها ما شاء فله ان يزرعها في ظرف السنة صيفياً وشتوياً .

المادة 717

ايجار الاراضي الزراعية
الباب الثاني - عقود المنفعة

اذا انقضت مدة ايجار الارض قبل ان يدرك الزرع لسبب لا يد للمستاجر فيه ترك باجر المثل حتى يتم ادراكه وحصاده .

المادة 718

ايجار الاراضي الزراعية
الباب الثاني - عقود المنفعة

على المستاجر ان يستغل الارض الزراعية وفقا لمقتضيات الاستغلال المالوف وعليه ان يعمل على ان تبقى الارض صالحة للانتاج وليس له ان يغير في طريقة الانتفاع بها تغييرا يمتد اثره الى ما بعد انقضاء الايجار .

المادة 719

ايجار الاراضي الزراعية
الباب الثاني - عقود المنفعة

1. يلزم المؤجر اجراء الاصلاحات التي يتوقف عليها استيفاء المنفعة المقصودة .
2. على المستاجر اجراء الاصلاحات التي يقتضيها الانتفاع المعتاد بالارض ، وصيانة السواقي والمصارف والطرق والقناطر والأبا

ر .

3. وهذا كله ما لم يجز الاتفاق او العرف بغير ذلك .

المادة 720

إيجار الاراضى الزراعية

الباب الثانى - عقود المنفعة

إذا غلب الماء على الارض المجاورة حتى تعذر زرعها او انقطع الماء عنها واستحال ربيها او اصبح ذا كلفة باهظة او حالت قوة قاهرة دون زراعتها فللمستاجر فسخ العقد ولا تجب عليه الاجرة .

المادة 721

إيجار الاراضى الزراعية

الباب الثانى - عقود المنفعة

إذا هلك الزرع قبل حصاده بسبب لا يد للمستاجر فيه وجب عليه من الاجرة بقدر ما مضى من المدة قبل هلاك الزرع وسقط عنه الباقى الا اذا كان في استطاعته ان يزرع مثل الاول فعليه حصة ما بقي من المدة .

المادة 722

إيجار الاراضى الزراعية

الباب الثانى - عقود المنفعة

لا يجوز فسخ العقد ولا اسقاط الاجرة او بعضها اذا كان المستاجر قد نال ضمانا من اية جهة عما اصابه من ضرر .

المادة 723

المزارعة

الباب الثانى - عقود المنفعة

ثانيا : المزارعة :

المزارعة عقد استثمار ارض زراعية بين صاحب الارض وآخر يعمل في استثمارها على ان يكون المحصول مشتركا بينهما بالحصص التي يتفقان عليها.

المادة 724

انشاء العقد

الباب الثانى - عقود المنفعة

1. انشاء العقد :

يشترط لصحة عقد المزارعة:

1. ان تكون الارض معلومة وصالحة للزراعة.
2. ان يعين نوع الزرع وجنس البذر او يترك الخيار للزارع في زراعة ما يشاء .
3. ان تكون حصة كل من الطرفين في المحصول مقدرة بنسبة شائعة .

المادة 725

إيجار الاراضى الزراعية

الباب الثانى - عقود المنفعة

1. لا يصح الاتفاق على ان تكون حصة احد المتعاقدين مقدارا محددًا من المحصول او محصول موضع معين من الارض او شيئًا من غير الحاصلات.
2. ولا يجوز اشتراط اخراج البذر او الضريبة المترتبة على رقبة الارض من اصل المحصول قبل القسمة.

المادة 726

انشاء العقد

الباب الثانى - عقود المنفعة

يجب في المزارعة تحديد مدة الزراعة بحيث تكون متفقة مع تحقيق المقصود منها فان لم تعين انصرف العقد الى دورة زراعية واحدة .

المادة 727

آثار العقد

الباب الثانى - عقود المنفعة

2. آثار العقد : اذا تم عقد المزارعة كان المحصول شائعًا بين المتعاقدين ويقتسمانه بالنسبة المتفق عليها .

المادة 728

آثار العقد
الباب الثاني - عقود المنفعة

1. اذا استحققت ارض المزارعة بعد زرعها قبل ان يحين حصاد الزرع وكان طرفا العقد حسني النية غير عالمين بسبب الاستحقاق فلهما استبقاء الارض تحت المزارعة الى نهاية موسم ما زرع فيها وعلى دافع الارض اجر مثلها للمستحق .
2. وان كان كلاهما سيئي النية كان للمستحق قلع الزرع واخذ ارضه خالية من كل شاغل ولا شيء عليه لاحد منهما .
3. وان كان دافع الارض وحده سيء النية ولم يرض المستحق بترك الارض لهما باجر المثل الى نهاية الموسم يطبق ما يلي:
أ . ان كان البذر من دافع الارض فللمزارع عليه اجر مثل عمله مع تعويض يعادل ما بذله من مال واجور عمال وغيرها بالقدر المعروف اذا كان العقد يلزمه ببذل ما ذكر ولدافع الارض ان يتوفى ذلك بان يؤدي للمزارع قيمة حصته من الزرع مستحق القرار الى او ان ادراكه .
ب. وان كان البذر من المزارع فله على دافع الارض قيمة حصته من الزرع مستحقا للقرار الى حين ادراكه .
ج . وللمزارع في الحالين سواء اكان البذر منه او من صاحب الارض ان يختار اخذ حصته من الزرع مقلوعا وحينئذ لا شيء له سواء .
هـ .

المادة 729

التزامات صاحب الارض
الباب الثاني - عقود المنفعة

3. التزامات صاحب الارض :

1. على صاحب الارض تسليمها سالحة للزراعة مع حقوقها الارتفاقية كالشرب والممر ومع جميع ما هو مخصص لاستغلالها اذا كان متصلاً بها اتصال قرار .
2. ويلتزم ايضا باصلاح الادوات الزراعية التي يجب عليه تسليمها سالحة للعمل اذا احتاجت الى الاصلاح نتيجة الاستعمال المعتاد

المادة 730

التزامات المزارع
الباب الثاني - عقود المنفعة

4. التزامات المزارع :

1. يلتزم المزارع بمؤونة الاعمال الزراعية وصيانة الزرع والمحافظة عليه وبنفقات مجاري الري وما ماثلها الى ان يحين اوان حصاد الزرع .
2. اما مؤونة الزرع بعد ادراكه من الحصاد وما يتلوه والنفقات التي يحتاج اليها حتى تقسيم الغلة فيلتزم بها كل من المتعاقدين بقدر حصته .

المادة 731

التزامات المزارع
الباب الثاني - عقود المنفعة

1. على المزارع ان يبذل في الزراعة وفي المحافظة على الارض وما يتبعها وعلى الزرع والمحصول من العناية ما يبذله الشخص العادي .
2. فاذا قصر في شيء من ذلك ونشا عن تقصيره ضرر كان ضامنا له .

المادة 732

التزامات المزارع
الباب الثاني - عقود المنفعة

1. لا يجوز للمزارع ان يؤجر الارض او يكل زراعتها لغيره الا برضا صاحب الارض .
2. فان فعل فلصاحب الارض فسخ المزارعة فان كانت الارض حين الفسخ مزروعة والبذر من صاحب الارض فله استردادها وتضمين المزارع ما لحقه من ضرر ، وان لم يكن البذر منه فله الخيار بين استرداد الارض مزروعة مع اعطاء قيمة البذر لصاحبه وبين ترك الزرع لهما الى وقت حصاده وتضمين المزارع الاول اجر المثل وما تسبب فيه من ضرر .

المادة 733

انتهاء المزارعة

الباب الثاني - عقود المنفعة

5. انتهاء المزارعة : ينتهي عقد المزارعة بانقضاء مدتها فاذا انقضت قبل ان يدرك الزرع فللمزارع استبقاء الزرع الى ان يدرك وعليه اجر مثل الارض بقدر حصته من المحصول عن المدة اللاحقة وتكون نفقة ما يلزم للزرع على كل من صاحب الارض والمزارع بقدر حصصهما .

المادة 734

انتهاء المزارعة

الباب الثاني - عقود المنفعة

1. اذا مات صاحب الارض والزرع لم يدرك يستمر المزارع في العمل حتى يدرك الزرع وليس لورثته منعه.
2. واذا مات المزارع والزرع لم يدرك قام ورثته مقامه في العمل حتى يدرك وان ابي صاحب الارض.

المادة 735

انتهاء المزارعة

الباب الثاني - عقود المنفعة

1. اذا فسخ عقد المزارعة او تبين بطلانه او قضى بابطاله كان جميع المحصول لصاحب البذر فان كان الآخر هو المزارع استحق اجر مثل عمله وان كان هو رب الارض استحق اجر مثل الارض .
2. ولا يجوز في الحالين ان يتجاوز اجر مثل العمل او الارض قيمة حصة صاحبه من المحصول .

المادة 736

المساقاة

الباب الثاني - عقود المنفعة

ثالثا : المساقاة :

1. المساقاة عقد شركة على استغلال الاشجار والكروم بين صاحبيها وآخر يقوم على تربيتها واصلاحها بحصة معلومة من ثمرها .
2. والمراد بالشجر هنا كل نبات تبقى اصوله في الارض اكثر من سنة .

المادة 737

المساقاة

الباب الثاني - عقود المنفعة

يشترط لصحة المساقاة ان تكون حصة كل من الطرفين في الغلة مقدرة بنسبة شائعة .

المادة 738

المساقاة

الباب الثاني - عقود المنفعة

المساقاة عقد لازم فلا يملك احد المتعاقدين فسخه الا لعذر يبرر ذلك .

المادة 739

المساقاة

الباب الثاني - عقود المنفعة

1. اذا لم يبين في العقد مدة للمساقاة تنصرف الى اول غلة تحصل في سنة العقد ما لم يجر العرف على غير ذلك .
2. واذا حدد في العقد مدة يحتمل فيها ظهور الثمر ولم يبد اصلا فلا يستحق احد العاقدين شيئا على الآخر .

المادة 740

المساقاة

الباب الثاني - عقود المنفعة

الاعمال والنفقات التي تحتاج اليها المساقاة تتبع فيها الاحكام التالية ما لم يتفق على خلافها :

1. الاعمال التي يحتاج اليها في خدمة الشجر ونمو الغلة وجودتها والمحافظة عليها الى ان تترك كالسقي وتلقيح الشجر وتقليمه تكون على عهدة المساقى واما الاعمال الثابتة التي لا تتكرر كل سنة كحفر الأبار واقامة مستودعات لحفظ الغلة فهي على صاحب الشجر .
2. النفقات المالية التي يحتاج اليها الاستغلال والعناية المعتادة كثمن سماد وادوية لمكافحة الحشرات الى حين ادراك الغلة تلزم صاحب الشجر .
3. اما النفقات التي يحتاج اليها بعد ادراك الغلة كنفقة القطاف والحفظ فتلزم الطرفين كلا بنسبة حصته في الغلة .

المادة 741

المساقاة

الباب الثاني - عقود المنفعة

لا يجوز للمساقى ان يساقى غيره دون اذن صاحب الشجر فان فعل كان صاحب الشجر بالخيار ان شاء اخذ الغلة كلها واعطى من قام بالعمل اجر مثل عمله وان شاء ترك الغلة لهما ورجع على المساقى الاول باجر مثل محل المساقاة وضمنه ما لحق به من ضرر بسبب فعله .

المادة 742

المساقاة

الباب الثاني - عقود المنفعة

اذا استحق الشجر او الثمر وكان المتعاقدان في المساقاة او احدهما قد انفق او قام بعمل ذي اثر في نمو الشجر او الثمر ترتب ما يلي بحسب الاحوال:

1. اذا اجاز المستحق عقد المساقاة حل محل دافع الشجر تجاه المساقى في جميع الحقوق والالتزامات الناشئة عن العقد ويؤدي المستحق الى دافع الشجر مثل ما انفقه من نفقات نافعة بحسب العرف .
2. فان لم يجز المستحق العقد وكانت المساقاة معقودة بحسن نية دون علم احد من الطرفين بسبب الاستحقاق كان للمستحق الخيار اما ان ياخذ ما استحقه ويدفع للمساقى اجر مثله ويؤدي لدافع الشجر ما انفق من نفقات نافعة بحسب العرف واما ان يترك لهما الغلة الى نهاية موسمها وياخذ من دافع الشجر تعويضا عادلا بحسب العرف عما فاتته من منفعة بسبب هذا الانتظار .
3. وان كان المتعاقدان في المساقاة سيئي النية حين التعاقد كان للمستحق اخذ ما استحقه ولا شيء عليه لاحد منهما .
4. وان كان احدهما سيئ النية والآخر حسنها ترتب لحسن النية منهما على المستحق تعويض عادل بحسب العرف عما افاد الشجر ا و الثمر بنفقته وبعمله .

المادة 743

المساقاة

الباب الخامس - عقود التوثيق الشخصية

اذا عجز المساقى عن العمل او كان غير مامون على الثمر جاز لصاحب الشجر فسخ المساقاة وعليه اجر مثل عمل المساقى قبل الفسخ .

المادة 744

المساقاة

الباب الثاني - عقود المنفعة

1. اذا انقضت مدة المساقاة انتهى العقد فان كان على الشجر ثمر لم يبد صلاحه فللمساقى الخيار ان شاء قام على العمل حتى يدرك الثمر بغير اجر عليه لحصة صاحب الشجر وان شاء رد العمل .
2. فاذا رد العمل كان صاحب الشجر بالخيار بين ان يقسم الثمر على الشرط المتفق عليه او ان يعطي المساقى قيمة نصيبه منها او ان ينفق عليه حتى يدرك فيرجع بما انفق في حصة المساقى من الثمر .

المادة 745

المساقاة

الباب الثاني - عقود المنفعة

1. لا تنفسخ المساقاة بوفاة صاحب الشجر وليس لورثته منع المساقى من متابعة عمله طبقا للعقد .
2. اما اذا توفي المساقى فلورثته الخيار بين فسخ العقد او الاستمرار في العمل فان اختاروا الفسخ والثمر لم ينضج استحقوا عند نضج ه ما يصيب مورثهم منه بنسبة ما عمل حتى وفاته .
3. واذا كان مشروطا على المساقى ان يعمل بنفسه تنفسخ المساقاة بوفاته ويستحق ورثته عند نضج الثمار ما يصيبه منها بنسبة عمله

المادة 746

المساقاة

الباب الثاني - عقود المنفعة

تسري احكام المزارعة على المساقاة في ما لم تتناوله النصوص السابقة .

المادة 747

المغارسة

الباب الثاني - عقود المنفعة

يجوز عقد المساقاة في صورة مغارسة بان يتفق صاحب ارض مع آخر على تسليمه الارض ليقوم بغرسها وتربية الغراس والعناية بـ ه وانشاء ما يستلزمه ذلك من الوسائل خلال مدة معينة على ان تكون بعدها الارض والشجر المغروس وما يتبعها من منشآت شركة بـ بينهما طبقا للاتفاق .

المادة 748

المغارسة

الباب الثاني - عقود المنفعة

تسري احكام المساقاة على المغارسة فيما لا يتعارض مع طبيعتها .

المادة 749

ايجار الوقف

الباب الثاني - عقود المنفعة

1. خامسا : ايجار الوقف : 1. لمن يتولى ادارة الوقف ولاية ايجاره .
2. واذا كانت التولية على الوقف لاثنين فليس لاحدهما الانفراد برايه في الاجارة دون الآخر .
3. وان عين للوقف متول ومشرف فلا يستقل المتولي بالايجار دون راي المشرف .

المادة 750

ايجار الوقف

الباب الثاني - عقود المنفعة

1. لا يجوز للمتولي ان يستاجر الوقف لنفسه ولو باجر المثل الا ان يتقبل الاجارة من المحكمة .
2. ويجوز له ان يؤجر من اصوله او فروعه باجرة تزيد عن اجر المثل بعد اذن المحكمة .

المادة 751

ايجار الوقف

الباب الثاني - عقود المنفعة

ليس للموقوف عليه ايجار الوقف ولا قبض بدل ايجاره ولو انحصر فيه الاستحقاق ما لم يكن مولى من قبل الواقف او ماذونا ممن له ولاية الاجارة .

المادة 752

ايجار الوقف

الباب الثاني - عقود المنفعة

1. يراعى شرط الواقف في اجارة الوقف فان عين مدة للايجار فلا تجوز مخالفتها .
2. واذا لم يوجد من يرغب في استنجاه المدة المعينة ولم يشترط للمتولي حق التاجير بما هو انفع للوقف رفع الامر الى المحكمة لتاذن بالتاجير المدة التي تراها اصلح للوقف .

المادة 753

ايجار الوقف

الباب الثاني - عقود المنفعة

1. اذا لم يحدد الواقف المدة تؤجر العقارات لمدة سنة والاراضي لمدة ثلاث سنين على الاكثر الا اذا اقتضت مصلحة الوقف غير ذلك وصدر به اذن من المحكمة .
2. ما اذا عقدت الاجارة لمدة اطول ولو بعقود مترادفة انقصت الى المدة المبينة في الفقرة (1) .
3. واذا كان الوقف بحاجة للتعمير وليس له ريع يعمر به جاز للمحكمة ان تاذن بايجاره مدة تكفي لتعميره .

المادة 754

ايجار الوقف

الباب الثاني - عقود المنفعة

1. لا تصح اجارة الوقف باقل من اجر المثل الا بغبن يسير ويلزم المستاجر باتمام اجر المثل ودفع ما نقص منه عن المدة الماضية من العقد وله الخيار في فسخه او القبول باجر المثل عن المدة الباقية .
2. ويجري تقدير اجر المثل من قبل الخبراء في الوقت الذي ابرم فيه العقد ولا يعتد بالتغيير الطارئ اثناء المدة المعقود عليها .

المادة 755

ايجار الوقف

الباب الثاني - عقود المنفعة

- اذا طرأ على موقع عقار الوقف تحسن في ذاته وادى ذلك الى زيادة الاجرة فاحشة وليس لما انفقه المستاجر وما احدثه من اصلاح وتعمير دخل فيه ، يخير المستاجر بين الفسخ او قبول اجر المثل الجديد من وقت التحسن سواء كان التأخير لحاجة التعمير او لحوالات اخرى .

المادة 756

ايجار الوقف

الباب الثاني - عقود المنفعة

1. اذا انقضت مدة الاجارة وكان المستاجر قد بنى او غرس في العين الموقوفة من ماله لنفسه باذن من له ولاية التاجير كان اولى من غيره بالاجارة لمدة مستقبلية باجر المثل .
2. واذا ابنى القبول باجر المثل وكان هدم البناء او قلع الشجر مضرراً بالماجور حق لجهة الوقف ان تمتلك ما اقيم عليه بقيمته مستحقاً لقلع ما لم يتفقا على ان يترك البناء او الغرس الى ان يسقط فياخذ المستاجر ما بقي منه .
3. ويجوز للمتولي ان يؤجر العين الموقوفة مع البناء والغراس باذن مالكيهما على ان يعطيه مقدار ما يصيب ملكه من بدل الايجار .

المادة 757

ايجار الوقف

الباب الثاني - عقود المنفعة

- اذا انتهت مدة الاجارة وكان للمستاجر بناء او شجر اقامه بماله في العين الموقوفة دون اذن يؤمر بهدم ما بناه وقلع ما غرسه ان لم يكن في ذلك ضرر على الوقف ، وان كان يحصل من ذلك ضرر على الوقف يجبر على التريث حتى يسقط البناء او الشجر فياخذ انقاصه ، وفي كلا الحالتين يحق لجهة الوقف ان تمتلك ما شيد او غرس بثمن لا يتجاوز اقل قيمته مهوماً في البناء ومقلوعاً في الغراس او قائماً في اي منهما .

المادة 758

ايجار الوقف

الباب الثاني - عقود المنفعة

- في الامور التي يحتاج فيها الى اذن المحكمة يؤخذ راي وزارة الاوقاف فيما تقتضيه مصلحة الوقف قبل صدور الاذن .

المادة 759

ايجار الوقف

الباب الثاني - عقود المنفعة

- تسري احكام عقد الايجار على اجارة الوقف في كل ما لا يتعارض مع النصوص السابقة .

المادة 760

الإعارة

الباب الثاني - عقود المنفعة

الفصل الثاني

الإعارة

الإعارة تمليك الغير منفعة شيء بغير عوض لمدة معينة أو لغرض معين على ان يرده بعد الاستعمال .

المادة 761

الإعارة

الباب الثاني - عقود المنفعة

تتم الاعارة بقبض الشيء المعار ولا اثر لها قبل القبض .

المادة 762

الإعارة

الباب الثاني - عقود المنفعة

يشترط في الشيء المعار ان يكون معيناً صالحاً للانتفاع به مع بقاء عينه .

المادة 763

احكام الاعارة

الباب الثاني - عقود المنفعة

1. احكام الاعارة :

الاعارة عقد غير لازم ولكل من الطرفين انهاءه متى شاء ولو ضرب له اجل .

المادة 764

احكام الاعارة

الباب الثاني - عقود المنفعة

العارية امانة في يد المستعير فاذا هلكت او ضاعت او نقصت قيمتها بلا تعد ولا تقصير فلا ضمان عليه ما لم يتفق على غير ذلك .

المادة 765

احكام الاعارة

الباب الثاني - عقود المنفعة

لا يجوز للولي او الوصي اعارة مال من هو تحت ولايته فاذا اعاره احدهما لزم المستعير اجر المثل فاذا هلكت العارية كان المعير ضامناً.

المادة 766

احكام الاعارة

الباب الثاني - عقود المنفعة

لا يجوز للزوجة بغير اذن الزوج اعارة شيء مملوك له ولا يكون عادة تحت يدها فان فعلت وهلكت العارية او تعيبت كان للزوج الخيار في الرجوع عليها او على المستعير بالضمان .

المادة 767

احكام الاعارة

الباب الثاني - عقود المنفعة

ليس للمعير ان يطالب المستعير باجر العارية بعد الانتفاع .

المادة 768

احكام الاعارة

الباب الثاني - عقود المنفعة

1. اذا استحققت العارية في يد المستعير فلا ضمان على المعير الا اذا اتفق على غير ذلك او اذا تعمد اخفاء سبب الاستحقاق .

2. ولا يضمن ايضا العيوب الخفية الا اذا تعمد اخفاء العيب او ضمن سلامة الشيء من العيب .

3. المعير يكون مسؤولاً عن كل ضرر يلحق بالمستعير من جراء هذا الاستحقاق .

4. اذا وقع الاستحقاق بعد هلاك العارية عند المستعير بلا تعد منه ولا تقصير واختار المستحق تضمينه كان له الرجوع على المعير بما ضمن للمستحق.

المادة 769

احكام الاعارة

الباب الثاني - عقود المنفعة

1. اذا كانت الاعارة مؤقتة باجل نسا او عرفا فرجع المعير فيها قبل حلول الاجل ، ولحق المستعير ضرر بسبب ذلك يلزم المعير تعويضه عن ضرره .
2. واذا كان الرجوع يجعل المستعير في حرج كالرجوع في واسطة النقل المعارة للسفر خلال الطريق ، او الرجوع في الارض المعارة للزرع بعد زرعها قبل الاجل كان للمستعير حق استبقاء العارية الى ان يزول الحرج ، لقاء اجر مثلها عن المدة التي تلي الرجوع

المادة 770

التزامات المستعير

الباب الثاني - عقود المنفعة

2. التزامات المستعير :

1. على المستعير ان يعتني بحفظ العين المستعارة او صيانتها عناية الشخص العادي بماله .
2. فاذا قصر في دفع ضرر عن العارية وكان يستطيع دفعه كان ملزما بالضمان.

المادة 771

التزامات المستعير

الباب الثاني - عقود المنفعة

على المستعير نفقة العارية ومصاريف ردها ومؤونة نقلها .

المادة 772

التزامات المستعير

الباب الثاني - عقود المنفعة

1. للمستعير ان ينتفع بالعارية على الوجه المعتاد في الاعارة المطلقة التي لم تقيد بزمان او مكان او بنوع من الانتفاع .
2. فاذا كانت مقيدة بزمان او مكان وجب عليه مراعاة هذا القيد وليس له عند تعيين نوع الانتفاع ان يجاوز القدر المماثل او الاقل ضررا .

المادة 773

التزامات المستعير

الباب الثاني - عقود المنفعة

1. اذا حدث من استعمال العين المستعارة عيب يوجب نقصا من قيمتها فلا يضمن المستعير قيمة ذلك النقص الا اذا كان ناشئا عن استعمالها على خلاف المعتاد .
2. اذا تجاوز المستعير المألوف في استعمال العارية او استعمالها على خلافه فهلكت او تعيبت ضمن للمعير ما اصابها.

المادة 774

التزامات المستعير

الباب الثاني - عقود المنفعة

لا يجوز للمستعير بدون اذن المعير ان يتصرف في العارية تصرفا يرتب لاحد حقا في منفعتها او عينها باعارة او رهن او اجارة او غير ذلك .

المادة 775

التزامات المستعير

الباب الثاني - عقود المنفعة

يجوز للمستعير ان يودع العارية لدى شخص امين قادر على حفظها ولا يضمنها اذا هلكت عنده دون تعد او تقصير .

المادة 776

انتهاء الاعارة

الباب الثاني - عقود المنفعة

3. انتهاء الاعارة :

1. تنفسخ الاعارة برجوع المعير او المستعير عنها او بموت احدهما ولا تنتقل الى ورثة المستعير .
2. واذا مات المستعير مجهلا العارية ولم توجد في تركته تكون قيمتها وقت الوفاة دينا على التركة .

المادة 777

انتهاء الاعارة

الباب الثاني - عقود المنفعة

ينتهي عقد الاعارة بانقضاء الاجل المتفق عليه او باستيفاء المنفعة محل الاعارة .

المادة 778

انتهاء الاعارة

الباب الثاني - عقود المنفعة

1. اذا انفسخت الاعارة او انتهت وجب على المستعير رد العارية الى صاحبها والامتناع عن استعمالها ما لم يجز له القانون استبقاءه .
2. واذا انفسخت بموت المستعير لزم الورثة تسليمها الى المعير عند الطلب.

المادة 779

انتهاء الاعارة

الباب الثاني - عقود المنفعة

1. اذا كانت العارية من الاشياء النفيسة وجب على المستعير تسليمها بنفسه الى المعير ، اما الاشياء الاخرى فيجوز تسليمها بنفسه او بواسطة من هم في رعايته من القادرين على تسليمها .
2. يجب رد العارية في المكان المتفق عليه والا ففي المكان الذي اعيرت فيه او يقضي به العرف .
3. اذا كان المستعير ميتا فلا يلتزم ورثته بتسليمها الا في مكان وجودها .

المادة 780

عقد المقولة

الباب الثالث - عقود العمل

المقولة عقد يتعهد احد طرفيه بمقتضاه بان يصنع شيئا او يؤدي عملا لقاء بدل يتعهد به الطرف الآخر.

المادة 781

المقولة

الباب الثالث - عقود العمل

1. يجوز ان يقتصر الاتفاق على ان يتعهد المقول بتقديم العمل على ان يقدم صاحب العمل المادة التي يستخدمها او يستعين بها في القيام بعمله.

2. كما يجوز ان يتعهد المقول بتقديم المادة والعمل.

المادة 782

المقولة

الباب الثالث - عقود العمل

يجب في عقد المقولة وصف محله وبيان نوعه وقدره وطريقة ادائه ومدة انجازه وتحديد ما يقابله من بدل .

المادة 783

التزامات المقول

الباب الثالث - عقود العمل

1. التزامات المقول :

1. اذا اشترط على المقول تقديم مادة العمل كلها او بعضها وجب عليه تقديمها طبقا لشروط العقد.
2. واذا كان صاحب العمل هو الذي قدم مادة العمل وجب على المقول ان يحرص عليها وان يراعي في عمله الاصول الفنية وان ير لصاحبها ما بقي منها فان وقع خلاف ذلك فتلفت او تعيبت او فقدت فعليه ضمانها.

المادة 784

التزامات المقاول

الباب الثالث - عقود العمل

على المقاول ان ياتي بما يحتاج اليه في انجاز العمل من آلات وادوات اضافية على نفقته ما لم يقض الاتفاق او العرف بغيره .

المادة 785

التزامات المقاول

الباب الثالث - عقود العمل

يجب على المقاول انجاز العمل وفقا لشروط العقد ، فاذا تبين انه يقوم بما تعهد به على وجه معيب او مناف للشروط فيجوز لصاحب العمل ان يطلب فسخ العقد في الحال اذا كان اصلاح العمل غير ممكن واما اذا كان الاصلاح ممكنا جاز لصاحب العمل ان يطلب من المقاول ان يلتزم بشروط العقد ويصح العمل ضمن مدة معقولة ، فاذا انقضى الاجل دون التصحيح جاز لصاحب العمل ان يطلب من المحكمة فسخ العقد او الترخيص له في ان يعهد الى مقاول آخر باتمام العمل على نفقة المقاول الاول .

المادة 786

التزامات المقاول

الباب الثالث - عقود العمل

يضمن المقاول ما تولد عن فعله وصنعه من ضرر او خسارة سواء اكان بتعديه او تقصيره ام لا وينتفي الضمان اذا نجم ذلك عن حادث لا يمكن التحرز منه .

المادة 787

التزامات المقاول

الباب الثالث - عقود العمل

1. اذا كان لعمل المقاول اثر في العين جاز له حبسها حتى يستوفي الاجرة المستحقة واذا تلفت في يده قبل سداد اجره فلا ضمان عليه ولا اجر له .
2. فاذا لم يكن لعمله اثر في العين فليس له ان يحبسها لاستيفاء الاجرة فان فعل وتلفت كان عليه ضمان الغصب .

المادة 788

التزامات المقاول

الباب الثالث - عقود العمل

1. اذا كان عقد المقاول قائما على تقبل بناء يضع المهندس تصميمه على ان ينفذه المقاول تحت اشرافه كانا متضامنين في التعويض لصاحب العمل عما يحدث في خلال عشر سنوات من تهدم كلي او جزئي فيما شيده من مبان او اقاماه من منشآت . وعن كل عيب يه دد متانة البناء وسلامته اذا لم يتضمن العقد مدة اطول .
2. يبقى الالتزام في التعويض المذكور ولو كان الخلل او التهدم ناشئا عن عيب في الارض ذاتها او رضي صاحب العمل باقامة المذ شآت المعيبة .
3. تبدأ مدة السنوات العشر من وقت تسلم العمل .

المادة 789

التزامات المقاول

الباب الثالث - عقود العمل

اذا اقتصر عمل المهندس على وضع التصميم دون الاشراف على التنفيذ كان مسؤولا فقط عن عيوب التصميم واذا عمل المقاول باشد راف مهندس او باشراف صاحب العمل الذي اقام نفسه مقام المهندس فلا يكون مسؤولا الا عن العيوب التي تقع في التنفيذ دون عيوب التصميم .

المادة 790

التزامات المقاول

الباب الثالث - عقود العمل

يقع باطلا كل شرط يقصد به اعفاء المقاول او المهندس من الضمان او الحد منه .

المادة 791

التزامات المقاول

الباب الثالث - عقود العمل

لا تسمع دعوى الضمان بعد انقضاء سنة على حصول التهدم او اكتشاف العيب .

المادة 792

التزامات صاحب العمل
الباب الثالث - عقود العمل

2. التزامات صاحب العمل :

يلتزم صاحب العمل بتسليم ما تم من العمل متى انجزه المقاول ووضعه تحت تصرفه فاذا امتنع بغير سبب مشروع رغم دعوته الى ذلك وتلف في يد المقاول او تعيب دون تعديده او تقصيره فلا ضمان عليه .

المادة 793

التزامات صاحب العمل
الباب الثالث - عقود العمل

يلتزم صاحب العمل بدفع الاجر عند تسلم المعقود عليه الا اذا نص الاتفاق او جرى العرف على غير ذلك .

المادة 794

التزامات صاحب العمل
الباب الثالث - عقود العمل

1. اذا تم عقد المقاولة على اساس الوحدة وبمقتضى تصميم معين لقاء بدل محدد لكل وحدة ثم تبين ان تنفيذ التصميم يقتضي زيادة جسيمة في النفقات جاز لصاحب العمل بعد اعلامه بمقدار الزيادة ان يتحلل من العقد مع اداء قيمة ما انجزه المقاول من العمل وفقاً لشرط العقد او قبول متابعتة مع التزامه بالزيادة .
2. واذا لم تكن الزيادة جسيمة ولكنها محسوسة وضرورية لتنفيذ التصميم المتفق عليه وجب على المقاول ان يخطر رب العمل قبل الاستمرار في التنفيذ بمقدار ما يتوقعه من زيادة في النفقات فاذا مضى في التنفيذ دون اخطار فلا حق له في طلب الزيادة .

المادة 795

التزامات صاحب العمل
الباب الثالث - عقود العمل

1. اذا وقع عقد المقاولة بموجب تصميم متفق عليه لقاء بدل اجمالي فليس للمقاول ان يطالب باية زيادة في الاجر يقتضيها تنفيذ هذا التصميم .
2. واذا حدث في التصميم تعديل او اضافة برضى صاحب العمل يراعى الاتفاق الجاري مع المقاول بشأن هذا التعديل او الاضافة .

المادة 796

التزامات صاحب العمل
الباب الثالث - عقود العمل

اذا لم يعين في العقد اجر على العمل استحق المقاول اجر المثل مع قيمة ما قدمه من المواد التي تطلبها العمل .

المادة 797

التزامات صاحب العمل
الباب الثالث - عقود العمل

1. اذا لم يتفق المهندس الذي قام بتصميم البناء والاشراف على تنفيذه على الاجر استحق اجر المثل طبقاً لما جرى عليه العرف .
2. فاذا طرأ ما يحول دون اتمام تنفيذ العمل وفقاً للتصميم الذي اعده استحق اجر مثل ما قام به .

المادة 798

المقاول الثاني
الباب الثالث - عقود العمل

المقاول الثاني :

1. يجوز للمقاول ان يكمل تنفيذ العمل كله او بعضه الى مقاول آخر اذا لم يمنعه شرط في العقد او لم تكن طبيعة العمل تقتضي ان يقوم به بنفسه.
2. وتبقى مسؤولية المقاول الاول قائمة قبل صاحب العمل .

المادة 799

المقاول الثاني

الباب الثالث - عقود العمل

لا يجوز للمقاول الثاني ان يطالب صاحب العمل بشيء مما يستحقه المقاول الاول الا اذا احاله على رب العمل .

المادة 800

انقضاء المقولة

الباب الثالث - عقود العمل

4. انقضاء المقولة :

ينتهي عقد المقولة بانجاز العمل المتفق عليه او بفسخه رضاء او قضاء .

المادة 801

انقضاء المقولة

الباب الثالث - عقود العمل

اذا حدث عذر يحول دون تنفيذ العقد او اتمام تنفيذه جاز لاحد عاقديه ان يطلب فسخه .

المادة 802

انقضاء المقولة

الباب الثالث - عقود العمل

اذا بدا المقاول في التنفيذ ثم اصبح عاجزا عن اتمامه لسبب لا يد له فيه فانه يستحق قيمة ما تم من الاعمال وما انفق في سبيل التنفيذ ب قدر ما يعود على صاحب العمل من نفع .

المادة 803

انقضاء المقولة

الباب الثالث - عقود العمل

للمتضرر من الفسخ ان يطالب الطرف الآخر بتعويضه في الحدود التي يقرها العرف .

المادة 804

انقضاء المقولة

الباب الثالث - عقود العمل

1. يفسخ عقد المقولة بموت المقاول اذا كان متفقا على ان يعمل بنفسه او كانت مؤهلاته الشخصية محل الاعتبار في التعاقد .
2. واذا خلا العقد من مثل هذا الشرط او لم تكن شخصية المقاول محل اعتبار جاز لصاحب العمل ان يطلب فسخ العقد اذا لم تتوافر في الورثة الضمانات الكافية لحسن تنفيذ العمل .
3. وفي كلا الحالتين يستحق الورثة قيمة ما تم من الاعمال والنفقات وفقا لشروط العقد وما يقتضيه العرف .

المادة 805

انعقاده وشرائطه

الباب الثالث - عقود العمل

1. عقد العمل عقد يلتزم احد طرفيه بان يقوم بعمل لمصلحة الآخر تحت اشرافه او ادارته لقاء اجر .
2. اما اذا كان العامل غير مقيد بان لا يعمل لغير صاحب العمل او لم يوقت لعمله وقت فلا ينطبق عليه عقد العمل ولا يستحق به اجر ه الا بالعمل حسب الاتفاق .

المادة 806

انعقاده وشرائطه

الباب الثالث - عقود العمل

1. يجوز ان يكون عقد العمل لمدة محدودة او غير محدودة ولعمل معين .
2. ولا يجوز ان تتجاوز مدته خمس سنوات فاذا عقد لمدة اطول ردت الى خمس .

المادة 807

انعقاده وشرائطه

الباب الثالث - عقود العمل

اذا لم تكن المدة محددة في العقد جاز لكل من طرفيه ان يفسخه في اي وقت بشرط ان يعلن الطرف الآخر في المواعيد المحددة في الق وانين الخاصة .

المادة 808

انعقاده وشرائطه

الباب الثالث - عقود العمل

تبدأ مدة العمل من الوقت الذي عين في العقد فان لم يعين وقت بدئه فمن تاريخ العقد ما لم يقض العرف او ظروف العقد بغير ذلك .

المادة 809

انعقاده وشرائطه

الباب الثالث - عقود العمل

1. اذا كان عقد العمل لمدة معينة انتهى من تلقاء نفسه بانتهاء مدته فاذا استمر طرفاه في تنفيذه بعد انقضاء مدته اعتبر ذلك تجديدا له لمدة غير معينة .
2. فاذا كان العمل محل العقد معيناً وقابلاً بطبيعته للتجدد فان العقد يتجدد للمدة اللازمة .

المادة 810

انعقاده وشرائطه

الباب الثالث - عقود العمل

1. اجر العامل هو ما يتقاضاه بمقتضى العقد من مال او منفعة في اي صورة كانت .
2. فاذا لم يكن الاجر مقدراً في العقد كان للعامل اجر مثله طبقاً لما جرى عليه العرف فاذا لم يوجد عرف تولت المحكمة تقديره وفقاً لمقتضيات العدالة .

المادة 811

انعقاده وشرائطه

الباب الثالث - عقود العمل

تدخل في اجر العامل وتعتبر جزءاً منه العمولات والنسب المئوية والمنح ومقابل الخدمة في الاعمال التي جرى العرف فيها على منحها وتحتسب عند تسوية حقوقه او توقيع الحجز عليها .

المادة 812

انعقاده وشرائطه

الباب الثالث - عقود العمل

اذا عمل احد لآخر عملاً بناء على طلبه دون اتفاق على الاجر فله اجر المثل ان كان ممن يعمل بالاجرة والا فلا .

المادة 813

انعقاده وشرائطه

الباب الثالث - عقود العمل

اذا كان العمل المعقود عليه تعليم شيء مما يكون في تعلمه مساعدة من المتعلم للمعلم ولم يبين في العقد ايهما يستحق اجرا على الآخر فانه يتبع في ذلك عرف ذوي الشأن في مكان العمل .

المادة 814

التزامات العامل

الباب الثالث - عقود العمل

2. آثار عقد العمل :

أ . التزامات العامل :

يجب على العامل :

1. ان يؤدي العمل بنفسه وبيد في تاديته عناية الشخص العادي.
2. ان يراعي في تصرفاته مقتضيات اللياقة والأداب .
3. ان ياتمر باوامر صاحب العمل الخاصة بتنفيذ العمل المتفق عليه في كل ما لا يعرضه للخطر ولا يخالف القانون والأداب.
4. ان يحرص على حفظ الاشياء المسلمة اليه لتأدية عمله .
5. ان يحتفظ باسرار صاحب العمل الصناعية والتجارية ولو بعد انقضاء العقد وفقا لما يقتضيه الاتفاق او العرف .

المادة 815

التزامات العامل

الباب الثالث - عقود العمل

يلتزم العامل بكل ما جرى العرف على انه من توابع العمل ولو لم يشترط في العقد .

المادة 816

التزامات العامل

الباب الثالث - عقود العمل

لا يجوز للعامل ان يشغل نفسه وقت العمل بشيء آخر ولا ان يعمل مدة العقد لدى غير صاحب العمل والا جاز لصاحب العمل فسخ ال عقد او انقاص الاجر بقدر تقصير العامل في عمله لديه .

المادة 817

التزامات العامل

الباب الثالث - عقود العمل

يضمن العامل ما يصيب مال صاحب العمل من نقص او تلف او فقد بسبب تقصيره او تعديه .

المادة 818

التزامات العامل

الباب الثالث - عقود العمل

1. اذا كان العامل يقوم بعمل يسمح له بالاطلاع على اسرار العمل ومعرفة عملاء المنشأة جاز للطرفين ان يتفقا على الا يجوز للعام ل ان ينافس صاحب العمل او يشترك في عمل ينافسه بعد انتهاء العقد .
2. على ان الاتفاق لا يكون مقبولا الا اذا كان مقيدا بالزمان والمكان ونوع العمل بالقدر الضروري لحماية المصالح المشروعة لصاحب العمل .

المادة 819

التزامات العامل

الباب الثالث - عقود العمل

اذا اتفق الطرفان على تضمين العامل في حالة الاخلال بالامتناع عن المنافسة - تضمينا مبالغا فيه بقصد اجباره على البقاء لدى صاحب العمل كان الشرط غير صحيح .

المادة 820

التزامات العامل

الباب الثالث - عقود العمل

1. اذا وفق العامل الى اختراع او اكتشاف جديد اثناء عمله فلا حق لصاحب العمل فيه الا في الاحوال الآتية :-
أ . اذا كانت طبيعة العمل المتفق عليه تستهدف هذه الغاية .
ب. اذا اتفق في العقد صراحة على ان يكون له الحق في كل ما يهتدي اليه العامل من اختراعات .
ج. اذا توصل العامل الى اختراعه بواسطة ما وضعه صاحب العمل تحت يده من مواد او ادوات او منشآت او اية وسيلة اخرى لاسد خدامه لهذه الغاية .
2. على انه اذا كان للاختراع او الاكتشاف في الحالات السالفة اهمية اقتصادية كبيرة جاز للعامل ان يطالب بمقابل خاص تراعى فيه مقتضيات العدالة كما يراعى فيه ما قدمه صاحب العمل من معونة .

المادة 821

التزامات صاحب العمل

الباب الثالث - عقود العمل

ب. التزامات صاحب العمل :

على صاحب العمل ان يؤدي للعامل اجره المتفق عليه متى ادى عمله او اعد نفسه وتفرغ له وان لم يسند اليه عمل .

المادة 822

التزامات صاحب العمل

الباب الثالث - عقود العمل

على صاحب العمل :

1. ان يوفر كل اسباب الامن والسلامة في منشأته وان يهيء كل ما يلزم لتمكين العامل من تنفيذ التزاماته .
2. ان يعني بصلاحية الآلات والاجهزة الخاصة بالعمل حتى لا يقع منها ضرر .
3. ان يراعي مقتضيات الآداب واللباقة في علاقته بالعامل .
4. ان يعطي العامل في نهاية خدمته شهادة بنوع عمله وتاريخ مباشرته وانتهائه ومقدار اجره وكل ما كان يتقاضاه من اضافات اخر .
5. ان يرد للعامل كافة الاوراق الخاصة به .

المادة 823

التزامات صاحب العمل

الباب الثالث - عقود العمل

اذا طلب صاحب العمل من آخر القيام بعمل على ان يكرمه لزمه اجر مثله سواء كان ممن يعمل باجر ام لا .

المادة 824

التزامات صاحب العمل

الباب الثالث - عقود العمل

يلزم صاحب العمل كسوة العامل او اطعامه اذا جرى العرف به سواء اشترط ذلك في العقد ام لا .

المادة 825

التزامات صاحب العمل

الباب الثالث - عقود العمل

اذا انقضت المدة المعينة للعمل ووجد عذر يقتضي مد اجلها يستمر العقد بقدر الحاجة ويلزم صاحب العمل اجر مثل المدة المضافة .

المادة 826

التزامات صاحب العمل

الباب الثالث - عقود العمل

اذا كانت مدة العمل معينة في العقد وفسخ صاحب العمل العقد قبل انقضاء مدته بلا عذر او عيب في عمل العامل وجب عليه اداء الا
جر الى تمام المدة.

المادة 827

التزامات صاحب العمل

الباب الثالث - عقود العمل

على كل من صاحب العمل والعامل ان يقوم بالالتزامات التي تفرضها القوانين الخاصة الى جانب الالتزامات المبينة في المواد
السابقة .

المادة 828

انتهاء عقد العمل

الباب الثالث - عقود العمل

3. انتهاء عقد العمل :

1. ينتهي عقد العمل بانقضاء المدة المحددة له ما لم يشترط تجديده كما ينتهي بانجاز العمل المتفق عليه .
2. واذا لم تكن المدة معينة بالاتفاق او بنوع العمل او بالغرض منه جاز لكل من العاقدين انهاء العقد في اي وقت اراد وللعامل اجر ال
مثل عن المدة التي عمل فيها على ان لا يتجاوز الاجر المسمى .

المادة 829

انتهاء عقد العمل

الباب الثالث - عقود العمل

1. يجوز فسخ العقد اذا حدث عذر يمنع تنفيذ موجبه .
2. ويجوز لاحد العاقدين عند وجود عذر طارئ يتعلق به ان يطلب فسخ العقد .
3. وفي الحاليتين المشار اليهما يضمن طالب الفسخ ما ينشأ عن الفسخ من ضرر للمتعاقد الآخر .

المادة 830

انتهاء عقد العمل

الباب الثالث - عقود العمل

ينفسخ العقد بوفاة العامل كما ينفسخ بوفاة رب العمل اذا كانت شخصيته قد روعيت في ابرام العقد .

المادة 831

انتهاء عقد العمل

الباب الثالث - عقود العمل

1. لا تسمع الدعاوى الناشئة عن عقد العمل بعد انقضاء سنة على تاريخ انتهاء العقد .
2. ولا تسري هذه المدة على الدعاوى المتعلقة بانتهاك حرمة اسرار رب العمل .

المادة 832

انتهاء عقد العمل

الباب الثالث - عقود العمل

1. تسري احكام الاجار على عقد العمل في كل ما لم يرد عليه نص خاص.
2. لا تسري احكام عقد العمل على العمال الخاضعين لقانون العمل الا بالقدر الذي لا تتعارض فيه صراحة او ضمنا مع التشريعات الخاصة بهم .

المادة 833

انشاء الوكالة

الباب الثالث - عقود العمل

1. انشاء الوكالة :
- الوكالة عقد يقيم الموكل بمقتضاه شخصا آخر مقام نفسه في تصرف جائز معلوم .

المادة 834

انشاء الوكالة

الباب الثالث - عقود العمل

1. يشترط لصحة الوكالة :

أ. ان يكون الموكل مالكا حق التصرف بنفسه فيما وكل فيه .

ب. ان يكون الوكيل غير ممنوع من التصرف فيما وكل به .

ج. ان يكون الموكل به معلوما وقابلا للنيابة .

2. ولا يشترط لصحة الوكالة بالخصومة رضا الخصم .

المادة 835

انشاء الوكالة

الباب الثالث - عقود العمل

يصح ان يكون التوكيل مطلقا او مقيدا او معلقا على شرط او مضافا الى وقت مستقبل .

المادة 836

انشاء الوكالة

الباب الثالث - عقود العمل

الوكالة تكون خاصة اذا اقتصر على امر او امور معينة وعامة اذا اشتملت كل امر يقبل النيابة :

1. فاذا كانت خاصة فليس للوكيل الا مباشرة الامور المعنية فيها وما يتصل بها من توابع ضرورية تقتضيها طبيعة التصرفات الموكلة بها .
2. واذا كانت عامة جاز للوكيل مباشرة المعاوزات والتصرفات عدا التبرعات فلا بد من التصريح بها.

المادة 837

انشاء الوكالة

الباب الثالث - عقود العمل

اذا كانت الوكالة بلفظ عام لم يقتصر بما يوضح المقصود منه فلا تخول الوكيل الا اعمال الادارة والحفظ .

المادة 838

انشاء الوكالة

الباب الثالث - عقود العمل

كل عمل ليس من اعمال الادارة والحفظ يستوجب توكيلا خاصا محدد لنوع العمل وما تستلزمه الوكالة فيه من تصرفات .

المادة 839

انشاء الوكالة

الباب الثالث - عقود العمل

تعتبر الاجازة اللاحقة للتصرف في حكم الوكالة السابقة .

المادة 840

التزامات الوكيل

الباب الثالث - عقود العمل

أ . التزامات الوكيل :

تثبت للوكيل بمقتضى عقد الوكالة ولاية التصرف فيما يتناوله التوكيل دون ان يتجاوز حدوده الا فيما هو اكثر نفعاً للموكل .

المادة 841

التزامات الوكيل

الباب الثالث - عقود العمل

1. على الوكيل ان يبذل في تنفيذ ما وكل به العناية التي يبذلها في اعماله الخاصة اذا كانت الوكالة بلا اجر .
2. وعليه ان يبذل في العناية بها عناية الرجل المعتاد اذا كانت باجر .

المادة 842

التزامات الوكيل

الباب الثالث - عقود العمل

1. اذا تعدد الوكلاء وكان لكل منهم عقد مستقل كان له الانفراد فيما وكل به.
2. وان وكلوا بعقد واحد ولم ياذن الموكل لكل منهم بالانفراد كان عليهم ايفاء الموكل به مجتمعين وليس لاحدهم ان ينفرد الا فيما لا يمكن الاجتماع عليه كالخصومة بشرط اخذ رأي من وكل معه لا حضوره او فيما لا يحتاج فيه الى تبادل الراي كإيفاء الدين ورد الوديعة .

المادة 843

التزامات الوكيل

الباب الثالث - عقود العمل

1. ليس للوكيل ان يوكل غيره فيما وكل به كله او بعضه الا اذا كان مانونا من قبل الموكل او مصرحا له بالعمل برأيه ويعتبر الوكيل الثاني وكيلا عن الموكل الاصيلي .
2. فاذا كان الوكيل مخولا حق توكيل الغير دون تحديد فانه يكون مسؤولا تجاه موكله عن خطئه في توكيل غيره او فيما اصدره له من توجيهات.

المادة 844
التزامات الوكيل
الباب الثالث - عقود العمل

لا تصح عقود الهبة والاعارة والرهن والايدياع والاقراض والشركة والمضاربة والصلح عن انكار التي يعقدها الوكيل اذا لم يضيفها الى موكله .

المادة 845
التزامات الوكيل
الباب الثالث - عقود العمل

1. لا تشترط اضافة العقد الى الموكل في عقود البيع والشراء والاجارة والصلح عن اقرار فان اضافته الوكيل الى الموكل في حدود وكالة فان حقوقه تعود للموكل وان اضافته لنفسه دون ان يعلن انه يتعاقد بوصفه وكيلا فان حقوق العقد تعود اليه .
2. وفي كلتا الحالتين تثبت الملكية للموكل.

المادة 846
التزامات الوكيل
الباب الثالث - عقود العمل

يعتبر المال الذي قبضه الوكيل لحساب موكله في حكم الوديعة فاذا هلك في يده بغير تعد او تقصير فلا ضمان عليه .

المادة 847
التزامات الوكيل
الباب الثالث - عقود العمل

الوكيل بالقبض لا يملك الخصومة والوكيل بالخصومة لا يملك القبض الا باذن خاص من الموكل .

المادة 848
التزامات الوكيل
الباب الثالث - عقود العمل

1. للوكيل بشراء شيء دون بيان قيمته ان يشتريه بثمن المثل او بغير يسير في الاشياء التي ليس لها سعر معين .
2. فاذا اشترى بغير يسير في الاشياء التي لها سعر معين او بغير فاحش مطلقا فلا ينفذ العقد بالنسبة للموكل .

المادة 849
التزامات الوكيل
الباب الثالث - عقود العمل

1. لا يجوز لمن وكل بشراء شيء معين ان يشتريه لنفسه ويكون الشراء للموكل ولو صرح بانه يشتريه لنفسه .
2. ولا يجوز للوكيل بالشراء ان يبيع ماله لموكله .

المادة 850
التزامات الوكيل
الباب الثالث - عقود العمل

يكون الشراء للوكيل :

1. اذا عين الموكل الثمن واشترى الوكيل بما يزيد عليه .
2. اذا اشترى الوكيل بغير فاحش .
3. اذا صرح بشراء المال لنفسه في حضور الموكل .

المادة 851
التزامات الوكيل
الباب الثالث - عقود العمل

1. اذا دفع الوكيل بالشراء ثمن المبيع من ماله فله الرجوع به على موكله مع ما انفقته في سبيل تنفيذ الوكالة بالقدر المعتاد .
2. وله ان يحبس ما اشتراه الى ان يقبض الثمن .

المادة 852

التزامات الوكيل

الباب الثالث - عقود العمل

1. للوكيل الذي وكل ببيع مال موكله بصورة مطلقة ان يبيعه بالثمن المناسب .
2. واذا عين له الموكل ثمن المبيع فليس له ان يبيعه بما يقل عنه.
3. فاذا باعه بنقص دون اذن سابق من الموكل او اجازة لاحقه وسلم الى المشتري فالموكل بالخيار بين استرداد المبيع او اجازة البيع او تضمين الوكيل قيمة النقصان .

المادة 853

التزامات الوكيل

الباب الثالث - عقود العمل

1. لا يجوز للوكيل بالبيع ان يشتري لنفسه ما وكل ببيعه .
2. وليس له ان يبيعه الى اصوله او فروع او زوجه او لمن كان التصرف معه يجر مغنما او يدفع مغرما الا بئمن يزيد عن ثمن المثل .
3. ويجوز البيع لهؤلاء بئمن المثل اذا كان الموكل قد فوضه بالبيع لمن يشاء .

المادة 854

التزامات الوكيل

الباب الثالث - عقود العمل

1. اذا كان الوكيل بالبيع غير مقيد بالبيع نقدا فله ان يبيع مال موكله نقدا او نسيئة حسب العرف .
2. واذا باع الوكيل نسيئة فله ان ياخذ رهنا او كفيلا على المشتري بما باعه نسيئة وان لم يفوضه الموكل في ذلك .

المادة 855

التزامات الوكيل

الباب الثالث - عقود العمل

1. للموكل حق قبض ثمن المبيع من المشتري وان كان قبضه من حق الوكيل وللمشتري ان يمتنع عن دفعه للموكل ، فان دفعه له بردت ذمته .
2. اذا كان الوكيل بغير اجر فلا يكون ملزما باستيفاء ثمن المبيع ولا تحصيله وانما يلزمه ان يفوض موكله بقبضه وتحصيله . واما اذا كان الوكيل باجر فانه يكون ملزما باستيفاء الثمن وتحصيله .

المادة 856

التزامات الوكيل

الباب الثالث - عقود العمل

يلتزم الوكيل بان يوافي موكله بالمعلومات الضرورية عما وصل اليه تنفيذ الوكالة وبان يقدم اليه الحساب عنها .

المادة 857

التزامات الموكل

الباب الثالث - عقود العمل

ب . التزامات الموكل : على الموكل اداء الاجر المتفق عليه للوكيل متى قام بالعمل فان لم يتفق على الاجر وكان الوكيل ممن يعملون به فله اجر المثل والا كان متبرعا .

المادة 858

التزامات الموكل

الباب الثالث - عقود العمل

على الموكل ان يرد للوكيل ما انفقه في تنفيذ الوكالة بالقدر المتعارف .

المادة 859

التزامات الموكل

الباب الثالث - عقود العمل

1. يلتزم الموكل بكل ما ترتب في ذمة الوكيل من حقوق بسبب تنفيذ الوكالة تنفيذًا معتادًا .
2. ويكون مسؤولًا عما يصيب الوكيل من ضرر بسبب تنفيذ الوكالة تنفيذًا معتادًا ما لم يكن ناشئًا عن تقصيره او خطئه .

المادة 860

التزامات الموكل

الباب الثالث - عقود العمل

1. اذا امر احد غيره باداء دينه من ماله واداه اعتبر ذلك توكيلا ورجع المأمور على الأمر بما اداه سواء شرط الأمر الرجوع او لم يشترط .
2. واذا امره بان يصرف عليه او على اهله وعياله يعود عليه بما صرفه بالقدر المعروف وان لم يشترط الرجوع .
3. واذا امره باعطاء قرض لأخر او صدقة او هبة فليس للمأمور الرجوع على الأمر ان لم يشترط الرجوع ما لم يكن الرجوع متعارفًا او معتادًا.

المادة 861

التزامات الموكل

الباب الثالث - عقود العمل

تسري احكام النيابة في التعاقد المنصوص عليها في هذا القانون على علاقة الموكل والوكيل بالغير الذي يتعامل مع الوكيل .

المادة 862

انتهاء الوكالة

الباب الثالث - عقود العمل

3. انتهاء الوكالة : تنتهي الوكالة :

1. باتمام العمل الموكل به .
2. بانتهاء الاجل المحدد لها .
3. بوفاة الموكل او بخروجه عن الاهلية الا اذا تعلق بالوكالة حق الغير .
4. بوفاة الوكيل او بخروجه عن الاهلية ولو تعلق بالوكالة حق الغير ، غير ان الوارث او الوصي اذا علم بالوكالة وتوافرت فيه الاهلية فعليه ان يخطر الموكل بالوفاة وان يتخذ من التدابير ما تقتضيه الحال لمصلحة الموكل .

المادة 863

انتهاء الوكالة

الباب الثالث - عقود العمل

للموكل ان يعزل وكيله متى اراد الا اذا تعلق بالوكالة حق للغير او كانت قد صدرت لصالح الوكيل فانه لا يجوز للموكل ان ينهيها او يقيدها دون موافقة من صدرت لصالحه .

المادة 864

انتهاء الوكالة

الباب الثالث - عقود العمل

يلتزم الموكل بضمان الضرر الذي يلحق بالوكيل من جراء عزله في وقت غير مناسب او بغير مبرر مقبول .

المادة 865

انتهاء الوكالة

الباب الثالث - عقود العمل

للكيل ان يقبل نفسه من الوكالة التي لا يتعلق بها حق الغير وعليه ان يعلن موكله وان يتابع القيام بالاعمال التي بدأها حتى تبلغ مرحلته لا يخشى معها ضرر على الموكل .

المادة 866

انتهاء الوكالة

الباب الثالث - عقود العمل

1. يضمن الوكيل ما ينجم عن تنازله عن التوكيل في وقت غير مناسب او بغير مبرر من ضرر للموكل اذا كانت الوكالة باجر .
2. فاذا تعلق بالوكالة حق الغير فقد وجب على الوكيل ان يتم ما وكل به ما لم تقم اسباب جدية تيرر تنازله ، وعليه في هذه الحالة ان يعلن صاحب الحق وان ينظره الى اجل يستطيع فيه صيانة حقه .

المادة 867

انتهاء الوكالة

الباب الثالث - عقود العمل

ينعزل الوكيل بالخصومة اذا اقر عن موكله في غير مجلس القضاء كما ينعزل اذا استثنى الاقرار من الوكالة فاقر في مجلس القضاء او خارجه .

المادة 868

انشاء العقد

الباب الثالث - عقود العمل

1. انشاء العقد :

1. الايداع عقد يخول به المالك غيره حفظ ماله ويلتزم به الآخر حفظ هذا المال ورده عينا

2. والوديعة هي المال المودع في يد امين لحفظه

المادة 869

انشاء العقد

الباب الثالث - عقود العمل

يشترط لصحة العقد ان تكون الوديعة مالا قابلا لاثبات اليد عليه .

المادة 870

انشاء العقد

الباب الثالث - عقود العمل

يتم عقد الايداع بقبض المال المودع حقيقة او حكما .

المادة 871

انشاء العقد

الباب الثالث - عقود العمل

ليس للمودع لديه ان يتقاضى اجرا على حفظ الوديعة ما لم يتفق على غير ذلك .

المادة 872

التزامات المودع لديه

الباب الثالث - عقود العمل

2. آثار العقد :

أ . التزامات المودع لديه :

الوديعة امانة في يد المودع لديه وعليه ضمانها اذا هلكت بتعديه او بتقصيره في حفظها ما لم يتفق على غير ذلك .

المادة 873

التزامات المودع لديه

الباب الثالث - عقود العمل

1. يجب على المودع لديه ان يعنى بحفظ الوديعة عناية الشخص العادي بحفظ ماله وعليه ان يضعها في حرز مثلها .

2. وله ان يحفظها بنفسه او بمن ياتمنه على حفظ ماله ممن يعولهم .

المادة 874

التزامات المودع لديه

الباب الثالث - عقود العمل

1. ليس للمودع لديه ان يودع الوديعة عند اجنبي بغير اذن من المودع الا اذا كان مضطرا وعليه استعادتها بعد زوال السبب.
2. فاذا اودعها لدى الغير باذن من المودع تحلل من التزامه واصبح الغير هو المودع لديه .

المادة 875

التزامات المودع لديه

الباب الثالث - عقود العمل

- لا يجوز لمودع لديه ان يستعمل الوديعة او يرتب عليها حقا للغير بغير اذن المودع فان فعل فتلفت او نقصت قيمتها كان ضامنا .

المادة 876

التزامات المودع لديه

الباب الثالث - عقود العمل

1. على المودع لديه رد الوديعة وتسليمها الى المودع في مكان ايداعها عند طلبها الا اذا تضمن العقد شرطا فيه مصلحة للعاقدين او لاحدهما فانه يجب مراعاة الشرط .
2. فاذا هلك الوديعة او نقصت قيمتها بغير تعد او تقصير من المودع لديه وجب عليه ان يؤدي الى المودع ما حصل عليه من ضمان وان يحيل اليه ما عسى ان يكون له من حقوق قبل الغير بسبب ذلك .

المادة 877

التزامات المودع لديه

الباب الثالث - عقود العمل

- على المودع لديه رد منافع الوديعة وثمارها الى المودع .

المادة 878

التزامات المودع لديه

الباب الثالث - عقود العمل

- اذا تعدد المودع لديهم وكانت الوديعة لا تقبل القسمة جاز حفظها لدى احدهم بموافقة الباقيين او بالتبادل بينهم فان كانت تقبل القسمة جازت قسمتها بينهم ليحفظ كل منهم حصته .

المادة 879

التزامات المودع لديه

الباب الثالث - عقود العمل

- اذا غاب المودع غيبة منقطعة وجب على المودع لديه حفظ الوديعة حتى يتحقق من موته او حياته فان كانت الوديعة مما يفسد بالمكث كان عليه ان يطلب من المحكمة المختصة بيعها وحفظ ثمنها امانة بخزينة المحكمة .

المادة 880

التزامات المودع لديه

الباب الثالث - عقود العمل

1. اذا اودع اثنان مالا مشتركا لهما عند آخر وطلب منه احدهما رد حصته في غيبة الآخر فعليه ردها ان كان المال مثليا ورفض رد ها ان كان المال قيمياً الا بقبول الآخر .
2. وان كانت الوديعة محل نزاع بينهما فليس له ردها الى احدهما بغير موافقة الآخر او امر من المحكمة المختصة .

المادة 881

التزامات المودع لديه

الباب الثالث - عقود العمل

1. اذا مات المودع لديه ووجدت الوديعة عينا في تركته فهي امانة في يد الوارث وعليه ردها الى صاحبها .
2. واذا لم توجد عينا فلا ضمان على التركة :
أ . اذا اثبت الوارث ان المودع لديه قد بين حال الوديعة كان ردها او هلكت او ضاعت منه دون تعد او تقصير .

- ب. اذا عرفها الوارث ووصفها واطهر انها ضاعت او هلكت بعد وفاة المورث بدون تعد او تقصير .
3. فاذا مات مجهلا للوديعة ولم توجد في تركته فانها تكون ديناً فيها ويشارك صاحبها سائر الغرماء .

المادة 882

التزامات المودع لديه
الباب الثالث - عقود العمل

1. اذا مات المودع لديه فباع وارثه الوديعة وسلمها للمشتري فهلكت فصاحبها بالخيار بين تضمين البائع او المشتري قيمتها يوم البيع ان كانت قيمة او مثلها ان كانت مثلية .
2. واذا كانت الوديعة قائمة بيد المشتري يخير صاحبها ان شاء اخذها ورد البيع وان شاء اجاز البيع واخذ الثمن .

المادة 883

التزامات المودع
الباب الثالث - عقود العمل

- ب . التزامات المودع : على المودع ان يؤدي الاجر المتفق عليه اذا كانت الوديعة باجر .

المادة 884

التزامات المودع
الباب الثالث - عقود العمل

1. على المودع ان يؤدي الى المودع لديه ما انفق في حفظ الوديعة بشرط الا يتجاوز قيمتها ما انفق .
2. فاذا كان المودع غائبا جاز للمودع لديه ان يرفع الامر الى المحكمة لتامر فيه بما تراه .

المادة 885

التزامات المودع
الباب الثالث - عقود العمل

1. اذا انفق المودع لديه على الوديعة بغير اذن المودع او المحكمة كان متبرعا .
2. الا انه يجوز للمودع لديه في الحالات الضرورية او المستعجلة ان ينفق على الوديعة بالقدر المتعارف ويرجع بما انفق من ماله على المودع .

المادة 886

التزامات المودع
الباب الثالث - عقود العمل

1. على المودع مصاريف رد الوديعة ونفقات تسليمها .
2. وعليه ضمان كل ما لحق المودع لديه من ضرر بسبب الوديعة ما لم يكن ناشئا عن تعديه او تقصيره .

المادة 887

التزامات المودع
الباب الثالث - عقود العمل

- اذا استحققت الوديعة وضمنها المودع لديه حق له الرجوع بما ضمنه على المودع .

المادة 888

التزامات المودع
الباب الثالث - عقود العمل

- اذا مات المودع سلمت الوديعة لوارثه الا اذا كانت تركته مستغرقة بالديون فلا يجوز تسليمها بغير اذن المحكمة .

المادة 889

احكام خاصة ببعض الودائع
الباب الثالث - عقود العمل

3. احكام خاصة ببعض الودائع :

اذا كانت الوديعة مبلغا من النقود او شيئا يهلك بالاستعمال واذن المودع للمودع لديه في استعماله اعتبر العقد قرضا

المادة 890

احكام خاصة ببعض الودائع

الباب الثالث - عقود العمل

1. يعتبر ايداع الاشياء الخاصة بالنزلاء في الفنادق والخانات او ما مائلها مقرونا بشرط الضمان وعلى اصحاب هذه الاماكن ضمان كل ضياع او نقص يحل بها .

2. اما الاشياء الثمينة او النقود او الاوراق المالية فلا ضمان لها بغير تعد او تقصير -
الا اذا قبل اصحاب المحال المشار اليها حفظها وهم يعرفون قيمتها او ان يرفضوا حفظها دون مبرر او ان يكونوا قد تسببوا في وقوع ع ما لحق بها بخطا جسيم منهم او من احد تابعيهم ، فانها تكون حينئذ مضمونة على الوجه المتعارف عليه .

المادة 891

احكام خاصة ببعض الودائع

الباب الثالث - عقود العمل

1. على نزلاء الفنادق والخانات او ما مائلها ان يخطروا اصحابها بما ضاع منهم او سرق قبل مغادرتها .

2. ولا تسمع دعوى ضمان ما ضاع او سرق بعد انقضاء ثلاثة اشهر من تاريخ المغادرة .

المادة 892

احكام خاصة ببعض الودائع

الباب الثالث - عقود العمل

1. لكل من المودع والمودع لديه فسخ العقد متى شاء على ان لا يكون الفسخ في وقت غير مناسب .
2. واما اذا كان الايداع مقابل اجر فليس لاي منهما حق الفسخ قبل حلول الاجل ولكن للمودع ان يطلب رد الوديعة في اي وقت اذا دفع كامل الاجر المتفق عليه ولم يوجد شرط يحول دون ذلك .

المادة 893

احكام خاصة ببعض الودائع

الباب الثالث - عقود العمل

1. اذا عرض للمودع لديه جنون لا ترجى افاقته او صحوه منه واثبت المودع الوديعة في مواجهة الولي او الوصي فان كانت موجود ة عينا ترد الى صاحبها وان كانت غير موجودة يستوفي المودع ضمانها من مال المجنون على ان يقدم كفيلا مليونيا .
2. واذا افاق المودع لديه وادعى ردها او هلاكها بدون تعد ولا تقصير صدق بيمينه واسترد من المودع او كفيله ما اخذ من ماله بدلا عن الوديعة .

المادة 894

الحراسة

الباب الثالث - عقود العمل

الحراسة عقد يعهد بمقتضاه الطرفان المتنازعان الى آخر بمال ليقوم بحفظه وادارته على ان يرده مع غلته الى من يثبت له الحق فيه .

المادة 895

الحراسة

الباب الثالث - عقود العمل

اذا اتفق المتعاقدان على وضع المال في يد شخصين او اكثر فلا يجوز لاحدهم الانفراد بحفظه او التصرف في غلته بغير قبول الباقيين

المادة 896

الحراسة

الباب الثالث - عقود العمل

يجوز لأحد المتنازعين على مال عند عدم الاتفاق ان يطلب من القضاء دفعا لخطر عاجل او استنادا لسبب عادل تعيين حارس يقوم باستلام هذا المال لحفظه وادارته او تحويله ممارسة اي حق يرى فيه القضاء مصلحة للطرفين .

المادة 897

الحراسة

الباب الثالث - عقود العمل

تجوز الحراسة القضائية على اموال الوقف في الاحوال الآتية اذا تبين ان الحراسة اجراء لا بد منه للمحافظة على ما قد يكون لذي ال شأن من حقوق :

1. اذا كان الوقف شاغرا او قام نزاع بين المتولين على وقف او بين متول وناظر عليه او كانت هناك دعوى مرفوعة بعزل المتولي ، وتنتهي الحراسة في هذه الاحوال اذا عين متول على الوقف سواء كان بصفة مؤقتة ام كان بصفة نهائية .
2. اذا كان الوقف مدينا .
3. اذا كان احد المستحقين مدينا معسرا وتبين ان الحراسة ضرورية لصيانة حقوق الدائنين فتفرض الحراسة على حصته الا اذا تعذر فصلها فتفرض على اموال الوقف كله.

المادة 898

الحراسة

الباب الثالث - عقود العمل

اذا لم يتفق اطراف النزاع على شخص الحارس تولت المحكمة تعيينه .

المادة 899

الحراسة

الباب الثالث - عقود العمل

المال في يد الحارس امانة ولا يجوز له ان يتجاوز في مهمته الحدود المرسومة له والا كان ضامنا .

المادة 900

الحراسة

الباب الثالث - عقود العمل

يحدد الاتفاق او الحكم الصادر بفرض الحراسة حقوق الحارس والتزاماته وما له من سلطة والا طبقت احكام الوديعة والوكالة بالقدر الذي لا تتعارض فيه مع طبيعة الحراسة والاحكام المنصوص عليها في هذا الفصل .

المادة 901

الحراسة

الباب الثالث - عقود العمل

على الحارس ان يحافظ على الاموال المعهودة اليه وان يعنى بادارتها ويجب ان يبذل في كل ذلك عناية الرجل المعتاد .

المادة 902

الحراسة

الباب الثالث - عقود العمل

لا يجوز للحارس في غير اعمال الحفظ والادارة ان يتصرف الا برضاء اطراف النزاع او باذن من القضاء ما لم تكن هنالك ضرورة ملحة يخشى معها على الغلة او المال المنقول الفساد او الهلاك .

المادة 903

الحراسة

الباب الثالث - عقود العمل

يلتزم الحارس بان يوافي نوي الشان بالمعلومات الضرورية التي تتعلق بتنفيذ مهمته وبان يقدم الحساب عنها في المواعيد وبالطريقة التي يتفق عليها الطرفان او يامر بها القضاء .

المادة 904

الحراسة

الباب الثالث - عقود العمل

للحارس ان يحتسب المبالغ التي صرفها مصرف المثل في اداء مهمته .

المادة 905

الحراسة

الباب الثالث - عقود العمل

اذا اشترط الحارس اجرا استحقه بايفاء العمل وان لم يشترطه وكان ممن يعملون باجر فله اجر مثله .

المادة 906

الحراسة

الباب الثالث - عقود العمل

للحارس ان يتخلى عن مهمته متى اراد على ان يبلغ اصحاب الشأن وان يتابع القيام بالاعمال التي بدا بها حتى تبلغ مرحلة لا تلحق ضررا باطراف النزاع .

المادة 907

الحراسة

الباب الثالث - عقود العمل

اذا مات الحارس او عجز عن القيام بالمهام المكلف بها او وقع خلاف بينه وبين احد اصحاب الشأن ولم يتفق الطرفان على اختيار غيره فالحكمة ان تعين حارسا تختاره بناء على طلب احد الطرفين لمتابعة تنفيذ مهمته .

المادة 908

الحراسة

الباب الثالث - عقود العمل

تنتهي الحراسة باتمام العمل او باتفاق نوي الشأن او بحكم القضاء وعلى الحارس عندئذ ان يبادر الى رد ما في عهده الى من يتفق عليه ذو الشأن او تعيينه المحكمة .

المادة 909

الرهان

الباب الرابع - عقود الغرر

الرهان عقد يلتزم فيه امرؤ بان يبذل مبلغا من النقود او شيئا آخر جعل يتفق عليه لمن يفوز بتحقيق الهدف المعين في العقد.

المادة 910

الرهان

الباب الرابع - عقود الغرر

يجوز عقد الرهان في السباق والرماية وفيما هو من الرياضة او الاستعداد لاسباب القوة .

المادة 911

الرهان

الباب الرابع - عقود الغرر

يشترط لصحة العقد :

1. ان يكون الجعل معلوما والملتزم ببذله معين بذاته .
2. ان يتم وصف موضوع العقد بصورة نافية للجهالة كان يحدد في السباق المسافة بين البداية والنهاية وان يبين في الرماية عدد الرشد قات والاصابة المقبولة .

المادة 912

الرهان

الباب الرابع - عقود الغرر

1. اذا كان الرهان بين اثنين او فئتين جاز ان يكون بذل العوض من احدهما او من غيرهما ويعتبر كل فئة بحكم الشخص الواحد في الالتزام بالجعل .
2. ويجوز ان يكون الجعل عينا او دينا حالا او مؤجلا او بعضه حالا وبعضه مؤجلا .

المادة 913

الرهان

الباب الرابع - عقود الغرر

اذا كان المتسابقون في الرهان اكثر من اثنين واريده ان يخصص لغير السابق شيء من الجعل وجب ان يكون نصيب التالي اقل من نصيب من تقدمه .

المادة 914

الرهان

الباب الرابع - عقود الغرر

اذا كان الجعل من احد المتسابقين او من غيرهما على ان الجعل للفائز جاز .
واما اذا شرط المتعاقدان ان للفائز قبل الآخر جعل فلا يجوز لانه ينقلب العقد قمارا .

المادة 915
الرهان والمقامرة
الباب الرابع - عقود الغرر

1. كل اتفاق على مقامرة او رهان محظور يكون باطلا .
2. ولمن خسر في مقامرة او رهان محظور ان يسترد ما دفعه خلال ستة اشهر ابتداء من الوقت الذي ادى فيه ما خسره ولو كان هنا ك اتفاق مخالف لما ذكر وله ان يثبت مدعاه بجميع طرق الاثبات .

المادة 916
مرتب دوري
الباب الرابع - عقود الغرر

1. يجوز ان يلتزم شخص لآخر بان يؤدي له مرتبا دوريا مدى الحياة بعوض او بغير عوض .
2. فاذا تعلق الالتزام بتعليم او علاج او انفاق فانه يجب الوفاء به طبقا لما يجري به العرف الا اذا تضمن الالتزام غير ذلك.
3. ويشترط في صحة هذا الالتزام ان يكون مكتوبا .

المادة 917
المرتب مدى الحياة
الباب الرابع - عقود الغرر

1. يجوز ان يكون الالتزام بالمرتب مدى حياة الملتزم او الملتزم له او اي شخص آخر .
2. ويعتبر الالتزام المطلق مقورا مدى حياة الملتزم له الا اذا اتفق على غير ذلك .

المادة 918
فسخ او تنفيذ عقد مرتب مدى الحياة
الباب الاول - حق الملكية

اذا لم يف الملتزم بالتزامه كان للطرف الآخر ان يطلب تنفيذ العقد واذا كان العقد بعوض جاز له ايضا ان يطلب فسخه مع ضمان ما لحقه من ضرر .

المادة 919
موت الواعد

الباب الرابع - عقود الغرر
اذا مات الواعد قبل وفاة الملتزم له ، حل الاجل وجاز لهذا ان يطلب ما يصيبه من التعويض عن الايام التي عاشها الواعد ضمن الحد ود المتعارف عليها وان يرجع على التركة بذلك بصفته ديننا ان كان الوعد لقاء عوض وبصفته في حكم الوصية ان كان بدون عوض ما لم يوجد اتفاق على غير ذلك.

المادة 920
اركان العقد وشروطه
الباب الاول - حق الملكية

1. اركان العقد وشروطه :

التامين عقد يلتزم به المؤمن ان يؤدي الى المؤمن له او الى المستفيد الذي اشترط التامين لصالحه مبلغا من المال او ايرادا مرتبا او ا ي عوض مالي آخر في حالة وقوع الحادث المؤمن ضده او تحقق الخطر المبين في العقد وذلك مقابل مبلغ محدد او اقساط دورية يؤد بها المؤمن له للمؤمن .

المادة 921
اركان العقد وشروطه
الباب الرابع - عقود الغرر

لا يجوز ان يكون محلا للتامين كل ما يتعارض مع دين الدولة الرسمي او النظام العام .

المادة 922
اركان العقد وشروطه

الباب الرابع - عقود الغرر

مع مراعاة احكام المادة السابقة يجوز ان يتم التامين ضد الاخطار الناجمة عن الحوادث الشخصية وطوارئ العمل والسرقة وخيانة ا
لامانة وضمن السيارات والمسؤولية المدنية وكل الحوادث التي جرى العرف والقوانين الخاصة على التامين ضدها .

المادة 923

اركان العقد وشروطه

الباب الرابع - عقود الغرر

الاحكام الخاصة بعقود التامين المختلفة والتي لم ترد في هذا القانون تنظمها القوانين الخاصة .

المادة 924

اركان العقد وشروطه

الباب الرابع - عقود الغرر

يقع باطلا كل ما يرد في وثيقة التامين من الشروط التالية :

1. الشرط الذي يقضي بسقوط الحق في التامين بسبب مخالفة القوانين الا اذا انطوت المخالفة على جنائية او جنحة قصدية .
2. الشرط الذي يقضي بسقوط حق المؤمن له بسبب تاخره في اعلان الحادث المؤمن منه الى الجهات المطلوبة اخبارها او في تقديم ا
لمستندات اذا تبين ان التاخير كان لعذر مقبول .
3. كل شرط مطبوع لم يبرز بشكل ظاهر اذا كان متعلقا بحالة من الاحوال التي تؤدي الى بطلان العقد او سقوط حق المؤمن له .
4. شرط التحكيم اذا لم يرد في اتفاق خاص منفصل عن الشروط العامة المطبوعة في وثيقة التامين .
5. كل شرط تعسفي يتبين انه لم يكن لمخالفته اثر في وقوع الحادث المؤمن منه .

المادة 925

اركان العقد وشروطه

الباب الرابع - عقود الغرر

1. يجوز الاتفاق على اعفاء المؤمن من الضمان اذا اقر المستفيد بمسؤوليته او دفع ضمانا للمتضرر دون رضاء المؤمن .
2. ولا يجوز التمسك بهذا الاتفاق اذا كان اقرار المستفيد قاصرا على واقعة مادية او اذا ثبت ان دفع الضمان كان في صالح المؤمن .

المادة 926

اركان العقد وشروطه

الباب الرابع - عقود الغرر

يجوز للمؤمن ان يحل محل المؤمن له بما دفعه من ضمان عن ضرر في الدعاوى التي تكون للمؤمن له قبل من تسبب في الضرر الذ
ي نجمت عنه مسؤولية المؤمن ما لم يكن من احدث الضرر غير المتعمد من اصول وفروع المؤمن له او من ازواجه واصهاره او م
من يكونون له في معيشة واحدة او شخصا يكون المؤمن له مسؤولا عن افعاله .

المادة 927

التزامات المؤمن له

الباب الرابع - عقود الغرر

2. آثار العقد :

أ . التزامات المؤمن له :

يلتزم المؤمن له :

1. بان يدفع المبالغ المتفق عليها في الاجل المحدد في العقد .
2. وان يقرر وقت ابرام العقد كل المعلومات التي يهم المؤمن معرفتها لتقدير المخاطر التي ياخذها على عاتقه .
3. وان يخطر المؤمن بما يطرا اثناء مدة العقد من امور تؤدي الى زيادة هذه المخاطر .

المادة 928

التزامات المؤمن له

الباب الرابع - عقود الغرر

1. اذا كتم المؤمن له بسوء نية امرا او قدم بيانا غير صحيح بصورة تقلل من اهمية الخطر المؤمن منه او تؤدي الى تغيير في موضوعه او اذا اخل عن غش بالوفاء بما تعهد به كان للمؤمن ان يطلب فسخ العقد مع الحكم له بالاقساط المستحقة قبل هذا الطلب .
2. واذا انتفى الغش او سوء النية فانه يجب على المؤمن عند طلبه الفسخ ان يرد للمؤمن له الاقساط التي دفعها او يرد منها القدر الذي لم يتحمل في مقابله خطرا ما .

المادة 929

التزامات المؤمن

الباب الرابع - عقود الغرر

ب. التزامات المؤمن :

على المؤمن اداء الضمان او المبلغ المستحق الى المؤمن له او المستفيد على الوجه المتفق عليه عند تحقق الخطر او حلول الاجل الم حدد في العقد .

المادة 930

التزامات المؤمن

عقود الغرر -الباب الرابع

لا ينتج التزام المؤمن اثره في التامين من المسؤولية المدنية الا اذا قام المتضرر بمطالبة المستفيد بعد وقوع الحادث الذي نجمت عنه هذه المسؤولية .

المادة 931

التزامات المؤمن

الباب الرابع - عقود الغرر

لا يجوز للمؤمن ان يدفع لغير المتضرر مبلغ التامين المتفق عليه كله او بعضه ما دام المتضرر لم يعرض عن الضرر الذي اصابه .

المادة 932

التزامات المؤمن

الباب الرابع - عقود الغرر

1. لا تسمع الدعاوى الناشئة عن عقد التامين بعد انقضاء ثلاث سنوات على حدوث الواقعة التي تولدت عنها او على علم ذي المصلحة بوقوعها .

2. ولا يبدأ سريان هذا الميعاد في حالة اخفاء المؤمن له البيانات المتعلقة بالخطر المؤمن منه او تقديمه بيانات غير صحيحة الا من تا ربح علم المؤمن بذلك .

المادة 933

التأمين من الحريق

الباب الرابع - عقود الغرر

احكام خاصة ببعض انواع التامين

1. التامين من الحريق :

يكون المؤمن مسؤولا في التامين ضد الحريق :

1. عن الاضرار الناشئة عن الحريق ولو كانت ناجمة عن الزلازل والصواعق والزوابع والرياح والاعاصير والانفجارات المنزلية والاضطرابات التي يحدثها سقوط الطائرات والسفن الجوية الاخرى او عن كل ما يعتبر عرفا داخلا في شمول هذا النوع من التامين .

2. عن الاضرار التي تكون نتيجة حتمية للحريق .

3. عن الاضرار التي تلحق بالاشياء المؤمن عليها بسبب الوسائل المتخذة للانقاذ او لمنع امتداد الحريق .

4. عن ضياع الاشياء المؤمن عليها او اختفائها اثناء الحريق ما لم يثبت ان ذلك كان نتيجة سرقة .

المادة 934

التأمين من الحريق

الباب الرابع - عقود الغرر

1. يكون المؤمن مسؤولاً عن اضرار الحريق الذي يحدث بسبب خطأ المؤمن له او المستفيد .
2. ولا يكون المؤمن مسؤولاً عن الاضرار التي يحدثها المؤمن له او المستفيد عمدا او غشا ولو اتفق على غير ذلك.

المادة 935

التأمين من الحريق

الباب الرابع - عقود الغرر

يكون المؤمن مسؤولاً عن اضرار الحريق الذي تسبب فيه تابعو المؤمن له ايا ما كان نوع خطئهم .

المادة 936

التأمين من الحريق

الباب الرابع - عقود الغرر

يكون المؤمن مسؤولاً عن الاضرار الناجمة عن الحريق ولو نشأ هذا الحريق عن عيب في الشيء المؤمن عليه .

المادة 937

التأمين من الحريق

الباب الرابع - عقود الغرر

1. يجب على من يؤمن على شيء او مصلحة لدى اكثر من مؤمن ان يخطر كلا منهم بالتأمينات الاخرى وقيمة كل منها واسماء غير ه من المؤمنيين .
2. ويجب الا تتجاوز قيمة التامين - اذا تعدد المؤمنون - قيمة الشيء او المصلحة المؤمن عليها .

المادة 938

التأمين من الحريق

الباب الرابع - عقود الغرر

اذا تم التامين على شيء او مصلحة لدى اكثر من مؤمن بمبالغ تزيد في مجموعها على قيمة الشيء او المصلحة المؤمن عليها كان كل مؤمن ملزماً بدفع جزء يعادل النسبة بين المبلغ المؤمن عليه وقيمة التأمينات مجتمعة دون ان يجاوز مجموع ما يدفع للمؤمن له قيمة ما اصابه من الحريق.

المادة 939

التأمين من الحريق

الباب الرابع - عقود الغرر

التامين من الحريق الذي يعقد على منقولات المؤمن له جملة وتكون موجودة وقت الحريق في الاماكن التي يشغلها يمتد اثره الى الاشياء المملوكة لاجزاء اسرته والاشخاص الملحقيين بخدمته اذا كانوا معه في معيشة واحدة .

المادة 940

التأمين من الحريق

الباب الرابع - عقود الغرر

1. اذا كان الشيء المؤمن عليه مثقل برهن او تامين او غير ذلك من التوثيقات العينية انتقلت هذه الحقوق الى الضمان المستحق للمؤمن له بمقتضى عقد التامين .
2. فاذا سجلت هذه الحقوق او ابلغت الى المؤمن ولو بكتاب مضمون فلا يجوز له ان يدفع ما في ذمته للمؤمن له الا برضاء اولئك الدائنين .

المادة 941

التامين على الحياة

الباب الرابع - عقود الغرر

2. التامين على الحياة : يلتزم المؤمن في التامين على الحياة بان يدفع الى المؤمن له او الى المستفيد المبالغ المتفق عليها عند وقوع الحادث المؤمن منه او حلول الاجل المنصوص عليه في العقد دون حاجة لاثبات ما لحق المؤمن له او المستفيد من ضرر .

المادة 942

التامين على الحياة

الباب الرابع - عقود الغرر

يشترط لنفاذ عقد التامين على حياة الغير موافقته خطيا قبل ابرام العقد فاذا -
لم تتوافر فيه الاهلية فلا ينفذ عقده الا بموافقة من يمثله قانونا .

المادة 943

التامين على الحياة

الباب الرابع - عقود الغرر

1. لا يلتزم المؤمن بدفع مبلغ التامين اذا انتحر المؤمن له وعليه ان يرد الى من يؤول اليه الحق بمقتضى العقد مبلغا يساوي قيمة احتياطي التامين .

2. فاذا كان الانتحار عن غير اختيار او ادراك او عن اي سبب يؤدي الى فقدان الارادة فان المؤمن يلتزم بدفع كامل التامين المتفق عليه . وعلى المستفيد ان يثبت ان المؤمن على حياته كان فاقد الارادة وقت انتحاره .

المادة 944

التامين على الحياة

الباب الرابع - عقود الغرر

1. يبرا المؤمن من التزاماته اذا تم التامين لصالح شخص آخر وتسبب المؤمن له في وفاته او وقعت الوفاة بتحريض منه .
2. فاذا كان التامين لصالح شخص غير المؤمن له وتسبب هذا الشخص في وفاة المؤمن له او وقعت الوفاة بتحريض منه فانه يحرم من مبلغ التامين ، واذا كان ما وقع مجرد شروع في احداث الوفاة كان للمؤمن له الحق في ان يستبدل بالمستفيد شخصا آخر .

المادة 945

التامين على الحياة

الباب الرابع - عقود الغرر

1. للمؤمن له ان يشترط دفع مبلغ التامين الى اشخاص معينين في العقد او الى من يعينهم فيما بعد .
2. واذا كان التامين لمصلحة زوج المؤمن له او اولاده او فروعهم او ورثته فان مبلغ التامين يستحق لمن تثبت له هذه الصفة عند وفاة المؤمن له واذا كان الورثة هم المستفيدون فان مبلغ التامين يقسم بينهم طبقا للانصبه الشرعية في الميراث .

المادة 946

التامين على الحياة

الباب الرابع - عقود الغرر

للمؤمن له الذي التزم بدفع اقساط دورية ان ينهي العقد في اي وقت بشرط اعلام المؤمن خطيا برغبته وتبرا ذمته من الاقساط اللاحقة

المادة 947

التامين على الحياة

الباب الرابع - عقود الغرر

1. لا يترتب على البيانات الخاطئة ولا على الغلط في سن من تم التامين على حياته بطلان التامين الا اذا كانت السن الحقيقية للمؤمن عليه تزيد على الحد المعين في لوائح التامين .
2. واذا ترتب على البيانات الخاطئة او الغلط ان يقل القسط عما يجب ادائه فانه يجب تخفيض التامين بما يساوي النسبة بين القسط الالمتفق عليه والقسط الواجب ادائه على اساس السن الحقيقية .
3. واذا كان القسط المتفق عليه اكبر مما يجب دفعه على اساس السن الحقيقية للمؤمن على حياته فانه يجب على المؤمن ان يرد الزيادة التي دفعت له وان يخفض الاقساط التالية الى الحد الذي يتناسب مع السن الحقيقية .

المادة 948

التامين على الحياة

الباب الرابع - عقود الغرر

اذا دفع المؤمن - في التامين على الحياة -

مبلغ التامين فليس له حق الحلول محل المؤمن له او المستفيد في حقوقه قبل المتسبب في الحادث المؤمن منه او المسؤول عنه .

المادة 949

التامين على الحياة

الباب الرابع - عقود الغرر

لا تدخل المبالغ المتفق على دفعها عند وفاة المؤمن له في تركته وليس لدائنيه حق فيها ولكن لهم حق استرداد ما دفعه اذا كان باهظا ب النسبة لحالة المؤمن له المالية .

المادة 950

اركان الكفالة

الباب الخامس - عقود التوثيق الشخصية

الكفالة ضم ذمة الى ذمة في المطالبة بتنفيذ التزام .

المادة 951

اركان الكفالة

الباب الخامس - عقود التوثيق الشخصية

يكفي في انعقاد الكفالة وناذها ايجاب الكفيل ما لم يردھا المكفول له .

المادة 952

اركان الكفالة

الباب الخامس - عقود التوثيق الشخصية

يشترط في انعقاد الكفالة ان يكون الكفيل اهلا للتبرع .

المادة 953

اركان الكفالة

الباب الخامس - عقود التوثيق الشخصية

يصح ان تكون الكفالة منجزة او مقيدة بشرط صحيح او معلقة على شرط ملائم او مضافة الى زمن مستقبل او مؤقتة .

المادة 954

اركان الكفالة

الباب الخامس - عقود التوثيق الشخصية

يشترط لصحة الكفالة ان يكون المكفول به مضمونا على الاصيل دينا او عينا او نفسا معلومة وان يكون مقدر التسليم من الكفيل .

المادة 955

اركان الكفالة

الباب الخامس - عقود التوثيق الشخصية

تصح الكفالة بنفقة الزوجة والاقارب ولو قبل القضاء بها او التراضي عليها.

المادة 956

اركان الكفالة

الباب الخامس - عقود التوثيق الشخصية

لا تصح كفالة الوكيل بالثمن عن المشتري فيما باعه له ولا كفالة الوصي فيما باعه من مال الصغير ولا كفالة المتولي فيما باعه من مال الوقف .

المادة 957

اركان الكفالة

الباب الخامس - عقود التوثيق الشخصية

1. لا تصح كفالة المريض مريض الموت اذا كان مدينا بدين محيط بماله .

2. وتصح كفالته اذا لم يكن مدينا وتطبق عليها احكام الوصية

المادة 958

اركان الكفالة

الباب الخامس - عقود التوثيق الشخصية

الكفالة بشرط براءة الاصيل حوالة والحوالة بشرط عدم براءة المحيل كفالة.

المادة 959

اركان الكفالة

الباب الخامس - عقود التوثيق الشخصية

للكفيل في الكفالة المعلقة او المضافة ان يرجع عن كفالته قبل ترتب الدين .

المادة 960

اركان الكفالة

الباب الخامس - عقود التوثيق الشخصية

تشمل الكفالة ملحقات الدين ومصروفات المطالبة ما لم يتفق على غير ذلك.

المادة 961

الكفالة بالنفس

الباب الخامس - عقود التوثيق الشخصية

1. الكفالة بالنفس تلزم الكفيل باحضار المكفول في الوقت المعين عند طلب المكفول له فان لم يفعل جاز للمحكمة ان تقضي عليه بغرامة تهيديية ولها ان تعفيه منها اذا اثبت عجزه عن احضاره .
2. واذا تعهد كفيل النفس باداء مبلغ معين على سبيل الشرط الجزائي في حال عدم احضار المكفول لزمه اداء ذلك المبلغ والمحكمة ان تعفيه منه كله او بعضه اذا تبين لها ما يبرر ذلك .

المادة 962

الكفالة بالنفس

الباب الخامس - عقود التوثيق الشخصية

اذا تعهد الكفيل باداء الدين عند عدم تسليم المكفول لزمه اداؤه اذا لم يتم بتسليمه .

المادة 963

الكفالة بالنفس

الباب الخامس - عقود التوثيق الشخصية

1. يبرأ الكفيل بالنفس اذا سلم المدين الى المكفول له او ادى محل الكفالة .
2. كما يبرأ بموت المكفول ولا يبرأ بموت الدائن المكفول له ولورثته الحق في مطالبة الكفيل بتسليم المكفول في الوقت المحدد .

المادة 964

الكفالة بالدرك

الباب الخامس - عقود التوثيق الشخصية

الكفالة بالدرك : الكفالة بالدرك هي كفالة باء ثمن المبيع اذا استحق.

المادة 965

الكفالة بالدرك

الباب الخامس - عقود التوثيق الشخصية

لا يطالب كفيل البائع بالدرك الا اذا قضى باستحقاق المبيع ثم بالزام البائع برد الثمن .

المادة 966

اثر الكفالة بين الكفيل والدائن

الباب الخامس - عقود التوثيق الشخصية

1. على الكفيل ان يفي بالتزامه عند حلول الاجل .
2. فاذا كان التزامه معلقاً على شرط فانه يتعين عند تحقق الشرط تحقق القيد والوصف معاً .

المادة 967

اثر الكفالة بين الكفيل والدائن

الباب الخامس - عقود التوثيق الشخصية

1. للدائن مطالبة الاصيل او الكفيل او مطالبتهما معاً .
2. وان كان للكفيل كفيل فللدائن مطالبة من شاء منهما .
3. على ان مطالبته لاحدهم لا تسقط حقه في مطالبة الباقيين .

المادة 968

اثر الكفالة بين الكفيل والدائن

الباب الخامس - عقود التوثيق الشخصية

يجوز ان تكون الكفالة مقيدة باء الدين من مال المدين المودع تحت يد الكفيل وذلك بشرط موافقة المدين .

المادة 969

اثر الكفالة بين الكفيل والدائن

الباب الخامس - عقود التوثيق الشخصية

إذا وقعت الكفالة مطلقة فإن التزام الكفيل يتبع التزام الاصيل معجلاً كان او مؤجلاً .

المادة 970

اثار الكفالة بين الكفيل والدائن

الباب الخامس - عقود التوثيق الشخصية

إذا كفل احدهم بالدين المعجل كفالة مؤجلة تاجل الدين على الكفيل والاصيل معاً الا اذا اضاف الكفيل الاجل الى نفسه او اشترط الدائراً
ن الاجل للكفيل فان الدين لا يتاجل على الاصيل .

المادة 971

اثار الكفالة بين الكفيل والدائن

الباب الخامس - عقود التوثيق الشخصية

إذا كان الدين موثقاً بتمامين عيني قبل الكفالة ولم يكن الكفيل متضامناً فلا يجوز التنفيذ على اموال الكفيل قبل التنفيذ على الاموال الموثقة
لدين .

المادة 972

اثار الكفالة بين الكفيل والدائن

الباب الخامس - عقود التوثيق الشخصية

لا يجوز للدائن ان يرجع على كفيل الكفيل قبل رجوعه على الكفيل ما لم يكن متضامناً معه .

المادة 973

اثار الكفالة بين الكفيل والدائن

الباب الخامس - عقود التوثيق الشخصية

إذا مات الكفيل او المدين قبل حلول الدين المؤجل استحق الدين في تركته من مات .

المادة 974

اثار الكفالة بين الكفيل والدائن

الباب الخامس - عقود التوثيق الشخصية

إذا تعدد الكفلاء لدين واحد جازت مطالبة كل منهم بكل الدين الا اذا كفلوا جميعاً بعقد واحد ولم يشترط فيه تضامنهم فلا يطالب احد من
هم الا بقدر حصته .

المادة 975

اثار الكفالة بين الكفيل والدائن

الباب الخامس - عقود التوثيق الشخصية

إذا كان الكفلاء متضامنين فيما بينهم ووفى احدهم الدين عند حلوله كان له ان يرجع على كل الباقيين بحصته في الدين وبنصيبه في
حصه المعسر منهم .

المادة 976

اثار الكفالة بين الكفيل والدائن

الباب الخامس - عقود التوثيق الشخصية

تستلزم الكفالة بنص القانون او بقضاء المحكمة عند اطلاقها تضامناً الكفلاء .

المادة 977

اثار الكفالة بين الكفيل والدائن

الباب الخامس - عقود التوثيق الشخصية

إذا استوفى الدائن في مقابل دينه شيئاً آخر برئت ذمة الاصيل والكفيل الا اذا استحق ذلك الشيء .

المادة 978

اثار الكفالة بين الكفيل والدائن

الباب الخامس - عقود التوثيق الشخصية

على الدائن اذا افلس مدينه ان يتقدم في التفليسة بدينه والا سقط حقه في الرجوع على الكفيل بقدر ما ترتب على تراخيه من ضرر .

المادة 979

اثار الكفالة بين الكفيل والدائن

الباب الخامس - عقود التوثيق الشخصية

1. ليس للكفيل ان يرجع على الاصيل بشيء مما يؤديه عنه الا اذا كانت الكفالة بطلبه او موافقته وقام الكفيل بادائها .
2. وليس له ان يرجع بما عجل اداؤه من الدين المؤجل الا بعد حلول الاجل .

المادة 980

اثر الكفالة بين الكفيل والدائن
الباب الخامس - عقود التوثيق الشخصية

1. على الدائن ان يسلم الكفيل عند وفائه الدين جميع المستندات اللازمة لاستعمال حقه في الرجوع على المدين .
2. فاذا كان الدين موثقاً بتوثيق عيني آخر فانه يجب على الدائن التخلي عنه للكفيل ان كان منقولاً ، او نقل حقوقه له ان كان عقاراً على ان يتحمل الكفيل نفقات هذا النقل ويرجع بها على المدين .

المادة 981

اثر الكفالة بين الكفيل والدائن
الباب الخامس - عقود التوثيق الشخصية

- اذا استحق الدين ، ولم يطالب الدائن المدين به فيجوز للكفيل ان ينذر الدائن باتخاذ الاجراءات ضد المدين ، واذا لم يقم بذلك خلال ستة اشهر من تاريخ الانذار ولم يقدم المدين للكفيل ضماناً كافياً خرج الكفيل من الكفالة .

المادة 982

اثر الكفالة بين الكفيل و المدين
الباب الخامس - عقود التوثيق الشخصية

- ب . بين الكفيل والمدين : اذا ادى الكفيل عوضاً عن الدين شيئاً آخر فانه يرجع على المدين بما كفله لا بما اداه . اما اذا صالح الدائن على مقدار من الدين فانه يرجع بما اداه صلحاً لا بجميع الدين .

المادة 983

اثر الكفالة بين الكفيل و المدين
الباب الخامس - عقود التوثيق الشخصية

1. اذا ادى الاصيل الدين قبل اداء الكفيل او علم باي سبب يمنع الدائن من المطالبة وجب عليه اخبار الكفيل فان لم يفعل وادى الكفيل الدين كان له الخيار في الرجوع على الاصيل او الدائن .
2. واذا اقيمت الدعوى على الكفيل وجب عليه ادخال الاصيل فيها فان لم يفعل جاز للاصيل ان يتمسك قبله بكل ما كان يستطيع ان يدفع به دعوى الدائن .

المادة 984

اثر الكفالة بين الكفيل و المدين
الباب الخامس - عقود التوثيق الشخصية

- للكفيل بالمال او النفس ان يطلب من المحكمة منع المكفول من السفر خارج البلاد اذا كانت الكفالة بامرهم وقامت دلائل يخشى معها الاحاق الضرر بالكفيل.

المادة 985

اثر الكفالة بين الكفيل و المدين
الباب الخامس - عقود التوثيق الشخصية

- للكفيل ان يرجع على المدين بما يؤديه من نفقات لتنفيذ مقتضى الكفالة .

المادة 986

اثر الكفالة بين الكفيل و المدين
الباب الخامس - عقود التوثيق الشخصية

- اذا كان المدينون متضامنين فلمن كفلهم بطلبهم جميعاً ان يرجع على اي منهم بكل ما وفاه من الدين .

المادة 987

انتهاء الكفالة
الباب الخامس - عقود التوثيق الشخصية

3. انتهاء الكفالة : تنتهي الكفالة باداء الدين او تسليم المكفول به وبإبراء الدائن للمدين او كفيله من الدين .

المادة 988

انتهاء الكفالة

الباب الخامس - عقود التوثيق الشخصية

الكفيل بئمن المبيع يبرا من الكفالة اذا انفسخ البيع او استحق المبيع او رد بعيب .

المادة 989

انتهاء الكفالة

الباب الخامس - عقود التوثيق الشخصية

اذا صالح الكفيل او المدين الدائن على قدر من الدين برئت ذمتها من الباقي فاذا اشترطت براءة الكفيل وحده فالدائن بالخيار ان شاء اخذ القدر المصالح عليه من الكفيل والباقي من الاصيل وان شاء ترك الكفيل وطالب الاصيل بكل الدين .

المادة 990

انتهاء الكفالة

الباب الخامس - عقود التوثيق الشخصية

اذا مات الدائن وانحصر ارثه في المدين برىء الكفيل من الكفالة فان كان له وارث آخر برىء الكفيل من حصة المدين فقط .

المادة 991

انتهاء الكفالة

الباب الخامس - عقود التوثيق الشخصية

لا يطالب الكفيل في الكفالة المؤقتة الا عن الالتزامات المترتبة في مدة الكفالة .

المادة 992

انتهاء الكفالة

الباب الخامس - عقود التوثيق الشخصية

1. اذا احال الكفيل او الاصيل الدائن بالدين المكفول به او بجزء منه على آخر حوالة مقبولة من المحال له والمحال عليه برىء الاصل يل والكفيل في حدود هذه الحوالة .

2. واذا اشترط في الحوالة براءة الكفيل فقط برىء وحده نون الاصيل .

المادة 993

انشاء الحوالة

الباب الخامس - عقود التوثيق الشخصية

1. انشاء الحوالة

الحوالة نقل الدين والمطالبة من ذمة المحيل الى ذمة المحال عليه .

المادة 994

انشاء الحوالة

الباب الخامس - عقود التوثيق الشخصية

الحوالة عقد لازم الا اذا شرط احد اطرافه لنفسه خيار الرجوع .

المادة 995

انشاء الحوالة

1. تكون الحوالة مقيدة او مطلقة .

2. فالحوالة المقيدة هي التي تقيد بادائها من الدين الذي للمحيل في ذمة المحال عليه او من العين التي في يده امانة او مضمونة .

3. والحوالة المطلقة هي التي لم تقيد بشيء من ذلك ولو كان موجوداً .

المادة 996

انشاء الحوالة

الباب الخامس - عقود التوثيق الشخصية

1. يشترط لصحة الحوالة رضا المحيل والمحال عليه والمحال له .

2. وتنعقد الحوالة التي تتم بين المحيل والمحال عليه موقوفة على قبول المحال له .

المادة 997

انشاء الحوالة

الباب الخامس - عقود التوثيق الشخصية

يشترط لصحة الحوالة ان يكون المحيل مديناً للمحال له ولا يشترط ان يكون المحال عليه مديناً للمحيل فاذا رضي بالحوالة لزمه الديون للمحال له .

المادة 998

انشاء الحوالة

الباب الخامس - عقود التوثيق الشخصية

تصح احوالة المستحق في الوقف غريمة حوالة مفيدة باستحقاقه على متولي الوقف ، اذا كانت غلة الوقف متحصلة في يده وقبل الحوالة ، ولا تصح الحوالة بالاستحقاق اذا لم تكن الغلة متحصلة في يد المتولي .

المادة 999

انشاء الحوالة

الباب الخامس - عقود التوثيق الشخصية

قبول الاب او الوصي الحوالة على الغير جائز ان كان فيه خير للصغير بان يكون المحال عليه املا من المحيل وغير جائز ان كان مقارباً او مساوياً له في اليسار .

المادة 1000

انشاء الحوالة

الباب الخامس - عقود التوثيق الشخصية

يشترط لانعقاد الحوالة فضلاً عن الشروط العامة :

1. ان تكون منجزة غير معلقة الا على شرط ملائم او متعارف ولا مضافاً فيها العقد الى المستقبل .
2. الا يكون الاداء فيها مؤجلاً الى اجل مجهول .
3. الا تكون مؤقتة بموعد .
4. ان يكون المال المحال به ديناً معلوماً يصح الاعتياض عنه .
5. ان يكون المال المحال به على المحال عليه في الحوالة المقيدة ديناً او عيناً لا يصح الاعتياض عنه وان يكون كلا المالكين متساويين جنساً وقدرأ وصفة .
6. ان تكون ارفاقاً محضاً فلا يكون فيها جعل ل احد اطرافها بصورة مشروطة او ملحوظة ولا تتاثر الحوالة بالجعل الملحق بعد عقدها ولا يستحق .

المادة 1001

انشاء الحوالة

الباب الخامس - عقود التوثيق الشخصية

1. تبطل الحوالة اذا انقضى احد شرائط انعقادها ويعود الدين على المحيل .
2. فاذا كان المحال عليه قد دفع الى المحال له قبل تبين البطلان فانه يكون مخيراً بين الرجوع على المحيل او على المحال له .

المادة 1002

اثر الحوالة بين المحال والمحال عليه

الباب الخامس - عقود التوثيق الشخصية

يثبت للمحال له حق مطالبة المحال عليه ويبرأ المحيل من الدين ومن المطالبة معاً اذا انعقدت الحوالة صحيحة .

المادة 1003

اثر الحوالة بين المحال والمحال عليه

الباب الخامس - عقود التوثيق الشخصية

ينتقل الدين على المحال عليه بصفته التي على المحيل فان كان حالاً تكون الحوالة به حالة وان كان مؤجلاً تكون مؤجلة .

المادة 1004

اثر الحوالة بين المحال والمحال عليه

الباب الخامس - عقود التوثيق الشخصية

1. تبقى للدين المحال به ضماناته بالرغم من تغيير شخص المدين .
2. ومع ذلك لا يبقى الكفيل عينياً كان او شخصياً ، ملتزماً قبل الدائن الا اذا رضي بالحوالة .

المادة 1005

آثار الحوالة بين المحال والمحال عليه

الباب الخامس - عقود التوثيق الشخصية

للمحال عليه ان يتمسك قبل المحال له بكافة الدفوع المتعلقة بالدين والتي كانت له في مواجهة المحيل وله ان يتمسك بكافة الدفوع التي للمحيل قبل المحال له .

المادة 1006

آثار الحوالة بين المحيل والمحال عليه

الباب الخامس - عقود التوثيق الشخصية

للمحيل حق مطالبة المحال عليه بما له في ذمته من دين او عين اذا لم تقيد الحوالة بايهما وليس للمحال عليه حق حبسهما حتى يؤدي الى المحال له .

المادة 1007

آثار الحوالة بين المحيل والمحال عليه

الباب الخامس - عقود التوثيق الشخصية

يسقط حق المحيل في مطالبة المحال عليه بما له عنده من دين او عين اذا كانت الحوالة مقيدة بايهما واستوفت شرائطها ولا يبرا المحال ل عليه تجاه المحال له اذا ادى ايهما للمحيل .

المادة 1008

آثار الحوالة بين المحيل والمحال عليه

الباب الخامس - عقود التوثيق الشخصية

لا يجوز للمحال عليه في الحوالة الصحيحة بنوعها ان يمتنع عن الوفاء الى المحال له ولو استوفى المحيل من المحال عليه دينه او استرد العين التي كانت عنده .

المادة 1009

آثار الحوالة بين المحيل والمحال عليه

الباب الخامس - عقود التوثيق الشخصية

اذا تمت الحوالة المطلقة برضا المحيل فان كان له دين عند المحال عليه جرت المقاصة بدينه بعد الاداء .
وان لم يكن له دين عنده يرجع المحال عليه بعد الاداء .

المادة 1010

آثار الحوالة بين المحال له والمحيل

الباب الخامس - عقود التوثيق الشخصية

على المحيل ان يسلم الى المحال له سند الحق المحال به وكل ما يلزم من بيانات او وسائل لتمكينه من حقه .

المادة 1011

آثار الحوالة بين المحال له والمحيل

الباب الخامس - عقود التوثيق الشخصية

اذا ضمن المحيل للمحال له يسار المحال عليه فلا ينصرف هذا الضمان الا الى يساره وقت الحوالة ما لم يتفق على غير ذلك .

المادة 1012

آثار الحوالة بين المحال له والمحيل

الباب الخامس - عقود التوثيق الشخصية

1. اذا مات المحيل قبل استيفاء دين الحوالة المقيدة اختص المحال له بالمال الذي بذمة المحال عليه او بيده في اثناء حياة المحيل .
2. ويبقى اجل الدين في الحوالة بنوعها اذا مات المحيل ويحل بموت المحال عليه .

المادة 1013

آثار الحوالة بين المحال له والمحيل

الباب الخامس - عقود التوثيق الشخصية

1. تبطل الحوالة المقيدة اذا سقط الدين او استحققت العين بامر سابق عليها ويرجع المحال له بحقه على المحيل .
2. ولا تبطل الحوالة المقيدة اذا سقط الدين او استحققت العين بامر عارض بعدها وللمحال عليه الرجوع بعد الاداء على المحيل بما ادا .

المادة 1014

آثار الحوالة بين المحال له والمحيل

الباب الخامس - عقود التوثيق الشخصية

للمحال له ان يرجع على المحيل في الاحوال التالية :

1. اذا فسخت الحوالة باتفاق اطرافها .
2. اذا جرد المحال عليه الحوالة ولم تكن ثمة بينة بها وحلف على نفيها .
3. اذا مات المحال عليه مفلساً قبل اداء الدين .
4. اذا حكمت المحكمة بافلاسه قبل الاداء .
5. اذا بطلت الحوالة المقيدة بسقوط الدين او هلاك العين او استحقاقها وكانت غير مضمونة .

المادة 1015

اثر الحوالة بين المحال له والمحيل

الباب الخامس - عقود التوثيق الشخصية

1. اذا تعددت الحوالة بحق واحد فضلت الحوالة التي تصبح قبل غيرها نافذة في حق الغير .
2. ولا تكون الحوالة نافذة في حق الغير الا باعلانها رسمياً للمحال عليه او قبوله لها بوثيقة ثابتة التاريخ .

المادة 1016

اثر الحوالة بين المحال له والمحيل

الباب الخامس - عقود التوثيق الشخصية

1. اذا وقع تحت يد المحال عليه حجز قبل ان تصبح الحوالة نافذة في حق الغير كانت الحوالة بالنسبة الى الحاجز بمثابة حجز آخر .
2. وفي هذه الحالة اذا وقع حجز بعد ان اصبحت الحوالة نافذة في حق الغير فان الدين يقسم بين الحاجز المتقدم والمحال له والحاجز المتأخر قسمة غرماء ، على ان يؤخذ من حصة الحاجز المتأخر ما يستكمل به المحال له قيمة الحوالة .

المادة 1017

انتهاء الحوالة

الباب الخامس - عقود التوثيق الشخصية

تنتهي الحوالة ايضاً باداء محلها الى المحال له اداء حقيقياً او حكماً .

المادة 1018

مدى الحق ووسائل حمايته

الباب الاول - حق الملكية

الفرع الاول

مدة الحق ووسائل حمايته

1. حق الملكية هو سلطة المالك في ان يتصرف في ملكه تصرفاً مطلقاً عينياً ومنفعة واستغلالاً .
2. ولمالك الشيء وحده ان ينتفع بالعين المملوكة وبغلتها وثمارها ونتاجها ويتصرف في عينها بجميع التصرفات الجائزة شرعاً .

المادة 1019

مدى الحق ووسائل حمايته

الباب الاول - حق الملكية

1. مالك الشيء يملك كل ما يعد من عناصره الجوهرية بحيث لا يمكن فصله عنه دون ان يهلك او يتلف او يتغير .
2. وكل من ملك ارضاً ملك ما فوقها وما تحتها الى الحد المفيد في التمتع بها علواً وعمقاً الا اذا نص القانون او قضى الاتفاق بغير ذلك .

المادة 1020

مدى الحق ووسائل حمايته

الباب الاول - حق الملكية

1. لا ينزع ملك احد بلا سبب شرعي .
2. ولا يستملك ملك احد الا للمنفعة العامة وفي مقابل تعويض عادل حسبما يعين في القانون .

المادة 1021

قيود الملكية

الباب الاول - حق الملكية

الفرع الثاني

قيود الملكية

للمالك ان يتصرف في ملكه كيف شاء ما لم يكن تصرفه مضراً بالغير ضرراً فاحشاً او مخالفاً للقوانين المتعلقة بالمصلحة العامة او ال مصلحة الخاصة .

المادة 1022

قيود الملكية

الباب الاول - حق الملكية

العقار الاميري لا يصح للمتصرف فيه وقفه ولا الوصاية به ما لم تكن الحكومة قد ملكته اياه تملكاً صحيحاً بعد توفر المسوغات الشرعية .

المادة 1023

قيود الملكية

الباب الاول - حق الملكية

اذا تعلق حق الغير بالملك فليس للمالك ان يتصرف فيه تصرفاً ضاراً الا باذن صاحب الحق .

المادة 1024

قيود الملكية

الباب الاول - حق الملكية

الضرر الفاحش هو ما يكون سبباً لو هن البناء او هدمه او يمنع الحوائج الاصلية اي المنافع المقصودة من البناء .

المادة 1025

قيود الملكية

الباب الاول - عقود التمليك

حجب الضوء عن الجار يعد ضرراً فاحشاً فلا يسوغ لاحد ان يحدث بناء يسد به نوافذ بيت جاره سداً يمنع الضوء عنه والا جاز للجار ان يطلب رفع البناء دفعاً للضرر .

المادة 1026

قيود الملكية

الباب الاول - حق الملكية

اذا كان لاحد ملك يتصرف فيه تصرفاً مشروعاً فاحداث غيره بجواره بناء تضرر من الوضع القديم فليس للمحدث ان يدعي التضرر من ذلك وعليه ان يدفع الضرر عن نفسه .

المادة 1027

قيود الملكية

الباب الاول - حق الملكية

1. على المالك الا يغلو في استعمال حقه الى حد يضر بملك الجار .

2. وليس للجار ان يرجع على جاره في مضار الجوار المألوفة التي لا يمكن تجنبها وانما له ان يطلب ازالة هذه المضار اذا تجاوزت الحد المألوف على ان يراعي في ذلك العرف وطبيعة العقارات وموقع كل منهما بالنسبة الى الآخر والغرض الذي خصصت له ولا يحول الترخيص الصادر من الجهات المختصة دون استعمال هذا الحق .

المادة 1028

قيود الملكية

الباب الاول - حق الملكية

ليس للمالك ان يشترط في تصرفه عقداً كان او وصية شروطاً تقيد حقوق المتصرف اليه الا اذا كانت هذه الشروط مشروعة وقصد بها حماية مصلحة مشروعة للمتصرف او المتصرف اليه او الغير لمدة محددة .

المادة 1029

قيود الملكية

الباب الاول - حق الملكية

يقع باطلاً كل شرط يمنع المتصرف اليه من التصرف ما لم تتوفر فيه احكام المادة السابقة .

المادة 1030

الملكية الشائعة

الباب الاول - حق الملكية

الفرع الثالث

الملكية الشائعة

مع مراعاة احكام الحصاص الارثية لكل وارث ، اذا تملك اثنان او اكثر شيئاً بسبب من اسباب التملك دون ان تفرز حصة كل منهم فيه فهم شركاء على الشيوع وتحسب حصص كل منهم متساوية اذا لم يقم الدليل على غير ذلك .

المادة 1031

الملكية الشائعة

الباب الاول - حق الملكية

1. لكل واحد من الشركاء في الملك ان يتصرف في حصته كيف شاء دون اذن من باقي شركائه بشرط الا يلحق ضرراً بحقوق سائر الشركاء .

2. واذا كان التصرف منصباً على جزء مفرز من المال الشائع ولم يقع هذا الجزء عند القسمة في نصيب المتصرف انتقل حق المتصرف اليه من وقت التصرف الى الجزء الذي آل الى المتصرف بطريق القسمة واذا كان المتصرف اليه مجهول ان المتصرف لا يملك العين المتصرف فيها مفرزة حين العقد ، فله الحق في ابطال التصرف ايضا .

المادة 1032

الملكية الشائعة

الباب الاول - حق الملكية

للشريك على الشيوع بيع حصته بلا اذن الشريك الآخر الا في صورة الخلط والاختلاط فانه لا يجوز البيع بغير اذن شريكه وليس له ان يتصرف في حصته تصرفاً مضراً بدون اذن شريكه.

المادة 1033

الملكية الشائعة

الباب الاول - حق الملكية

1. تكون ادارة المال الشائع من حق الشركاء مجتمعين ما لم يتفق على غير ذلك .

2. فاذا تولى احد الشركاء الادارة دون اعتراض من الباقيين عد وكيلاً عنهم .

المادة 1034

الملكية الشائعة

الباب الاول - حق الملكية

1. يكون راي اغلبية الشركاء في ادارة المال ملزماً للجميع وتعتبر الاغلبية بقيمة الانصبه .

2. فان لم يتفق الشركاء جاز لهم ان يختاروا مديراً وان يضعوا لادارة المال والانتفاع به نظاماً يسري على الشركاء جميعاً وعلى خلفائهم سواء اكان الخلف عامماً ام خاصاً او ان يطلب احدهم من المحكمة ان تتخذ ما يلزم لحفظ المال وان تعين مديراً للمال الشائع.

المادة 1035

الملكية الشائعة

الباب الاول - حق الملكية

1. للشركاء الذين يملكون على الاقل ثلاثة ارباع المال الشائع ان يقرروا في سبيل تحسين الانتفاع بهذا المال من التغييرات الاساسية والتعديل في الغرض الذي اعد له . ما يخرج عن حدود الادارة المعتادة على ان يبلغوا قراراتهم الى باقي الشركاء باعداد رسمي ولم يخالف من هؤلاء حق الرجوع الى المحكمة خلال شهرين من تاريخ التبليغ .

2. وللمحكمة عند الرجوع اليها اذا وافقت على قرار تلك الاغلبية ان تقرر مع هذا ما تراه مناسباً من التدابير ولها بوجه خاص ان تقر اعطاء المخالف من الشركاء كفالة تضمن الوفاء بما قد يستحق من التعويضات.

المادة 1036

الملكية الشائعة

الباب الاول - حق الملكية

لكل شريك في الشبوع الحق في ان يتخذ من الوسائل ما يحفظ المال المشترك ولو كان ذلك بغير موافقة باقي الشركاء .

المادة 1037

الملكية الشائعة

الباب الاول - حق الملكية

نفقات ادارة المال الشائع وحفظه والضرائب المفروضة عليه وسائر التكاليف الناتجة عن الشبوع او المقررة على المال يتحملها جميع الشركاء كل بقدر حصته .

المادة 1038

إنقضاء الشبوع بالقسمة

الباب الاول - حق الملكية

الفرع الرابع

انقضاء الشبوع بالقسمة

القسمة افرز وتعيين الحصة الشائعة وقد تتم بالتراضي او بحكم القاضي .

المادة 1039

إنقضاء الشبوع بالقسمة

الباب الاول - حق الملكية

يجب ان يكون المقسوم عيناً قابلة للقسمة مملوكة للشركاء عند اجرائها .

المادة 1040

إنقضاء الشبوع بالقسمة

الباب الاول - حق الملكية

مع مراعاة احكام القوانين الاخرى ، يجوز لمن يريد الخروج من الشبوع ولم يتفق مع باقي شركائه على ذلك ان يطلب القسمة القضاءية .

المادة 1041

إنقضاء الشبوع بالقسمة

الباب الاول - حق الملكية

1. اذا كان احد الشركاء غائباً او فاقد الاهلية او ناقصها فلا تصح القسمة الرضائية حينئذ .
2. في القسمة القضائية يمثل الغائب او فاقد الاهلية او ناقصها الولي او الوصي .

المادة 1042

إنقضاء الشبوع بالقسمة

الباب الاول - حق الملكية

1. يشترط لصحة القسمة قضاء ان تتم بطلب من احد اصحاب الحصص المشتركة .
2. وتتم قسمة القضاء ولو امتنع احد الشركاء او تغيب .

المادة 1043

إنقضاء الشبوع بالقسمة

الباب الاول - حق الملكية

يجب ان يكون المال المشترك قابلاً للقسمة بحيث لا تفوت المنفعة المقصودة منه بالقسمة .

المادة 1044

إنقضاء الشبوع بالقسمة

الباب الاول - حق الملكية

اذا تعذرت القسمة عيناً او كان من شأنها احداث ضرر او نقص كبير في قيمة العين المراد قسمتها جاز لاي من الشريكين بيع حصته للاخر او ان يطلب من المحكمة بيعها بالطريق المبينة في القانون .

المادة 1045

إنقضاء الشبوع بالقسمة

الباب الاول - حق الملكية

1. لدائني كل شريك الاعتراض على القسمة - رضائية كانت او قضائية - وذلك بانذار يبلغ الى جميع الشركاء اذا كانت رضائية او بالتدخل امام المحكمة اذا كانت قضائية .
2. ولا تنفذ القسمة في حق الدائنين اذا لم يدخلهم الشركاء في جميع الاجراءات .
3. فاذا تمت القسمة فليس للدائن الذي لم يتدخل ان يطعن عليها الا في حالة الغش .

المادة 1046

إنقضاء الشبوع بالقسمة

الباب الاول - حق الملكية

اذا ظهر دين على الميت بعد تقسيم التركة تفسخ القسمة الا اذا ادى الورثة الدين او ابراهم الدائنون منه او ترك الميت مالا آخر غير ال مقسوم وسدد منه الدين .

المادة 1047

إنقضاء الشبوع بالقسمة

الباب الاول - حق الملكية

يعتبر المتقاسم مالكا على وجه الاستقلال لنصيبه الذي آل اليه بعد القسمة .

المادة 1048

إنقضاء الشبوع بالقسمة

الباب الاول - حق الملكية

لا يسوغ الرجوع عن القسمة بعد تمامها الا انه يجوز لجميع الشركاء فسخ القسمة واقلتها برضاهم واعادة المقسوم مشتركاً بينهم كما كان .

المادة 1049

إنقضاء الشبوع بالقسمة

الباب الاول - حق الملكية

يجرى في القسمة خيار الغبن وخيار الاستحقاق وخيار اجازة قسمة الفضولي كما يجري في تقسيم الاجناس المختلفة ايضا وفي القيميا ت المتحدة الجنس ، خيار الشرط ، خيار الرؤية وخيار العيب . اما المثليات فيجرى فيها خيار العيب دون خيار الرؤية والشرط .

المادة 1050

إنقضاء الشبوع بالقسمة

الباب الاول - حق الملكية

1. يجوز لمن لحقه غبن فاحش في قسمة الرضا ان يطلب من المحكمة فسخ القسمة واعادتها عادلة .
2. وتكون العبرة في تقدير الغبن بقيمة المقسوم وقت القسمة .

المادة 1051

إنقضاء الشبوع بالقسمة

الباب الاول - حق الملكية

لا تسمع دعوى الفسخ واعادة القسمة اذا لم ترفع خلال سنة من تاريخ القسمة .

المادة 1052

إنقضاء الشبوع بالقسمة

الباب الاول - حق الملكية

تبطل القسمة اذا استحق المقسوم كله او جزء شائع منه ويتعين حينئذ اعادة القسمة فيما بقي منه .

المادة 1053

إنقضاء الشبوع بالقسمة

الباب الاول - حق الملكية

قسمة الفضولي موقوفة على اجازة الشركاء في المال المقسوم قولاً او فعلاً .

المادة 1054

قسمة المهايأة

الباب الاول - حق الملكية

1. قسمة المهايأة :

المهايأة قسمة المنافع وقد تكون زمانية او مكانية ففي الاولى يتناوب الشركاء الانتفاع بجميع المال المشترك مدة تتناسب مع حصة كل منهم وفي الثانية ينتفع كل منهم بجزء معين من العين المشتركة .

المادة 1055

قسمة المهايأة

الباب الاول - حق الملكية

1. يجب تعيين المدة في المهايأة زماناً ولا يلزم في المهايأة مكاناً .

2. يتفق الشركاء على مدة المهايأة ، واذا لم يتفقوا فللمحكمة ان تعيين المدة التي تراها مناسبة حسب طبيعة النزاع والمال المشترك . وتجري القرعة لتعيين البدء في المهايأة زماناً وتعيين المحل في المهايأة مكاناً .

المادة 1056

قسمة المهايأة

الباب الاول - حق الملكية

تخضع احكام قسمة المهايأة من حيث جواز الاحتجاج بها على الغير ومن حيث اهلية المتقاسمين وحقوقهم والتزاماتهم وطرق الاثبات لاحكام عقد الايجار اذا لم تتعارض مع طبيعة هذه القسمة .

المادة 1057

قسمة المهايأة

الباب الاول - حق الملكية

1. للشركاء ان يتفقوا اثناء اجراءات القسمة النهائية على ان يقسم المال الشائع مهايأة بينهم حتى تتم القسمة النهائية .
2. فاذا تعذر اتفاق الشركاء على قسمة المهايأة جاز للمحكمة بناء على طلب احد الشركاء ان تامر بها ولها الاستعانة باهل الخبرة اذا اقتضى الامر ذلك .

المادة 1058

قسمة المهايأة

الباب الاول - حق الملكية

1. اذا طلب القسمة احد اصحاب المال المشترك القابل للقسمة والآخر المهايأة تقبل دعوى القسمة .
2. واذا طلب احدهما المهايأة دون ان يطلب ايها القسمة وامتنع الآخر يجبر على المهايأة .
3. واذا طلب احد الشريكين المهايأة في العين المشتركة التي لا تقبل القسمة وامتنع الآخر يجبر على المهايأة .

المادة 1059

قسمة المهايأة

الباب الاول - حق الملكية

لا تبطل المهايأة بموت احد اصحاب الحصاص او بموتهم جميعاً ويحل ورثة من مات محله .

المادة 1060

الشيوع الاجباري

الباب الاول - حق الملكية

2. الشيوع الاجباري : مع مراعاة ما جاء في المادتين 1043 و 1044 من هذا القانون ليس للشركاء في مال شائع ان يطلبوا قسمته اذا تبين من الغرض الذي خصص له هذا المال انه يجب ان يبقى دائماً على الشيوع .

المادة 1061

ملكية الاسرة

الباب الاول - حق الملكية

الفرع الخامس
ملكية الاسرة
لاعضاء الاسرة الواحدة الذين تجمعهم وحدة العمل او المصلحة ان يتفقوا كتابة على انشاء ملكية الاسرة وتتكون هذه الملكية اما من تركة وراثتها واتفقوا على جعلها كلها او بعضها ملكاً للاسرة واما من اي مال آخر مملوك لهم اتفقوا على ادخاله في هذه الملكية .

المادة 1062

ملكية الاسرة

الباب الاول - حق الملكية

1. يجوز الاتفاق على انشاء ملكية الاسرة لمدة لا تزيد على خمس عشرة سنة على انه يجوز لكل شريك ان يطلب من المحكمة الاذن له في اخراج نصيبه من هذه الملكية . قبل انقضاء الاجل المتفق عليه اذا وجد مبرر قوي لذلك .
2. واذا لم يكن للملكية المذكورة اجل محدد كان لكل شريك ان يخرج نصيبه منها بعد ستة اشهر من يوم اعلان الشركاء برغبته في اخراج نصيبه .

المادة 1063

ملكية الاسرة

الباب الاول - حق الملكية

1. ليس للشركاء ان يطلبوا القسمة ما دامت ملكية الاسرة قائمة ولا يجوز لاي شريك ان يتصرف في نصيبه لاجنبي عن الاسرة الا ب موافقة الشركاء جميعاً .
2. واذا تملك اجنبي عن الاسرة حصة احد الشركاء برضائه او جبراً عليه فلا يكون شريكاً في ملكية الاسرة الا برضائه ورضاء باقى الشركاء .

المادة 1064

ملكية الاسرة

الباب الاول - حق الملكية

1. لاصحاب اغلبية الحصص في ملكية الاسرة ان يعينوا من بينهم واحداً او اكثر لادارة المال المشترك وللمدير ان يدخل على ملكية الاسرة من التغيير في الغرض الذي اعد له المال المشترك ما يحسن به طرق الانتفاع بهذا المال ما لم يكن هناك اتفاق على غير ذلك
2. ويجوز عزل المدير بالطريقة التي عين بها كما يجوز للمحكمة عزله بناء على طلب اي شريك اذا وجد سبب قوي يبرر هذا العزل .

المادة 1065

ملكية الاسرة

الباب الاول - حق الملكية

فيما عدا القواعد السابقة تطبق قواعد الملكية الشائعة وقواعد الوكالة واحكام التركة على ملكية الاسرة .

المادة 1066

ملكية الطبقات والشقق

الباب الاول - حق الملكية

الفرع السادس

ملكية الطبقات والشقق

- اذا تعدد ملاك طبقات البناية او شققها المختلفة فانهم يعدون شركاء في ملكية الارض وملكية اجزاء البناء المعدة للاستعمال المشترك بين الجميع او اي جزء آخر تسجل بهذا الوصل او تقتضي طبيعة البناء ان يكون مشتركاً فيه وتشمل بوجه خاص ما يلي :
1. الاساسات والجدران الرئيسية .
 2. الجدران الفاصلة المشتركة والجدران المعدة للمداخن ولحمل السقف .
 3. مجاري التهوية للمناقع .
 4. ركائز السقوف والقناطر والمداخل والاقنية والاسطح والسلالم واقفاصها والممرات والدهاليز وقواعد الارضيات والمصاعد وغرف البوابين .
 5. اجهزة التدفئة والتبريد وسائر انواع الانابيب والقساطل والمزاريب والمجاري والتركيبات والتمديدات المشتركة كتجهيزات الانارة والمياه وملحقاتها وكل ما يكون تابعاً للبناء الا ما كان منها داخل الطبقة او الشقة .
- كل ذلك ما لم يوجد في سندات الملك او القانون الخاص ما يخالفه .

المادة 1067

ملكية الطبقات والشقق

الباب الاول - حق الملكية

الاجزاء المشتركة من المبنى والمنصوص عليها في المادة السابقة لا تقبل القسمة ويكون نصيب كل مالك فيها بنسبة نصيبه في الدار وليس لاي مالك ان يتصرف في نصيبه مستقلاً عن الجزء الذي يملكه .

المادة 1068

ملكية الطبقات والشقق

الباب الاول - حق الملكية

الحوائط المشتركة بين شقتين تكون ملكيتها مشتركة بين اصحاب هاتين الشقتين اذا لم تكن في عداد القسم المشترك .

المادة 1069

ملكية الطبقات والشقق

الباب الاول - حق الملكية

لكل مالك ان ينتفع بالاجزاء المشتركة فيما اعدت له على الا يحول ذلك كله دون استعمال باقي الشركاء لحقوقهم .

المادة 1070

ملكية الطبقات والشقق

الباب الاول - حق الملكية

1. على كل مالك ان يشترك في تكاليف حفظ الاجزاء المشتركة وصيانتها وادارتها ويكون نصيبه في التكاليف بنسبة قيمة ما يملك في العقار طبقاً لما هو مبين في نظام ادارة البناء وكل مالك يتسبب في زيادة نفقات البناء يكون مسؤولاً عنها .
2. ولا يحق لمالك ان يتخلى عن نصيبه في الاجزاء المشتركة للتخلص من الاشتراك في التكاليف .

المادة 1071

ملكية الطبقات والشقق

الباب الاول - حق الملكية

لا يجوز لاي مالك احداث تعديل في الاجزاء المشتركة بغير موافقة جميع الملاك حتى عند تجديد البناء الا اذا كان التعديل الذي يقوم به من شأنه ان يعود بالنفع على تلك الاجزاء ودون ان يغير من تخصيصها او يلحق الضرر بالملاك الآخرين .

المادة 1072

ملكية الطبقات والشقق

الباب الاول - حق الملكية

1. على صاحب السفل ان يقوم بالاعمال والترميمات اللازمة لمنع سقوط العلو .
2. فاذا امتنع عن القيام بهذه الترميمات فللمحكمة بناء على طلب المتضرر ان تامر باجراء الترميمات اللازمة وللمتضرر الرجوع الى صاحب السفل بما يصيبه من النفقات .

المادة 1073

ملكية الطبقات والشقق

الباب الاول - حق الملكية

1. اذا انهدم البناء وجب على صاحب السفل ان يعيد بناء سفله كما في السابق فاذا امتنع وعمره صاحب العلو باذنه او اذن المحكمة فله الرجوع بحصة صاحب السفل مما انفق .
2. واذا امتنع صاحب السفل وعمره صاحب العلو بدون اذن المحكمة او اذن صاحب السفل فله ان يرجع على صاحب السفل بنصيبه من قيمة البناء وقت التعمير .
3. واما اذا عمر صاحب العلو السفل بدون مراجعة صاحب السفل وثبوت امتناعه فيعتبر صاحب العلو متبرعاً وليس له الرجوع بشئ .
4. ويجوز لصاحب العلو في الحالتين الاوليين ان يمنح صاحب السفل من التصرف والانتفاع حتى يوفيه حقه ويجوز له ايضاً ان يوجد به باذن المحكمة ويستخلص حقه من اجرتة .

المادة 1074

ملكية الطبقات والشقق

الباب الاول - حق الملكية

لا يجوز لصاحب العلو ان يزيد في ارتفاع البناء بحيث يضر بصاحب السفلى.

المادة 1075

اتحاد ملكية الطبقات والشقق

الباب الاول - حق الملكية

اتحاد ملاك الطبقات والشقق :

1. حيثما وجدت ملكية مشتركة لعقار مقسم الى طبقات او شقق جاز للملاك ان يكونوا اتحادا فيما بينهم لادارته وضمنان حسن الانتفاع به .
2. ويجوز ان يكون الغرض من تكوين الاتحاد بناء العقارات او اشتراكها لتوزيع ملكية اجزائها على اعضائه .
3. يخضع الاتحاد في تاليه ونظامه وادارته وصلاحيته وما يتعلق به لاحكام القوانين الخاصة بذلك .

المادة 1076

المنقول

الباب الاول - حق الملكية

الفرع الاول

احراز المباحات

1. المنقول :

من احرز منقولا مباحا لا مالك له بنية تملكه ملكه .

المادة 1077

المنقول

الباب الاول - حق الملكية

1. يصبح المنقول بغير مالك اذا تولى عنه مالكه بقصد التخلي عن ملكيته.
2. وتعتبر الحيوانات غير الليفة بغير مالك ما دامت طليقة وما روض من الحيوانات والف الرجوع الى مكانه المخصص ثم فقد هذه العادة صار بغير مالك .

المادة 1078

المنقول

الباب الاول - حق الملكية

1. الكنوز والمعادن وغيرها التي يعثر عليها في ارض مملوكة لشخص معين تكون مملوكة له وعليه الخمس للدولة .
2. الكنوز والمعادن التي تكتشف في ارض مملوكة للدولة تكون مملوكة لها كلها .
3. اما ان كانت الارض موقوفة وقفا صحيحا فان ما يكتشف يكون لجهة الوقف .
4. تنظم القوانين الخاصة الامور المتعلقة بما ذكر .

المادة 1079

المنقول

الباب الاول - حق الملكية

الحق في صيد البر والبحر واللقطة والاشياء الاثرية تنظمه القوانين الخاصة.

المادة 1080

العقار

الباب الاول - حق الملكية

2. العقار :

1. الاراضي الموات والتي لا مالك لها تكون ملكا للدولة .
2. ولا يجوز تملك هذه الاراضي او وضع اليد عليها بغير اذن من الحكومة وفقا للقوانين .

المادة 1081

العقار

الباب الاول - حق الملكية

1. من احبى او عمر ارضا من الاراضي الموات باذن من السلطة المختصة كان مالكا لها .
2. وللسلطة المختصة ان تاذن باحياء الارض على ان ينتفع بها فقط دون تملكها .

المادة 1082

العقار

الباب الاول - حق الملكية

اذا احبى احد جزءا من ارض اذن له باحيائها وترك باقيها كان مالكا لما احياه دون الباقي الا اذا كان الجزء المتروك وسط الاراضي التي احياها .

المادة 1083

العقار

الباب الاول - حق الملكية

1. تحجير الارض الموات لا يعتبر احياء لها .
2. ومن قام بتحجير ارض لا يملكها الا بانقضاء ثلاث سنوات على هذا التحجير وقيامه باحيائها وحصوله على اذن بالتملك من السلط ة المختصة .

المادة 1084

العقار

الباب الاول - حق الملكية

من حفر بئرا تامة في ارض موات باذن من السلطة المختصة فهو ملكه .

المادة 1085

الضمان

الباب الاول - حق الملكية

الفرع الثاني

كسب الملكية بالخلفية

1. الضمان : المضمونات تملك بالضمان ملكا مستندا الى وقت سببه ، وبشرط ان يكون المحل قابلا لثبوت الملك فيه ابتداء .

المادة 1086

الميراث

الباب الاول - حق الملكية

2. الميراث :

1. يكسب الوارث بطريق الميراث العقارات والمنقولات والحقوق الموجودة في التركة .
2. تعيين الورثة وتحديد انصبتهم في الارث وانتقال التركة يخضع لاحكام الشريعة الاسلامية.
3. حق الانتقال في الاراضي الاميرية وما يتعلق بها ينظمه قانون الانتقال.

المادة 1087

تعيين وصي التركة

الباب الاول - حق الملكية

3. التركة :

احكام التركة :

1. تعيين وصي التركة : اذا لم يعين المورث وصيا لتركته جاز لاحد اصحاب الشأن ان يطلب من المحكمة تعيين وصي يجمع الورثة على اختياره من بينهم او من غيرهم فاذا لم يجمع الورثة على اختيار احد تولت المحكمة اختياره بعد سماع اقوالهم .

المادة 1088

تعيين وصي التركة

الباب الاول - حق الملكية

إذا عين المورث وصيا للتركة وجب على المحكمة بناء على طلب احد اصحاب الشأن تثبيت هذا التعيين .

المادة 1089

تعين وصي التركة

الباب الاول - حق الملكية

1. لمن عين وصيا للتركة ان يتنحى عن مهمته وذلك طبقا لاحكام الوكالة.
2. وللمحكمة بناء على طلب احد نوي الشأن او النيابة العامة او دون طلب ، عزل الوصي وتعيين غيره متى ثبت ما يبرره .

المادة 1090

تعين وصي التركة

الباب الاول - حق الملكية

1. على المحكمة ان تقيد في سجل خاص الاوامر الصادرة بتعيين اوصياء التركة ، او تثبتهم اذا عينهم المورث او بعزلهم او تنازلهم
2. ويكون لهذا القيد اثره بالنسبة لمن يتعامل من الغير مع الورثة بشأن عقارات التركة .

المادة 1091

تعين وصي التركة

الباب الاول - حق الملكية

1. يتسلم وصي التركة اموالها بعد تعيينه ويقوم بتصفيتهها برقابة المحكمة وله ان يطلب اجرا لمهمته تقدره المحكمة .
2. وتتحمل التركة نفقات التصفية ويكون لهذه النفقات امتياز المصروفات القضائية .

المادة 1092

تعين وصي التركة

الباب الاول - حق الملكية

- على المحكمة ان تتخذ عند الاقتضاء جميع ما يلزم للمحافظة على التركة ولها ان تامر بايداع النقود والاوراق المالية والاشياء ذات ال قيمة خزينة المحكمة الكائن في دائرتها اموال التركة حتى تتم التصفية .

المادة 1093

تعين وصي التركة

الباب الاول - حق الملكية

- على وصي التركة ان يصرف من مال التركة :
 1. نفقات تجهيز الميت ونفقات ماتمه .
 2. استصدار امر من المحكمة بصرف نفقة كافية الى الوارث المحتاج على ان لا تتجاوز مقدار ما يصيبه من التركة وبحالة ما اذا كان الدين جزءا منها حتى تنتهي التصفية على ان تحسم النفقة من نصيبه في التركة وتفصل المحكمة في كل نزاع يتعلق بهذا الخصوص .

المادة 1094

تعين وصي التركة

الباب الاول - حق الملكية

1. لا يجوز للدائنين من وقت تعيين وصي التركة ان يتخذوا اي اجراء على التركة ولا الاستمرار في اي اجراء اتخذوه الا في مواجهة وصي التركة .
2. وتقف جميع الاجراءات التي اتخذت ضد المورث حتى تتم تسوية جميع ديون التركة متى طلب احد نوي الشأن ذلك .

المادة 1095

تعين وصي التركة

الباب الاول - حق الملكية

- لا يجوز للوارث قبل ان يتسلم حجة ببيان نصيبه في صافي التركة ان يتصرف في مال التركة ولا يجوز له ان يستأدي ما للتركة من ديون او ان يجعل دينه عليه قاصدا بدين عليها .

المادة 1096

تعين وصي التركة

الباب الاول - حق الملكية

1. على وصي التركة ان يتخذ جميع الاجراءات للمحافظة على اموالها وان يقوم بما يلزم من اعمال الادارة وان ينوب عن التركة في الدعاوى وان يستوفي ما لها من ديون .
2. ويكون وصي التركة مسؤولا مسئولية الوكيل الماجور حتى اذا لم يكن ماجورا وللمحكمة ان تطالبه بتقديم حساب عن ادارته في م واعد محددة.

المادة 1097

تعيين وصي التركة

الباب الاول - حق الملكية

1. على وصي التركة ان يوجه لدائنيها ومدينيها دعوة بتقديم بيان بما لهم من حقوق وما عليهم من ديون خلال شهر من تاريخ نشر ه ذا التكليف.
2. ويجب ان يلصق التكليف على لوحة المحكمة الكائن في دائرتها آخر موطن للمورث والمحكمة التي تقع في دائرتها اعيان التركة وان ينشر في احدى الصحف اليومية .

المادة 1098

تعيين وصي التركة

الباب الاول - حق الملكية

1. على وصي التركة ان يودع المحكمة التي صدر منها قرار تعيينه خلال ثلاثة اشهر من تاريخ التعيين بيانا بما للتركة وما عليها و تقدير قيمة هذه الاموال وعليه اخطار نوي الشأن بهذا الايداع بكتاب مضمون .
2. ويجوز له ان يطلب من المحكمة مد هذا الميعاد اذا وجد ما يبرر ذلك .

المادة 1099

تعيين وصي التركة

الباب الاول - حق الملكية

- لوصي التركة ان يستعين في تقدير اموال التركة وجردها بخبير وان يثبت ما تكشف عنه اوراق المورث وما يصل الى علمه عنها و على الورثة ان يبلغوه بكل ما يعرفونه من ديون التركة وحقوقها .

المادة 1100

تعيين وصي التركة

الباب الاول - حق الملكية

- يعاقب بعقوبة اساءة الامانة كل من استولى غشا على شيء من مال التركة ولو كان وارثا .

المادة 1101

تعيين وصي التركة

الباب الاول - حق الملكية

- كل منازعة في صحة الجرد ترفع بدعوى امام المحكمة المختصة خلال ثلاثين يوما من تاريخ ايداع البيان .

المادة 1102

تسوية ديون التركة

الباب الاول - حق الملكية

2. تسوية ديون التركة :

1. بعد انقضاء الميعاد المحدد للمنازعة في بيان وصي التركة يقوم بعد استئذان المحكمة بوفاء الديون التي لم يقم في شأنها نزاع.
2. اما الديون المتنازع فيها فتسوى بعد الفصل في صحتها نهائيا .

المادة 1103

تسوية ديون التركة

الباب الاول - حق الملكية

على وصي التركة في حالة اعسار التركة او احتمال اعسارها ان يقف تسوية اي دين ولو لم يقم في شأنه نزاع حتى يفصل نهائيا في جميع المنازعات المتعلقة بديون التركة .

المادة 1104

تسوية ديون التركة

الباب الاول - حق الملكية

1. يقوم وصي التركة بوفاء ديونها مما يحصله من حقوقها وما تشتمل عليه من نقود ومن ثمن ما فيها من منقول فان لم يف فمن ثمن ما فيها من عقار .

2. وتباع منقولات التركة وعقاراتها بالمزاد وطبقا للاجراءات والمواعيد المنصوص عليها في البيوع الجبرية من قانون الاجراء الا اذا اتفق الورثة على طريقة اخرى .

3. فاذا كانت التركة معسرة فانه يجب موافقة جميع الدائنين ، وللورثة في جميع الاحوال حق دخول المزاد .

المادة 1105

تسوية ديون التركة

الباب الاول - حق الملكية

للمحكمة بناء على طلب جميع الورثة ان تحكم بحلول الدين المؤجل وبتعيين المبلغ الذي يستحقه الدائن .

المادة 1106

تسوية ديون التركة

الباب الاول - حق الملكية

يجوز لكل وارث بعد توزيع الديون المؤجلة ان يدفع القدر الذي اختص به قبل حلول الاجل.

المادة 1107

تسوية ديون التركة

الباب الاول - حق الملكية

لا يجوز للدائنين الذين لم يستوفوا حقوقهم لعدم ثبوتها في بيان وصي التركة ولم تكن لهم تامينات على اموال التركة ان يرجعوا على من كسب بحسن نية حقا عينيا على تلك الاموال ولهم الرجوع على الورثة في حدود ما عاد عليهم من التركة .

المادة 1108

تسوية ديون التركة

الباب الاول - حق الملكية

يتولى وصي التركة بعد تسوية ديونها تنفيذ وصايا المورث وغيرها من التكليف .

المادة 1109

تسليم اموال التركة وقسمتها

الباب الاول - حق الملكية

3. تسليم اموال التركة وقسمتها : بعد تنفيذ التزامات التركة يؤول ما بقي من اموالها الى الورثة كل بحسب نصيبه الشرعي او بحسب نصيبه القانوني .

المادة 1110

تسليم اموال التركة وقسمتها

الباب الاول - حق الملكية

1. يسلم وصي التركة الى الورثة ما آل اليهم من اموالها .

2. ويجوز للورثة بمجرد انقضاء الميعاد المحدد للمنازعات المتعلقة بجرد التركة المطالبة باستلام الاشياء والنقود التي لا تستلزمها ال تصفية او بعضها وذلك بصفة مؤقتة مقابل تقديم كفالة او بدونها .

المادة 1111

تسليم اموال التركة وقسمتها

الباب الاول - حق الملكية

بناء على طلب احد الورثة او ذي المصلحة تصدر المحكمة حجة بحصر الورثة وبيان نصيب كل منهم في ارثه الشرعي و حقه الانتقالي .

المادة 1112

تسليم اموال التركة وقسمتها

الباب الاول - حق الملكية

لكل وارث ان يطلب من وصي التركة ان يسلمه نصيبه في الارث مفرزا الا اذا كان هذا الوارث ملزما بالبقاء في الشيوخ بناء على ات فاق او نص في القانون .

المادة 1113

تسليم اموال التركة وقسمتها

الباب الاول - حق الملكية

1. اذا كان طلب القسمة مقبولا يقوم وصي التركة باجراء القسمة على الا تصبح هذه القسمة نهائية الا بعد موافقة جميع الورثة .
2. وعلى وصي التركة اذا لم ينعقد اجماعهم على القسمة ان يطلب من المحكمة اجراءها وفقا لاحكام القانون وتحسم نفقات دعوى القسمة من انصبااء الورثة .

المادة 1114

تسليم اموال التركة وقسمتها

الباب الاول - حق الملكية

تسري على قسمة التركة القواعد المقررة في القسمة كما تسري عليها الاحكام الآتية :

المادة 1115

تسليم اموال التركة وقسمتها

الباب الاول - حق الملكية

اذا كان بين اموال التركة ما يستغل زراعي او صناعيا او تجاريا ويعتبر وحدة اقتصادية قائمة بذاتها ولم يتفق الورثة على استمرار العمل فيها ولم يتعلق بها حق الغير وجب تخصيصه بكامله لمن يطلبه من الورثة اذا كان اقدرهم على الاضطلاع به بشرط تحديد قيمته وحسبها من نصيبه في التركة فاذا تساوت قدرة الورثة على الاضطلاع به خصص لمن يعطي من بينهم اعلى قيمة بحيث لا تقل عن ثمن المثل .

المادة 1116

تسليم اموال التركة وقسمتها

الباب الاول - حق الملكية

اذا اختص احد الورثة عند قسمة التركة بدين لها فان باقي الورثة لا يضمنون له المدين اذا هو افلس او اعسر بعد القسمة الا اذا اتفق على غير ذلك .

المادة 1117

تسليم اموال التركة وقسمتها

الباب الاول - حق الملكية

تصح الوصية بقسمة اعيان التركة على ورثة الموصي بحيث يعين لكل وارث او لبعض الورثة قدر نصيبه فان زادت قيمة ما عين لا حدهم على استحقاقه في التركة كانت الزيادة وصية .

المادة 1118

تسليم اموال التركة وقسمتها

الباب الاول - حق الملكية

يجوز الرجوع في القسمة المضافة الى ما بعد الموت وتصبح لازمة بوفاة الموصي .

المادة 1119

تسليم اموال التركة وقسمتها

الباب الاول - حق الملكية

اذا لم تشمل القسمة جميع اموال المورث وقت وفاته فان الاموال التي لم تدخل في القسمة تؤول شائعة الى الورثة طبقا لقواعد الميراث .

المادة 1120

تسليم اموال التركة وقسمتها

الباب الاول - حق الملكية

إذا مات قبل وفاة المورث واحد أو أكثر من الورثة المحتملين الذين دخلوا في القسمة فإن الحصة المفترزة التي وقعت في نصيب من ماتت أو تؤول شائعة إلى باقي الورثة طبقاً لقواعد الميراث .

المادة 1121

تسليم اموال التركة وقسمتها

الباب الاول - حق الملكية

تسري في القسمة المضافة إلى ما بعد الموت احكام القسمة عامة ما عدا احكام الغبن .

المادة 1122

تسليم اموال التركة وقسمتها

الباب الاول - حق الملكية

إذا لم تشمل القسمة ديون التركة أو شملتها ولكن لم يوافق الدائنون على هذه القسمة جاز لاي وارث عند عدم الاتفاق مع الدائنين ان يطلب من المحكمة اجراء القسمة وتسوية الديون وللمحكمة ان ترتب لكل دائن تاميناً على اموال التركة او على اي عقار او منقول منه ا على ان تراعي بقدر الامكان القسمة التي اوصى بها المورث والاعتبارات التي بنيت عليها .

المادة 1123

أحكام التركات التي لم تصف

الباب الاول - حق الملكية

4. احكام التركات التي لم تصف : اذا لم تكن التركة قد صفيت وفقاً للاحكام السابقة جاز لدائني التركة العاديين ان ينفذوا بحقوقهم او بما اوصى به لهم على عقارات التركة التي حصل التصرف فيها او التي رتب عليها حقوق عينية لصالح الغير ، اذا اوقعوا عليها حجزاً لقاء ديونهم قبل تسجيل التصرفات .

المادة 1124

أحكام التركات التي لم تصف

الباب الاول - حق الملكية

تراجعى في المواد السابقة من هذا الفصل احكام قانون الايتام الاردني ونظام التركات واموال الايتام .

المادة 1125

الوصية

الباب الاول - حق الملكية

4. الوصية:

1. الوصية تصرف في التركة مضاف إلى ما بعد الموت .

2. ويكسب الموصى له بطريق الوصية المال الموصى به .

المادة 1126

الوصية

الباب الاول - حق الملكية

تسري على الوصية احكام الشريعة الاسلامية والنصوص التشريعية المستمدة منها .

المادة 1127

الوصية

الباب الاول - حق الملكية

لا تسمع عند الانكار دعوى الوصية او الرجوع عنها بعد وفاة الموصي الا اذا وجدت اوراق رسمية محررة بخط المتوفى وعليةا ام ضاؤه او كانت ورقة الوصية او الرجوع عنها مصدقا على توقيع الموصي عليها .

المادة 1128

الوصية

الباب الاول - حق الملكية

1. كل عمل قانوني يصدر من شخص في مرض الموت ويكون مقصودا به التبرع يعتبر تصرفا مضافا الى ما بعد الموت وتسري عليه احكام الوصية ايا ما كانت التسمية التي تعطى له .
2. وعلى ورثة المتصرف ان يثبتوا بجميع الطرق ان التصرف قد صدر من مورثهم وهو في مرض الموت . ولا يحتج على الورثة بسند التصرف الا اذا كان ثابت التاريخ ثبوتا رسميا.
3. فاذا اثبت الورثة ان التصرف صدر من مورثهم في مرض الموت اعتبر التصرف صادرا على سبيل التبرع ما لم يثبت من صدر له التصرف غير ذلك او وجدت احكام خاصة تخالفه .

المادة 1129

الوصية

الباب الاول - حق الملكية

اذا تصرف شخص لآخر ورثته واحتفظ بحيازة العين التي تصرف فيها وبحقه في الانتفاع بها مدى حياته . اعتبر التصرف مضافا الى ما بعد الموت وتسري عليه احكام الوصية ما لم يقم دليل يخالف ذلك .

المادة 1130

الوصية

الباب الاول - حق الملكية

1. لا يحتج بالوصية الا اذا سجلت في دائرة التسجيل .
2. ويرجع اثر التسجيل الى تاريخ وفاة الموصي بالنسبة الى الورثة وتاريخ التسجيل بالنسبة الى الغير .

المادة 1131

الاتصال بال عقار

الباب الاول - حق الملكية

الفرع الثالث

انتقال الملكية بين الاحياء

اولا : الاتصال :

1 . الاتصال بالعقار :

أ . الاتصال بفعل الطبيعة : الطمي الذي ياتي به النهر او السيل الى ارض احد يكون ملكا له .

المادة 1132

الاتصال بال عقار

الباب الاول - حق الملكية

1. يجوز لمالك الارض التي تتحول عن مكانها بسبب حادث وقع قضاء ان يطالب بها اذا تحققت معرفتها ويضمن صاحب الارض اكثر قيمة ، لصاحب الارض الاقل قيمة قيمتها ويمتلكها .
2. ولا تسمع دعوى المطالبة بها بعد مضي سنة على وقوع الحادث .

المادة 1133

الاتصال بال عقار

الباب الاول - حق الملكية

الجزر الكبيرة والصغيرة التي تتكون بصورة طبيعية في مجرى الانهر او مجاري المياه تعتبر جزءاً من املاك الدولة الخاصة .

المادة 1134

الاتصال بال عقار

الباب الاول - حق الملكية

الجزر الكبيرة والصغيرة التي تتكون داخل البحيرات وكذلك طمي البحيرات والبحر تعتبر من املاك الدولة الخاصة .

المادة 1135

الاتصال بال عقار

الباب الاول - حق الملكية

الاراضي التي ينكشف عنها البحر او البحيرات او الغدران او المستنقعات التي لا مالك لها تكون ملكاً للدولة .

المادة 1136

الاتصال بال عقار

الباب الاول - حق الملكية

إذا اتخذ نهر مجرى جديداً كان لأصحاب الأراضي المجاورة للمجرى القديم حق اخذ هذا المجرى ببديل المثل كل في الجزء الذي يقع امام ارضه حتى خط مفترض في وسط المجرى ويوزع ثمن المجرى القديم على اصحاب الارض التي شغلها المجرى الجديد كل بنسبة ما فقد من ارضه .

المادة 1137

الاتصال بالعقار

الباب الاول - حق الملكية

ب . الاتصال بفعل الانسان : كل بناء او غرس او عمل قائم على الارض يعتبر ان مالك الارض قد اقامه على نفقته وانه يخصه ما لم يقع الدليل على عكس ذلك .

المادة 1138

الاتصال بالعقار

الباب الاول - حق الملكية

إذا بذر اجنبي في ارض الغير بدون اذنه كان لمالك الارض الخيار بين ان يملك البذر بمثله وبين ان يترك الارض بيد الاجنبي حتى الحصاد باجر مثله .

المادة 1139

الاتصال بالعقار

الباب الاول - حق الملكية

إذا بنى مالك الارض على ارضه بمواد مملوكة لغيره او بنىها بحبوب غيره بدون اذنه فان كانت المواد قائمة وطلب صاحبها استردادها وجب على صاحب الارض اعادتها اليه واما ان كانت هالكة او مستهلكة فيجب عليه دفع قيمتها لأصحابها . وفي كلتا الحالتين على صاحب الارض ان يدفع تعويضاً ان كان له وجه .

المادة 1140

الاتصال بالعقار

الباب الاول - حق الملكية

إذا احدث شخص بناء او غراساً او منشآت اخرى بمواد من عنده على ارض يعلم انها مملوكة لغيره دون رضاء صاحبها كان لهذا ان يطلب قلع المحدثات على نفقة من احدثها . فاذا كان القلع مضرراً بالارض فله ان يملك المحدثات بقيمتها مستحقة للقلع .

المادة 1141

الاتصال بالعقار

الباب الاول - حق الملكية

إذا احدث شخص بناء او غراساً او منشآت اخرى بمواد من عنده على ارض مملوكة لغيره بزعم سبب شرعي فان كانت قيمة المحدثات قائمة اكثر من قيمة الارض كان للمحدث ان يملك بثمن مثلها وإذا كانت قيمة الارض لا تقل عن قيمة المحدثات كان لصاحب الارض ان يملكها بقيمتها قائمة .

المادة 1142

الاتصال بالعقار

الباب الاول - حق الملكية

إذا احدث شخص منشآت بمواد من عنده على ارض غيره باذنه فان لم يكن بينهما اتفاق على مصير ما احدثه فلا يجوز لصاحب الارض ان يطلب قلع المحدثات . ويجب عليه اذا لم يطلب صاحب المحدثات قلعها ، ان يؤدي اليه قيمتها قائمة .

المادة 1143

الاتصال بالعقار

الباب الاول - حق الملكية

إذا احدث شخص غراساً او منشآت اخرى بمواد مملوكة لغيره على ارض احد ، فليس لمالك المواد ان يطلب استردادها وانما له ان يرجع بالتعويض على المحدث ، كما ان له ان يرجع على صاحب الارض بما لا يزيد عما هو باق في ذمته للمحدث من قيمة تلك المحدثات .

المادة 1144

الاتصال بال عقار

الباب الاول - حق الملكية

اذا بنى احد اصحاب الحصص لنفسه في الملك المشترك القابل للقسمة بدون اذن الآخرين ثم طلب الآخرون القسمة يقسم فان اصاب ذلك البناء حصة بانيه ملكه وان اصاب حصة الآخر يكلف الباني بالهدم .

المادة 1145

الاتصال بالمنقول

الباب الاول - حق الملكية

2. الاتصال بالمنقول : اذا اتصل منقولان لمالكين مختلفين بحيث لا يمكن فصلهما دون تلف ولم يكن هناك اتفاق بين المالكين قضت ا لمحكمة في النزاع مسترشدة بالعرف وقواعد العدالة مع مراعاة الضرر الذي وقع وحالة الطرفين وحسن نية كل منهما .

المادة 1146

العقد

الباب الاول - حق الملكية

ثانيا : العقد : تنتقل الملكية وغيرها من الحقوق العينية في المنقول والعقار بالعقد متى استوفى اركانه وشروطه طبقاً لاحكام القانون .

المادة 1147

العقد

الباب الاول - حق الملكية

لا تنتقل ملكية المنقول غير المعين بنوعه الا بافرازه طبقاً للقانون .

المادة 1148

العقد

الباب الاول - حق الملكية

لا تنتقل الملكية ولا الحقوق العينية الاخرى بين المتعاقدين وفي حق الغير الا بالتسجيل وفقاً لاحكام القوانين الخاصة به .

المادة 1149

العقد

الباب الاول - حق الملكية

التعهد بنقل ملكية عقار يقتصر على الالتزام بالضمان اذا اخل احد الطرفين بتعهدده سواء اكان التعويض قد اشترط في التعهد ام لم يشترط .

المادة 1150

الشفعة

الباب الاول - حق الملكية

ثالثا : الشفعة :

الشفعة هي حق تملك العقار المبيع او بعضه ولو جبراً على المشتري بما قام عليه من الثمن والنفقات .

المادة 1151

الشفعة

الباب الاول - حق الملكية

يثبت الحق في الشفعة :

1. للشريك في نفس المبيع .
2. للخليط في حق المبيع .
3. للجار الملاصق .

المادة 1152

الشفعة

الباب الاول - حق الملكية

1. إذا اجتمعت اسباب الشفعة قدم الشريك في نفس العقار ثم الخليط في حق المبيع ثم الجار الملاصق .
2. ومن ترك من هؤلاء الشفعة او سقط حقه فيها انتقلت الى من يليه في الرتبة .

المادة 1153

الشفعة

الباب الاول - حق الملكية

1. إذا اجتمع الشفعة من درجة واحدة كانت الشفعة بينهم بالتساوي .
2. وإذا اجتمع الخطاء قدم الاخص على الاعم .

المادة 1154

الشفعة

الباب الاول - حق الملكية

إذا اشترى شخص عيناً تجوز الشفعة فيها ثم باعها من آخر قبل اخذها بالشفعة فللشفيع اخذها بالثمن الذي قام على المشتري الاول وللا مشتري الثاني ان يسترد الفرق من المشتري الاول ان وجد .

المادة 1155

الشفعة

الباب الاول - حق الملكية

1. تثبت الشفعة بعد البيع الرسمي مع قيام السبب الموجب لها .
2. وتعتبر الهبة بشرط العوض في حكم البيع .

المادة 1156

الشفعة

الباب الاول - حق الملكية

يشترط في البيع الذي تثبت فيه الشفعة ان يكون عقاراً مملوكاً او منقولاً في نطاق الاحكام التي يقضي بها القانون .

المادة 1157

الشفعة

الباب الاول - حق الملكية

يشترط في العقار المشفوع به ان يكون مملوكاً للشفيع وقت شراء العقار المشفوع .

المادة 1158

الشفعة

الباب الاول - حق الملكية

إذا تثبتت الشفعة فلا تبطل بموت البائع او المشتري او الشفيع .

المادة 1159

الشفعة

الباب الاول - حق الملكية

لا شفعة :

1. في الوقف ولا له .
2. فيما ملك بهبة بلا عوض مشروط فيها او صدقة او ارث او وصية .
3. في البناء والشجر المبيع قصداً بغير الارض القائم عليها او في البناء والشجر القائمين على ارض محكرة او على الاراضي الامية رية .
4. في الاراضي الاميرية التي تحت يد المستحقين لمنفعتها .
5. فيما تجري قسمته من العقارات .

المادة 1160

الشفعة

الباب الاول - حق الملكية

الشفعة لا تقبل التجزئة فليس للشفيع ان ياخذ بعض العقار جبراً على المشتري الا اذا تعدد المشترون واتحد البائع فللشفيع ان ياخذ نصيب بعضهم ويترك الباقي .

المادة 1161

الشفعة

الباب الاول - حق الملكية

لا تسمع دعوى الشفعة :

1. اذا تم البيع بالمزاد العلني وفقاً لاجراءات رسمها القانون .
2. اذا وقع البيع بين الاصول والفروع او بين الزوجين او بين الاقارب حتى الدرجة الرابعة او بين الاصهار حتى الدرجة الثانية .
3. اذا نزل الشفيع عن حقه في الشفعة صراحة او دلالة .

المادة 1162

اجراءات الشفعة

الباب الاول - حق الملكية

أ . اجراءات الشفعة :

1. على من يريد الاخذ بالشفعة ان يرفع الدعوى في خلال ثلاثين يوماً من تاريخ علمه بتسجيل البيع واذا اخرها بدون عنر شرعي سد قط حقه في الشفعة .
2. على انه لا تسمع دعوى الشفعة بعد مرور سنة اشهر من تاريخ التسجيل .

المادة 1163

اجراءات الشفعة

الباب الاول - حق الملكية

1. ترفع دعوى الشفعة على المشتري لدى المحكمة المختصة .
2. وتفصل في كل نزاع يتعلق بالثمن الحقيقي للعقار المشفوع ولها ان تمهل الشفيع شهراً لدفع ما تطلب منه دفعه والا بطلت شفيعته .

المادة 1164

اجراءات الشفعة

الباب الاول - حق الملكية

يثبت الملك للشفيع في البيع بقضاء المحكمة او بتسليمه من المشتري بالتراضي وذلك مع مراعاة قواعد التسجيل .

المادة 1165

آثار الشفعة

حق الملكية -الباب الاول

ب. آثار الشفعة :

1. تملك العقار المشفوع قضاء او رضاء يعتبر شراء جديداً يثبت به خيار الرؤية والعيب للشفيع وان تنازل المشتري عنهما .
2. ولا يحق للشفيع الانتفاع بالاجل الممنوح للمشتري في دفع الثمن الا برضاء البائع .
3. واذا استحق العقار للغير بعد اخذه بالشفعة فللشفيع ان يرجع بالثمن على من اداه اليه من البائع او المشتري .

المادة 1166

آثار الشفعة

الباب الاول - حق الملكية

1. اذا زاد المشتري في العقار المشفوع شيئاً من ماله او بنى او غرس فيه اشجارا قبل دعوى الشفعة ، فالشفيع مخير بين ان يترك ال شفعة وبين ان يملك العقار بثمنه مع قيمة الزيادة او ما احدث من البناء او الغراس .
2. واما اذا كانت الزيادة او البناء او الغراس بعد الدعوى فللشفيع ان يترك الشفعة او ان يطلب الازالة ان كان لها محل او الابقاء مع دفع قيمة الزيادة او ما احدث مقلوعاً .

المادة 1167

آثار الشفعة

الباب الاول - حق الملكية

1. للشفيح ان ينقض جميع تصرفات المشتري حتى ولو وقف العقار المشفوع او جعله محل عبادة .
2. ولا يسري في حقه اي رهن رسمي او اي حق امتياز رتبه المشتري او رتب ضده على العقار المشفوع اذا كان قد تم بعد اقامة دعوى الشفعة وتبقى للدائنين حقوقهم على ثمن العقار .

المادة 1168

حق الاولوية

الباب الاول - حق الملكية

رابعا :

الاولوية :

حق الاولوية في الاراضي الاميرية التي جرى فراغها يكون ببديل المثل عند الطلب على الترتيب الآتي :

1. للشريك في الارض .
2. للخليط .
3. للمحتاج من اهل القرية التي تقع في نطاقها الارض .

المادة 1169

حق الاولوية

الباب الاول - حق الملكية

تثبت الاولوية بعد الفراغ الرسمي .

المادة 1170

حق الاولوية

الباب الاول - حق الملكية

تسري على حق الاولوية الاحكام الواردة في باب الشفعة من هذا القانون حيثما كان ذلك ممكناً.

المادة 1171

الحيازة

الباب الاول - حق الملكية

خامسا : الحيازة :

1. الحيازة سيطرة فعلية من الشخص بنفسه او بواسطة غيره على شيء او حق يجوز التعامل فيه .
2. ويكسب غير المميز الحيازة عن طريق من ينوب عنه نيابة قانونية .
3. لا تقوم الحيازة على عمل ياتي به الشخص على انه مجرد اباحة او عمل يتحملة الغير على سبيل التسامح .

المادة 1172

الحيازة

الباب الاول - حق الملكية

اذا اقترنت الحيازة باكراه او حصلت خفية او كان فيها لبس فلا يكون لها اثر تجاه من وقع عليه الاكراه او اخفيت عنه الحيازة او التبدس عليه امرها الا من الوقت الذي تزول فيه هذه العيوب .

المادة 1173

الحيازة

الباب الاول - حق الملكية

1. تعتبر الحيازة مستمرة من بدء ظهورها باستعمال الشيء او الحق استعمالاً اعتيادياً وبصورة منتظمة .
2. يحق لمن يدعي بالتقادم ان يستند الى حيازة الشخص الذي اتصل منه العقار اليه .
3. ولا يجوز للمستاجر والمنتفع والمودع لديه والمستعير او ورثتهم الادعاء بمرور الزمان .

المادة 1174

الحيازة

الباب الاول - حق الملكية

تنتقل الحيازة من الحائز الى غيره اذا اتفقا على ذلك وكان في استطاعة من انتقلت اليه الحيازة ان يسيطر على الشيء او الحق محل الحيازة ولو لم يتم تسليمه .

المادة 1175

الحيازة

الباب الاول - حق الملكية

1. اذا تنازع اشخاص متعددون على حيازة شيء او حق واحد اعتبر بصفة مؤقتة ان حائزه هو من له الحيازة المادية الا اذا اثبت انه قد حصل على هذه الحيازة بطريقة معيبة .
2. تبقى الحيازة محتفظة بصفاتها التي بدأت بها وقت كسبها ما لم يقم دليل على عكس ذلك .

المادة 1176

الحيازة

الباب الاول - حق الملكية

يعد حسن النية من يجوز الشيء ، وهو يجهل انه يعتدي على حق الغير . ويفترض حسن النية ، ما لم يقم الدليل على غيره .

المادة 1177

الحيازة

الباب الاول - حق الملكية

1. لا تزول صفة حسن النية لدى الحائز الا من الوقت الذي يصبح فيه عالماً ان حيازته اعتداء على حق الغير .
2. كما يزول حسن النية من وقت اعلان الحائز بعيوب حيازته في صحيفة الدعوى .
3. ويعد سعي النية من اغتصب بالاكراه الحيازة من غيره .

المادة 1178

الحيازة

الباب الاول - حق الملكية

تزول الحيازة اذا تخلى الحائز عن سيطرته الفعلية على الشيء او الحق او فقدها باية طريقة اخرى .

المادة 1179

الحيازة

الباب الاول - حق الملكية

1. لا تنقضي الحيازة اذا حال دون مباشرة السيطرة الفعلية على الشيء او الحق مانع وقتي .
2. ولا تسمع الدعوى بها اذا استمر هذا المانع سنة كاملة وكان ناشئاً من حيازة جديدة وقعت رغم ارادة الحائز او دون علمه .
3. وتحسب السنة من الوقت الذي بدأت فيه الحيازة الجديدة اذا كانت ظاهرة ومن وقت علم الحائز الاول اذا بدأت خفية . واذا وجد ما نع جوهرى من اقامة الدعوى تحسب السنة من وقت القدرة على اقامتها.

المادة 1180

الحيازة

الباب الاول - حق الملكية

إذا اقام الحائز دعوى رفع اليد لاسترداد حيازته فله ان يطلب منع المدعى عليه من انشاء ابنية او غرس اشجار في العقار المتنازع فيه ه اثناء قيام الدعوى بشرط ان يقدم تامينات كافية لضمان ما قد يصيب المدعى عليه من الضرر اذا ظهر ان المدعي غير محق في دعواه .

المادة 1181

مرور الزمان المكسب
الباب الاول - حق الملكية

آثار الحيازة

1. مرور الزمان المكسب : من حاز منقولاً او عقاراً غير مسجل في دائرة التسجيل باعتباره ملكاً له او حاز حقاً عينياً على منقول ، ا حقاً عينياً غير مسجل على عقار ، واستمرت حيازته دون انقطاع خمس عشرة سنة فلا تسمع عليه عند الإنكار دعوى الملك او دعوى الحق العيني من احد ليس بذي عذر شرعي .

المادة 1182

مرور الزمان المكسب
الباب الاول - حق الملكية

1. اذا وقعت الحيازة على عقار او حق عيني عقاري وكان غير مسجل في دائرة التسجيل واقتترنت الحيازة بحسن النية واستندت في الوقت ذاته الى سبب صحيح فان المدة التي تمنع من سماع الدعوى تكون سبع سنوات .
2. والسبب الصحيح هو سنداً وحادث يثبت حيازة العقار باحدى الوسائل التالية :
أ . الاستيلاء على الاراضي الموات .
ب . انتقال الملك بالارث او الوصية .
ج . الهبة بين الاحياء بعوض او بغير عوض .
د . الفراغ او البيع الرسمي او العادي .

المادة 1183

مرور الزمان المكسب
الباب الاول - حق الملكية

1. لا تسمع دعوى اصل الوقف مع التمكن وعدم العذر الشرعي على من كان واضعاً يده على عقار متصرفاً فيه تصرف المالك بلا منازعة او انقطاع مدة ست وثلاثين سنة .
2. ولا يجوز تملك الاموال والعقارات المملوكة للدولة او الهيئات العامة التابعة لها وكذلك اموال وعقارات الاوقاف الخيرية والعقارات المتروكة والمحمية او كسب اي حق عيني عليها بمرور الزمن .

المادة 1184

مرور الزمان المكسب
الباب الاول - حق الملكية

1. لا تسمع دعوى الملك المطلق ولا دعوى الارث او الوقف الذري على واضع اليد على العقار اذا انقضت على وضع يده ويد من ان تقل منه العقار اليه بشراء او هبة او وصية او ارث او غير ذلك المدة المحددة لمنع سماع الدعوى .
2. ويعتبر وضع اليد اذا كان قائماً مع ثبوته في وقت سابق قرينة على قيامه بين الزمنين ما لم يقد دليل ينفيه .

المادة 1185

مرور الزمان المكسب
الباب الاول - حق الملكية

ليس لاحد ان يتمسك بمرور الزمان المانع من سماع دعوى الملك المطلق اذا كان واضعاً يده على عقار بسند غير سندات التملك وليس له ان يغير بنفسه سبب وضع يده ولا الاصل الذي يقوم عليه .

المادة 1186

مرور الزمان المكسب
الباب الاول - حق الملكية

لا يسري مرور الزمان المانع من سماع دعوى الملك كلما حال بين صاحب الحق والمطالب بحقه عذر شرعي .

المادة 1187

مرور الزمان المكسب

الباب الاول - حق الملكية

لا ينقطع مرور الزمان برفع اليد عن العقار متى اعادها صاحبها او رفع دعواه باعادتها خلال سنة .

المادة 1188

مرور الزمان المكسب

الباب الاول - حق الملكية

تسري قواعد التقادم المسقط على التقادم المكسب فيما يتعلق بحساب المدة ووقف التقادم وانقطاعه والتمسك به امام القضاء والتنازل عنه والاتفاق على تعديل المدة وذلك بالقدر الذي لا تتعارض فيه هذه القواعد مع طبيعة التقادم المكسب ومع مراعاة الاحكام السابقة .

المادة 1189

حيازة المنقول

الباب الاول - حق الملكية

2. حيازة المنقول :

1. لا تسمع دعوى الملك على من حاز منقولاً او حقاً عينياً على منقول او سنداً لحامله وكانت حيازته تستند الى سبب صحيح وحسن نية .

2. وتقوم الحيازة بذاتها قرينة على الملكية ما لم يثبت غير ذلك .

المادة 1190

حيازة المنقول

الباب الاول - حق الملكية

1. استثناء من احكام المادة السابقة يجوز لمالك المنقول او السند لحامله اذا كان قد فقده او سرق منه او غصب ان يسترده ممن حازه بحسن نية خلال ثلاث سنوات من تاريخ فقده او سرقة او غصبه وتسري على الرد احكام المنقول المغصوب .

2. فاذا كان من يوجد الشيء المسروق او الضائع او المغصوب في حيازته قد اشتراه بحسن نية في سوق او في مزاد علني او اشتراه ممن يتجر في مثله فان له ان يطلب ممن يسترد هذا الشيء ان يعجل له الثمن الذي دفعه .

المادة 1191

تملك الثمار بالحيازة بحسن نية

الباب الاول - حق الملكية

3. تملك الثمار بالحيازة : يملك الحائز حسن النية ما قبضه من الثمار والمنافع مدة حيازته .

المادة 1192

تملك الثمار بالحيازة بحسن نية

الباب الاول - حق الملكية

1. يكون الحائز سيء النية مسؤولاً عن جميع الثمار التي يقبضها والتي قصر في قبضها من وقت ان يصبح سيء النية .

2. ويجوز له ان يسترد ما انفقه في انتاج هذه الثمار .

المادة 1193

استرداد النفقات

الباب الاول - حق الملكية

4. استرداد النفقات :

1. على المالك الذي يرد اليه ملكه ان يؤدي الى الحائز جميع ما انفقه من النفقات الضرورية اللازمة لحفظ العين من الهلاك .

2. اما المصروفات النافعة فتسري في شأنها احكام المادتين 1141 ، 1143 من هذا القانون .

3. ولا يلتزم المالك برد النفقات الكمالية ، ويجوز للحائز ان ينتزع ما اقامه بهذه النفقات على ان يعيد الشيء الى حالته الاولى ، ولما لك ان يستقيها لقاء قيمتها مستحقة الازالة .

المادة 1194

استرداد النفقات

الباب الاول - حق الملكية

اذا تلقى شخص الحيازة من مالك او حائز سابق واثبت انه ادى الى سلفه ما انفقه من نفقات فله ان يطالب بها سلفه او المسترد .

المادة 1195

المسؤولية عن الهلاك

الباب الاول - حق الملكية

5. المسؤولية عن الهلاك :

1. اذا انتفع الحائز حسن النية بالشيء معتقداً ان ذلك من حقه فلا يلتزم لمن استحقه بمقابل هذا الانتفاع .
2. ولا يكون الحائز مسؤولاً عما اصاب الشيء من هلاك او تلف الا بقدر ما عاد عليه من تعويضات او تامينات ترتبت على هذا الهلاك او التلف.

المادة 1196

المسؤولية عن الهلاك

الباب الاول - حق الملكية

اذا كان الحائز سيء النية فانه يكون مسؤولاً عن هلاك الشيء او تلفه ولو وقع ذلك بسبب لا يد له فيه .

المادة 1197

المسؤولية عن الهلاك

الباب الاول - حق الملكية

تراجع احكام القوانين والانظمة الخاصة بشان ما ورد عن الحقوق المتفرعة من حق الملكية في هذا القانون .

المادة 1198

حق التصرف

الباب الثاني - الحقوق المتفرعة عن حق الملكية

حق التصرف

1. يجوز للدولة ان تبيع حق التصرف في الاراضي المملوكة لها (الاميرية) لمن يرغب بالشروط التي يفرضها القانون .
2. ويجب ان يكون سند التصرف مسجلاً في دائرة تسجيل الاراضي .

المادة 1199

حق التصرف

الباب الثاني - الحقوق المتفرعة عن حق الملكية

1. يحق للمتصرف في الاراضي الاميرية ان يزرعها وان ينتفع بها ويستفيد من حاصلاتها الناتجة عن عمله ومما نبت فيها بدون عم له ، وان يغرس فيها الاشجار والدوالي وان يتخذها حديقة او حرجاً او مرعى وان يقطع ويقلع الاشجار والدوالي المغروسة فيها وله ان ينشئ فيها دوراً ودكاكين ومصانع واي بناء يحتاج اليه في زراعته على ان لا يتوسع في ذلك الى درجة احداث قرية او محلة ، و له ان يهدم ما فيها من ابنية .
2. وله ان يفرغها فراغاً قطعياً وان يؤجرها وان يعيرها وان يرهن حقه في التصرف توثيقاً للدين او رهناً حيازياً .
3. ان الابنية وما يتبعها التي تنشئ على الاراضي الاميرية وما يغرس فيها من اشجار ودوالي تسري عليها الاحكام الموضوعه للاراضي الاميرية فيما يتعلق بالتصرف والانتقال .

المادة 1200

حق التصرف

الباب الثاني - الحقوق المتفرعة عن حق الملكية

يجوز لمن له حق التصرف في ارض اميرية ان ينتفع بترابها وان يبيع رمالها واحجارها بشرط مراعاة القوانين والانظمة الخاصة بذلك .

المادة 1201

حق التصرف

الباب الثاني - الحقوق المتفرعة عن حق الملكية
يرد على حق التصرف من القيود القانونية والاتفاقية ما يرد على حق الملكية .

المادة 1202

حق التصرف

الباب الثاني - الحقوق المتفرعة عن حق الملكية
يسري على الشيوخ في حق التصرف ما يسري على الشيوخ في حق الملكية من الاحكام الا ما تعارض منها مع نص خاص او مع ط بيعة حق التصرف .

المادة 1203

حق التصرف

الباب الثاني - الحقوق المتفرعة عن حق الملكية
حق التصرف في الاراضي الاميرية لا يوصى به ولا يوقف الا اذا تملك صاحب الحق الارض من الدولة بسند مسجل ملكية تامة طبقاً لأحكام القوانين الخاصة بها ، وينتقل حق التصرف لأصحاب حق الانتقال وفقاً لقانون انتقال الاراضي الاميرية باعتبارها ارضا اميرية الا اذا قضى القانون الخاص بغير ذلك .

المادة 1204

حق التصرف

الباب الثاني - الحقوق المتفرعة عن حق الملكية
يجب ان يتم افرغ الارض الاميرية بسند مسجل في دائرة تسجيل الاراضي.

المادة 1205

حق الانتفاع

الباب الثاني - الحقوق المتفرعة عن حق الملكية

حق الانتفاع

الانتفاع حق عيني للمنتفع باستعمال عين تخص الغير واستغلالها ما دامت قائمة على حالها وان لم تكن رقبته مملوكة للمنتفع .

المادة 1206

حق الانتفاع

الباب الثاني - الحقوق المتفرعة عن حق الملكية

يكسب حق الانتفاع بالعقد او بالوصية او بمرور الزمان .

المادة 1207

آثار حق الانتفاع

الباب الثاني - الحقوق المتفرعة عن حق الملكية

آثار حق الانتفاع : يراعى في حقوق المنتفع والتزاماته السند الذي انشا حق الانتفاع وكذلك الاحكام المقررة في المواد الآتية .

المادة 1208

آثار حق الانتفاع

الباب الثاني - الحقوق المتفرعة عن حق الملكية

ثمار الشيء المنتفع به من حق المنتفع مدة انتفاعه .

المادة 1209

آثار حق الانتفاع

الباب الثاني - الحقوق المتفرعة عن حق الملكية

1. للمنتفع ان يتصرف في العين المنتفع بها التصرف المعتاد اذا كان سند الانتفاع مطلقاً من كل قيد .
2. فاذا كان مقيداً بقيد فللمنتفع ان يستوفي التصرف بعينه او مثله او ما دونه ، ولمالك الرقبة ان يعترض على اي استعمال غير مشروع او لا يتفق مع طبيعة الشيء المنتفع به وان يطلب من المحكمة انتهاء حق الانتفاع ورد الشيء اليه دون اخلال بحقوق الغير .

المادة 1210

آثار حق الانتفاع

الباب الثاني - الحقوق المتفرعة عن حق الملكية

1. المنتفع ملزم في اثناء انتفاعه بالنفقات التي يقتضيها حفظ العين المنتفع بها واعمال الصيانة.
2. اما النفقات غير المعتادة والاصلاحات الجسيمة التي لم تنشأ عن خطأ المنتفع فانها تكون على المالك بلا جبر عليه . كل هذا ما لم يوجد اتفاق يقضي بغير ذلك .

المادة 1211

اثر حق الانتفاع

الباب الثاني - الحقوق المتفرعة عن حق الملكية

1. على المنتفع ان يعنى بحفظ الشيء المنتفع به عناية الشخص المعتاد .
2. فاذا تلف الشيء او هلك دون تعد او تقصير من المنتفع فلا ضمان عليه.

المادة 1212

اثر حق الانتفاع

الباب الثاني - الحقوق المتفرعة عن حق الملكية

1. على المنتفع ضمان قيمة الشيء المنتفع به اذا تلف او هلك بعد انقضاء مدة الانتفاع ولم يرد له لملكه مع امكان الرد ولو لم يستعمل ذلك الشيء بعد انقضاء المدة وان لم يطلبه المالك .

المادة 1213

اثر حق الانتفاع

الباب الثاني - الحقوق المتفرعة عن حق الملكية

1. على المنتفع ان يخطر المالك :
 - أ . اذا ادعى الغير حقا على الشيء المنتفع به او غصبه غاصب .
 - ب . اذا هلك الشيء او تلف او احتاج الى اصلاحات جسيمة مما يقع على عاتق المالك .
 - ج . اذا احتاج الى اتخاذ اجراء لدفع خطر كان خفيا .
2. فاذا لم يتم المنتفع بالاطار فانه يكون مسؤولا عن الضرر الذي يلحق المالك .

المادة 1214

اثر حق الانتفاع

الباب الثاني - الحقوق المتفرعة عن حق الملكية

1. للمنتفع ان يستهلك ما استعاره من المنقولات التي لا يمكن الانتفاع بها الا باستهلاك عينها وعليه رد مثلها او قيمتها بعد انتهاء حقه في الانتفاع وعليه ضمانها اذا هلكت قبل الانتفاع بها ولو بغير تعديه لكونها قرضا .
2. اذا مات المنتفع بالمنقولات المشار اليها قبل ان يردها لصاحبها فعليه ضمان مثلها او قيمتها في تركته .

المادة 1215 01-01-1977

انتهاء حق الانتفاع

الباب الثاني - الحقوق المتفرعة عن حق الملكية

ينتهي حق الانتفاع :

1. بانقضاء الاجل المحدد له .
2. بهلاك العين المنتفع بها .
3. بتنازل المنتفع .
4. بانهاؤه بقضاء المحكمة لسوء الاستعمال .
5. باتحاد صفتي المالك والمنتفع ما لم تكن للمالك مصلحة في بقائه كان كانت الرقبة مرهونة .
6. بموت المنتفع اذا لم ينص القانون على غير ذلك .

المادة 1216

انتهاء حق الانتفاع

الباب الثاني - الحقوق المتفرعة عن حق الملكية

إذا انقضى الاجل المحدد للانتفاع او مات المنتفع في اثنائه وكانت الارض المنتفع بها مشغولة بزراعة تركت الارض للمنتفع او ورثت ه باجر المثل حتى يدرك الزرع ويحصد ما لم ينص القانون على غير ذلك .

المادة 1217

انتهاء حق الانتفاع

الباب الثاني - الحقوق المتفرعة عن حق الملكية

1. إذا انتهى حق المنفعة بهلاك الشيء ودفع عنه تعويض او تامين انتقل حق المنفعة الى العوض ومبلغ التامين .
2. وإذا لم يكن الهلاك راجعا الى خطأ المالك فلا يجبر على اعادة الشيء الى اصله ولكنه اذا اعاده رجع للمنتفع حق الانتفاع اذا لم يكن الهلاك بسببه ما لم يتفق على غير ذلك .

المادة 1218

انتهاء حق الانتفاع

الباب الثاني - الحقوق المتفرعة عن حق الملكية

تنازل المنتفع عن حق الانتفاع لا يؤثر على التزاماته لمالك العين المنتفع بها ولا على حقوق الغير .

المادة 1219

انتهاء حق الانتفاع

الباب الثاني - الحقوق المتفرعة عن حق الملكية

لا تسمع دعوى المطالبة بحق الانتفاع اذا انقضت على عدم استعماله مدة خمس عشرة سنة .

المادة 1220

حق الاستعمال وحق السكن

الباب الثاني - الحقوق المتفرعة عن حق الملكية

الفرع الثاني

حق الاستعمال وحق السكن

يصح ان يقع الانتفاع على حق الاستعمال او حق السكنى او عليهما معاً .

المادة 1221

حق الاستعمال وحق السكن

الباب الثاني - الحقوق المتفرعة عن حق الملكية

يتحدد مدى حق الاستعمال وحق السكنى بحاجة صاحب الحق واسرته لانفسهم فحسب وذلك مع مراعاة احكام السند المنشئ للحق .

المادة 1222

حق الاستعمال وحق السكن

الباب الثاني - الحقوق المتفرعة عن حق الملكية

1. يلتزم صاحب حق السكنى باجراء عمارة الدار اذا احتاجت لها ويكون ما يبنيه ملكاً له ولورثته من بعده .
2. فاذا امتنع عن القيام بها جاز للمحكمة ان تؤجر الدار الى آخر يقوم بتعميرها وتحسم نفقات العمارة من الاجرة على ان ترد الدار الى صاحب حق السكنى بعد انتهاء مدة الايجار .
3. كل ذلك ما لم ينص السند المنشئ للحق او القانون على غير ذلك .

المادة 1223

حق الاستعمال وحق السكن

الباب الثاني - الحقوق المتفرعة عن حق الملكية

لا يجوز التنازل للغير عن حق الاستعمال او عن حق السكنى الا بناء على شرط صريح في سند انشاء الحق او ضرورة قصوى .

المادة 1224

حق الاستعمال وحق السكن

الباب الثاني - الحقوق المتفرعة عن حق الملكية

تسري احكام حق الانتفاع على حق الاستعمال وحق السكنى فيما لا يتعارض مع الاحكام السابقة وطبيعة هذين الحقين .

المادة 1225

حق المساطحة (حق القرار)

الباب الثاني - الحقوق المتفرعة عن حق الملكية

الفرع الثالث

حق المساطحة (حق القرار)

حق المساطحة حق عيني يعطي صاحبه الحق في اقامة بناء او غراس على ارض الغير .

المادة 1226

حق المساطحة (حق القرار)

الباب الثاني - الحقوق المتفرعة عن حق الملكية

1. يكسب حق المساطحة بالاتفاق او مرور الزمان .

2. وينتقل بالميراث او الوصية .

3. ويرتب السند المنشئ للحق حقوق صاحبه والتزاماته .

المادة 1227

حق المساطحة (حق القرار)

الباب الثاني - الحقوق المتفرعة عن حق الملكية

1. يجوز التفرغ عن حق المساطحة واجراء رهن توثيقي عليه .

2. كما يجوز تقرير الحقوق المجردة عليه على الا تتعارض مع طبيعته .

المادة 1228

حق المساطحة (حق القرار)

الباب الثاني - الحقوق المتفرعة عن حق الملكية

1. لا يجوز ان تزيد مدة حق المساطحة عن خمسين سنة .

2. فاذا لم تحدد مدة جاز لكل من صاحب الحق ومالك الرقبة ان ينهي العقد بعد سنتين من وقت التنبيه على الآخر بذلك .

المادة 1229

حق المساطحة (حق القرار)

الباب الثاني - الحقوق المتفرعة عن حق الملكية

يملك صاحب حق المساطحة ما احدثه في الارض من مبان او غراس وله ان يتصرف فيها مقترنة بحق المساطحة .

المادة 1230

حق المساطحة (حق القرار)

الباب الثاني - الحقوق المتفرعة عن حق الملكية

ينتهي حق المساطحة :

1. بانتهاء المدة .

2. باتحاد صفتي المالك وصاحب الحق .

3. اذا تخلف صاحب الحق عن اداء الاجرة المتفق عليها مدة سنتين ما لم يتفق على غير ذلك .

المادة 1231

حق المساطحة (حق القرار)

الباب الثاني - الحقوق المتفرعة عن حق الملكية

لا ينتهي حق المساطحة بزوال البناء او الغراس قبل انتهاء المدة .

المادة 1232

حق المساطحة (حق القرار)

الباب الثاني - الحقوق المتفرعة عن حق الملكية

عند انتهاء حق السطحية ، يطبق على المباني والمنشآت احكام المادة (701) من هذا القانون الا اذا وجد اتفاق بغير ذلك .

المادة 1233

الوقف

الباب الثاني - الحقوق المتفرعة عن حق الملكية

الوقف حبس عين المال المملوك عن التصرف وتخصيص منافعه للبر ولو مالا .

المادة 1234

الوقف

الباب الثاني - الحقوق المتفرعة عن حق الملكية

1. يكون الوقف خيرياً إذا خصصت منافعه لجهة بر ابتداء .
2. ويكون ذرياً إذا خصصت منافعه الى شخص او اشخاص معينين وذرياتهم من بعدهم ثم الى جهة من جهات البر عند انقراض الموقوف عليهم .
3. ويكون مشتركاً اذا خصصت الغلة الى الذرية وجهة البر معاً .

المادة 1235

الوقف

الباب الثاني - الحقوق المتفرعة عن حق الملكية

يجب في جميع الاحوال ان ينتهي الوقف الى جهة بر لا تنقطع .

المادة 1236

الوقف

الباب الثاني - الحقوق المتفرعة عن حق الملكية

1. للوقف شخصية حكومية يكسبها من سند انشائه .
2. وله ذمة مالية متميزة تسال عن ديونه التي انفقت على مصارفه طبقاً لشروط الواقف .

المادة 1237

الوقف

الباب الثاني - الحقوق المتفرعة عن حق الملكية

1. اذا اعطى الواقف حين انشاء الوقف لنفسه او لغيره حق التغيير والتبديل والاعطاء والحرمان والزيادة والنقصان والبدل والاستبدال لجاز له او لذلك الغير استعمال هذا الحق على الوجه المبين في اشهاد الوقف .
2. يتم الوقف او التغيير في مصارفه وشروطه باشهاد رسمي لدى المحكمة المختصة وفقاً للاحكام الشرعية .
3. ويلزم تطبيقاً للقانون التسجيل في دائرة تسجيل الاراضي اذا كان الموقوف عقاراً .
4. للواقف تغيير المتولي ولو لم يشترط لنفسه ذلك حين الوقف .

المادة 1238

الوقف

الباب الثاني - الحقوق المتفرعة عن حق الملكية

1. يرفض سماع الاشهاد اذا اشتمل على تصرف ممنوع او باطل او اذا ظهر ان الواقف فاقد الاهلية .
2. على انه اذا اقترن الوقف بشرط غير صحيح صح الوقف وبطل الشرط.

المادة 1239

الوقف

الباب الثاني - الحقوق المتفرعة عن حق الملكية

لا يجوز التغيير في وقف المسجد ولا فيما وقف عليه .

المادة 1240

الوقف

الباب الثاني - الحقوق المتفرعة عن حق الملكية

كل شرط مخالف لحكم الشرع او يوجب تعطيلاً لمصلحة الوقف او تفويتاً لمصلحة الموقوف عليهم فهو غير معتبر .

المادة 1241

الوقف

الباب الثاني - الحقوق المتفرعة عن حق الملكية

1. شرط الواقف كنص الشارع في الفهم والدلالة .
2. وللمحكمة عند الاقتضاء تفسير شروط الواقف بما يتفق مع مدلولها .

المادة 1242

الوقف

الباب الثاني - الحقوق المتفرعة عن حق الملكية

1. يجوز وقف العقار والمنقول المتعارف على وقفه .
2. ويجب ان يكون القدر الموقوف في العقار مفزراً مستقلاً بذاته لا شائعاً اذا كان مسجداً او مقبرة .
3. واما اذا كان القدر الموقوف في العقار غير مسجد او مقبرة او في منقول فيصح وقفه شائعاً .

المادة 1243

الوقف

الباب الثاني - الحقوق المتفرعة عن حق الملكية

1. بعد اتمام الوقف لا يوهب الموقوف ولا يرث ولا يوصى به ولا يرهن ويخرج عن ملك الواقف ، ولا يملك للغير .
2. يجوز استبدال العقار الموقوف عند وجود المسوغ الشرعي باذن المحكمة . واما الموقوف المنقول فيخضع لاحكامه الخاصة في الوقف .

المادة 1244

الوقف

الباب الثاني - الحقوق المتفرعة عن حق الملكية

تسري على شروط صحة الوقف وشروط الواقف وقواعد الاستحقاق احكام الشريعة الاسلامية والقوانين الخاصة بالوقف .

المادة 1245

الوقف

الباب الثاني - الحقوق المتفرعة عن حق الملكية

1. لا تجوز قسمة الوقف قسمة تملك بين الموقوف عليهم ويجوز فيه التهاؤ بالتراضي .
2. اما اذا كان الموقوف حصة شائعة مشتركة بين الوقف ومالك آخر او مشتركة بين وقفين جازت القسمة بين الوقف والشريك المالك او بين الوقفين باذن المحكمة المختصة .

المادة 1246

الوقف

الباب الثاني - الحقوق المتفرعة عن حق الملكية

يكون للوقف من يمثله امام الجهات المختلفة ويتولى ادارته والاشراف على موارده ومصارفه طبقاً لشروط الواقف واحكام القانون .

المادة 1247

الوقف

الباب الثاني - الحقوق المتفرعة عن حق الملكية

مع مراعاة شروط الواقف تتولى وزارة الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية الاشراف على الوقف الخيري وتتولى ادارته واستغلاله وانفاق غلته على الجهات التي حددها الواقف .

المادة 1248

الوقف

الباب الثاني - الحقوق المتفرعة عن حق الملكية

يجوز للمحكمة بناء على طلب اصحاب الشأن عزل المتولي او المشرف على الوقف ولو كان هو الواقف او منصوبه اذا ثبتت خيانتة او قيام مانع شرعي من توليته ولها ان تضم اليه غيره اذا كان عاجزاً عن القيام بمهمته بانفراده . اما اذا كان المتولي او المشرف منذ صوباً من قبل المحكمة فلها ان تعزله اذا رات ما يدعو الى ذلك ولها ان تقيم غيره مؤقتاً الى ان يفصل في امر العزل نهائياً .

المادة 1249

الحكر

الباب الثاني - الحقوق المتفرعة عن حق الملكية

الحقوق المترتبة على العقارات الموقوفة

1. الحكر : الحكر عقد يكسب المحتكر بمقتضاه حقاً عينياً يخوله الانتفاع بارض موقوفة ، باقامة مبان عليها او استعمالها للغراس او لاي غرض آخر لا يضر بالوقف ، لقاء اجر محدود .

المادة 1250

الوقف

الباب الثاني - الحقوق المتفرعة عن حق الملكية

1. لا يصح التحكير الا لضرورة او مصلحة محققة للوقف .
2. ويجب ان يتم باذن من المحكمة المختصة وان يسجل بعد ذلك في دائرة التسجيل.

المادة 1251

الحكر

الباب الثاني - الحقوق المتفرعة عن حق الملكية

- لا يجوز التحكير لمدة تزيد على خمسين سنة فاذا عينت مدة تزيد على ذلك او لم تعين مدة اعتبر الحكر معقوداً لمدة خمسين سنة .

المادة 1252

الحكر

الباب الثاني - الحقوق المتفرعة عن حق الملكية

1. للمحتكر ان يتصرف في حقه وينتقل هذا الحق بالميراث او الوصية .
2. واذا مات قبل ان يبني او يغرس في الارض المحتكرة او يباشر العمل المتفق عليه انفسخ الحكر وليس لورثته حينئذ البناء او الغراس فيها بدون اذن المتولي .

المادة 1253

الحكر

الباب الثاني - الحقوق المتفرعة عن حق الملكية

- الابنية التي يقيمها المحتكر والاعراس التي يغرستها على الارض المحتكرة تكون ملكاً له يصح بيعها ورهنها ووقفها والوصية بها وتورث عنه .

المادة 1254

الحكر

الباب الثاني - الحقوق المتفرعة عن حق الملكية

- على المحتكر او من يخلفه ان يؤدي الاجرة المتفق عليها الى المحكر او من يخلفه في نهاية كل سنة الا اذا نص عقد الحكر على غير ذلك .

المادة 1255

الحكر

الباب الثاني - الحقوق المتفرعة عن حق الملكية

1. لا يجوز تحكير الاراضي الموقوفة باقل من اجرة المثل .
2. وتزيد الاجرة اذا زاد اجر المثل في نفسه زيادة فاحشة لا تقل عن الخمس .
3. ولا تلزم المحتكر الزيادة بسبب البناء او الغراس .

المادة 1256

الحكر

الباب الثاني - الحقوق المتفرعة عن حق الملكية

- يراعى عند تقدير زيادة الاجرة قيمة الارض الاجبارية عند التقدير وموقعها ورغبات الناس فيها دون اعتبار لما فيها من ابنية او اغراس او لما احدثه المحتكر .

المادة 1257

الحكر

الباب الثاني - الحقوق المتفرعة عن حق الملكية

- يسري التقدير الجديد لاجار الاراضي المحكرة من تاريخ الاتفاق او من تاريخ رفع الدعوى بطلبه من المحكمة المختصة .

المادة 1258

الحكر

الباب الثاني - الحقوق المتفرعة عن حق الملكية

- على المحتكر ان يتخذ من الوسائل ما يلزم لجعل الارض المحكرة صالحة للاستغلال مراعيًاً الشروط المتفق عليها وطبيعة الارض ، والغرض الذي اعدت له وما يقضي به عرف الجهة التي تقع بها .

المادة 1259

الحكر

الباب الثاني - الحقوق المتفرعة عن حق الملكية

يجوز للمحكر فسخ عقد التحكير :

1. اذا لم يدفع المحكر الاجرة السنوية مدة ثلاث سنوات متتالية .
2. او اذا وقع من المحكر اهمال جسيم في القيام بما يجب عليه نحو تعمير الارض .
3. ويتم الفسخ في الحالتين بحكم من المحكمة المختصة .

المادة 1260

الحكر

الباب الثاني - الحقوق المتفرعة عن حق الملكية

- 1 . ينتهي حق الحكر بحلول الاجل المحدد له .
- 2 . وينتهي قبل حلول الاجل اذا مات المحكر قبل ان يبني او يغرس الا اذا طلب جميع الورثة بقاء الحكر واذن المتولي بذلك .
- 3 . وينتهي ايضا قبل حلول الاجل اذا استبدل الموقوف المحكر او نزع ملكيته للمصلحة العامة . وذلك مع عدم الاخلال بما للمحتكر من حقوق طبقاً للقانون .

المادة 1261

الحكر

الباب الثاني - الحقوق المتفرعة عن حق الملكية

1. للمحكر اذا فسخ عقد التحكير او انتهى الاجل المحدد له ان يطلب ازالة البناء او الغراس او استبقاءهما مقابل دفع اقل قيمتهما مستحقاً ازالة او البقاء ما لم يتفق على غير ذلك .
2. وللحكمة ان تقرر وسيلة الوفاء بمقابل البناء او الغراس وميعاد سداده عند عجز المحكر عن الوفاء .

المادة 1262

الحكر

الباب الثاني - الحقوق المتفرعة عن حق الملكية

لا تسمع دعوى المطالبة بحق الحكر غير الموقوف اذا انقضت مدة خمس عشرة سنة على عدم استعماله واذا كان حق الحكر موقوفاً كانت المدة ستاً وثلاثين سنة .

المادة 1263

الحكر

الباب الثاني - الحقوق المتفرعة عن حق الملكية

تسري احكام الملكية المتعلقة بالشيوخ والقسمة على حق الحكر حيثما كان ذلك ممكناً .

المادة 1264

عقد الاجارتين

الباب الثاني - الحقوق المتفرعة عن حق الملكية

2. صور من الحكر

1. عقد الاجارتين :

1. عقد الاجارتين هو ان يحكر الوقف ارضا عليها بناء في حاجة الى الاصلاح مقابل دفع مبلغ معجل من المال مساو لقيمة البناء ي صرف بمعرفة المتولي على عمارة الوقف . واجرة سنوية للارض مساوية لاجر المثل .
2. تسري احكام الحكر على عقد الاجارتين الا فيما يتعارض منها مع الفقرة السابقة .

المادة 1265

خلو الانتفاع
الباب الثاني - الحقوق المتفرعة عن حق الملكية

2. خلو الانتفاع : خلو الانتفاع عقد يوجب به الوقف عيناً مقابل قدر من المال يدفع للواقف او المتولي للاستعانة به على تعمير الوقف مع اجر ثابت لا يقل عن اجر المثل لمدة غير محددة .

المادة 1266

خلو الانتفاع
الباب الثاني - الحقوق المتفرعة عن حق الملكية

لصاحب الخلو حق القرار في خلوه وله الفراغ عنه باذن من الواقف او المتولي .

المادة 1267

خلو الانتفاع
الباب الثاني - الحقوق المتفرعة عن حق الملكية

الخلو لا يباع ولكن يورث ولصاحبه حق التصرف فيه متى كان يؤدي اجر المثل .

المادة 1268

خلو الانتفاع
الباب الثاني - الحقوق المتفرعة عن حق الملكية

يلتزم المستاجر بمقتضى عقد الخلو ان يجعل العين صالحة للاستغلال .

المادة 1269

خلو الانتفاع
الباب الثاني - الحقوق المتفرعة عن حق الملكية

لوقف حق فسخ عقد الخلو بعد التنبيه رسمياً على صاحبه طبقاً للقواعد الخاصة بالايجار على ان يرد له ما انفق على المنشآت من نفقات ضرورية بعد حسم قيمة ما افاده منها .

المادة 1270

خلو الانتفاع
الباب الثاني - الحقوق المتفرعة عن حق الملكية

تسري على عقد خلو الانتفاع الاحكام المتعلقة بايجار العقارات الموقوفة فيما لا يتعارض مع الاحكام السابقة .

المادة 1271

إنشاء الحقوق المجردة
الباب الثاني - الحقوق المتفرعة عن حق الملكية

الفرع الاول

انشاء الحقوق المجردة

الحق المجرد هو ارتفاق على عقار لمنفعة عقار مملوك لآخر .

المادة 1272

إنشاء الحقوق المجردة
الباب الثاني - الحقوق المتفرعة عن حق الملكية

1. تكسب الحقوق المجردة بالاذن او بالتصرف القانوني او بالميراث .

2. وتكسب بالقدم الحقوق المجردة الظاهرة ومنها المرور والمجرى والمسيل الا اذا ثبت ان الحق غير مشروع فانه يتعين رفع ضرره مهما بلغ قدمه .

المادة 1273

إنشاء الحقوق المجردة
الباب الثاني - الحقوق المتفرعة عن حق الملكية

من اذن في استخدام حق مجرد على عقار مملوك له ان يرجع في اذنه متى شاء .

المادة 1274

إنشاء الحقوق المجردة
الباب الثاني - الحقوق المتفرعة عن حق الملكية

1. تعتبر القيود المفروضة على حق مالك العقارات في البناء حقوقاً مجردة على هذه العقارات لفائدة العقارات التي فرضت لمصلحتها ما لم يتفق على غير ذلك .
2. وكل تجاوز لهذه القيود يستوجب المطالبة باصلاحه عيناً او بالتضمين اذا ثبت موجبه.

المادة 1275

إنشاء الحقوق المجردة

الباب الثاني - الحقوق المتفرعة عن حق الملكية

اذا انشا مالك عقارين منفصلين حقاً مجرداً ظاهراً بينهما بقي الحق اذا انتقل العقاران او احدهما الى ايدي ملاك آخرين دون تغيير في حالتها ما لم يتفق على غير ذلك .

المادة 1276

الحائط المشترك

الباب الثاني - الحقوق المتفرعة عن حق الملكية

الفرع الثاني

بعض الحقوق المجردة

1. الحائط المشترك : اذا كان الحائط مشتركاً بين اثنين او اكثر فلا يجوز لاي من الشركاء فيه ان يتصرف بزيادة في البناء عليه بغير ر اذن من الآخرين .

المادة 1277

الحائط المشترك

الباب الثاني - الحقوق المتفرعة عن حق الملكية

1. للشريك في الحائط المشترك اذا كانت له مصلحة جدية في تعليته ان يعليه على نفقته بشرط الا يلحق بشريكه ضرراً بليغاً وعليه صيانة الحائط وتهيئته لحمل العبء الناشيء عن التعلية دون ان يؤثر ذلك على قدرته .
2. فاذا لم يكن الحائط المشترك صالحاً للتعلية فعلى من يرغب فيها من الشركاء ان يعيد بناء الحائط كله على نفقته وحده .

المادة 1278

الحائط المشترك

الباب الثاني - الحقوق المتفرعة عن حق الملكية

اذا وهى الحائط المشترك ولم يعد صالحاً للغرض الذي اقيم من اجله فنفقة اصلاحه وتجديده على جميع الشركاء بنسبة حصة كل منهم فيه .

المادة 1279

الحائط المشترك

الباب الثاني - الحقوق المتفرعة عن حق الملكية

1. لا يجوز للجار ان يجبر جاره على اقامة حائط او غيره على حدود ملكه ولا على النزول عن جزء من حائط او من الارض القائم عليها الحائط.
2. وليس لمالك الحائط ان يهدمه دون عذر قوي ان كان هذا يضر بالجار الذي يستتر ملكه بالحائط .

المادة 1280

الحائط المشترك

الباب الثاني - الحقوق المتفرعة عن حق الملكية

الحائط الذي يكون وقت انشائه فاصلاً بين بنائين يعد مشتركاً حتى مفرقهما ما لم يقم دليل على غير ذلك .

المادة 1281

حق الطريق

الباب الثاني - الحقوق المتفرعة عن حق الملكية

2. حق الطريق :

يجوز لكل مالك على طريق عام ان يفتح باباً وذلك طبقاً لما تقضي به القوانين المتعلقة بذلك .

المادة 1282

حق الطريق

الباب الثاني - الحقوق المتفرعة عن حق الملكية

1. ترفع من الطريق العام الاشياء الضارة بالمرور ولو كانت قديمة .
2. وتتبع في شأنها ما تقضي به القوانين والانظمة الخاصة بالطرق العامة .

المادة 1283

حق الطريق

الباب الثاني - الحقوق المتفرعة عن حق الملكية
يجوز للسلطة المختصة ان تتبع زوائد الطريق العام لمن يريد ان يلحقها بملكه القائم على الطريق بشرط عدم الاضرار بالمارة وبالملاك المجاورين.

المادة 1284

حق الطريق

الباب الثاني - الحقوق المتفرعة عن حق الملكية
الطريق الخاص كالملك المشترك لمن لهم حق المرور فيه ولا يجوز لاحد اصحاب الحق فيه ان يحدث شيئاً بغير اذن من الباقيين .

المادة 1285

حق الطريق

الباب الثاني - الحقوق المتفرعة عن حق الملكية
لا يسوغ لمن لهم حق المرور في الطريق الخاص الاتفاق على بيعه او قسمته او سد مدخله .

المادة 1286

حق الطريق

الباب الثاني - الحقوق المتفرعة عن حق الملكية

1. لا يجوز لغير الشركاء في الطريق الخاص فتح ابواب عليه او المرور فيه .
2. انما يجوز للمارين في الطريق العام الدخول الى الطريق الخاص عند الضرورة .

المادة 1287

حق الطريق

الباب الثاني - الحقوق المتفرعة عن حق الملكية
اذا قام احد الشركاء في الطريق الخاص بسد بابه المفتوح عليه فلا يسقط حق مروره ويجوز له ولخلفه من بعده ان يعيد فتحه

المادة 1288

حق الطريق

الباب الثاني - الحقوق المتفرعة عن حق الملكية
نفقات تعمير الطريق الخاص على كل من الشركاء فيه بنسبة ما يعود عليه من فائدة .

المادة 1289

حق المرور

الباب الثاني - الحقوق المتفرعة عن حق الملكية

3. حق المرور :

اذا ثبت لاحد حق المرور في ارض مملوكة لآخر فليس لصاحبها منعه الا اذا كان مروره عملاً من اعمال التسامح .

المادة 1290

حق المرور

الباب الثاني - الحقوق المتفرعة عن حق الملكية

1. لصاحب العقار الذي لا يتصل بالطريق العام او ان وصوله اليه يتم بنفقة باهظة او مشقة كبيرة حق المرور في الارض المجاورة بالقدر المألوف لقاء مقابل عادل .
2. على ان هذا الحق لا يقوم الا في موضع يتحقق فيه نفعه ويقل ضرره .

المادة 1291

حق المرور

الباب الثاني - الحقوق المتفرعة عن حق الملكية
اذا كان المنع عن الطريق العام بسبب تجزئة العقار بناء على تصرف قانوني فلا يجوز طلب الممر الا في اجزاء هذا العقار .

المادة 1292

حق الشرب
الباب الثاني - الحقوق المتفرعة عن حق الملكية

4. حق الشرب :

الشرب هو نوبة الانتفاع بالماء سقياً للأرض أو الغرس .

المادة 1293

حق الشرب

الباب الثاني - الحقوق المتفرعة عن حق الملكية

لكل ان ينتفع بمياه الأنهر وفروعها وجداولها ذات المنفعة العامة وذلك طبقاً لما تقضي به القوانين والانظمة الخاصة .

المادة 1294

حق الشرب

الباب الثاني - الحقوق المتفرعة عن حق الملكية

من انشا جدولاً أو مجرى ماء لري ارضه فليس لاحد غيره حق الانتفاع به الا باذنه .

المادة 1295

حق الشرب

الباب الثاني - الحقوق المتفرعة عن حق الملكية

ليس لاحد الشركاء في النهر أو الجدول المشترك ان يشق منه جدولاً آخر الا باذن باقي الشركاء .

المادة 1296

حق الشرب

الباب الثاني - الحقوق المتفرعة عن حق الملكية

اذا لم يتفق اصحاب حق الشرب على القيام بالاصلاحات الضرورية للنهر المشترك جاز الزامهم بها بنسبة حصصهم بناء على طلب اي منهم .

المادة 1297

حق الشرب

الباب الثاني - الحقوق المتفرعة عن حق الملكية

حق الشرب يورث ويوصى بالانتفاع به ولا يباع الا تبعاً للأرض ولا يوهب ولا يؤجر .

المادة 1298

حق المجرى

الباب الثاني - الحقوق المتفرعة عن حق الملكية

5. حق المجرى :

1 . حق المجرى هو حق مالك الأرض في جريان ماء الري في أرض غيره لتصل من موردها البعيد الى أرضه .

2. فاذا ثبت لاحد هذا الحق فليس لمالك الأراضي التي تجري فيها هذه المياه منعه .

المادة 1299

حق المجرى

الباب الثاني - الحقوق المتفرعة عن حق الملكية

اذا ثبت لاحد حق المجرى في ملك آخر وتحقق ضرره فعلى صاحب المجرى تعميمه واصلاحه لرفع الضرر فاذا امتنع جاز لصاحب الملك ان يقوم به على نفقة صاحب المجرى بالقدر المعروف .

المادة 1300

حق المجرى

الباب الثاني - الحقوق المتفرعة عن حق الملكية

1. لكل مالك عقار يريد ان يستعمل لري أرضه المياه الطبيعية أو الاصطناعية التي يكون له حق التصرف بها ان يحصل على مرور هذه المياه في الأراضي المتوسطة بينها وبين أرضه بشرط ان يدفع عن ذلك تعويضاً معجلاً وعلى شرط ان لا يخل ذلك بانتفاع صاحب الأرض اخلاً وبيناً واذا اصاب الأرض ضرر من جراء ذلك فان لصاحب الأرض ان يطلب تعويضاً عما اصابه من ضرر .

2. وعلى صاحب الأرض ان يسمح بان تقام على ارضه الانشاءات اللازمة لحق المجري لارض مجاورة لقاء تعويض يدفع مقدماً و
ه الانتفاع بهذه المنشآت على ان يتحمل من مصروفات اقامتها ومقابل الانتفاع بها قدرأ يتناسب مع ما يعود عليه من نفع .

المادة 1301

حق المجري

الباب الثاني - الحقوق المتفرعة عن حق الملكية

لمالك العقار اذا اصابه ضرر بسبب المنشآت المشار اليها في المادة السابقة ان يطلب تضمين ما اتلفته هذه المنشآت ممن افادوا منها .

المادة 1302

حق المسيل

الباب الثاني - الحقوق المتفرعة عن حق الملكية

6. حق المسيل : هو طريق اسالة المياه الطبيعية او تصريف المياه غير الصالحة او الزائدة عن الحاجة بمرورها في ارض ال
غير .

المادة 1303

حق المسيل

الباب الثاني - الحقوق المتفرعة عن حق الملكية

1. تتلقى الاراضي المنخفضة المياه السائلة سيلاً طبيعياً من الاراضي العالية . دون ان يكون ليد الانسان دخل في اسالتها .
2. ولا يجوز لمالك الارض المنخفضة ان يقيم سداً لمنع هذا السيل .
3. كما لا يجوز لمالك الارض العالية ان يقوم بعمل يزيد من عبء الارض المنخفضة .

المادة 1304

حق المسيل

الباب الثاني - الحقوق المتفرعة عن حق الملكية

لمالك الارض الزراعية الذي يروي ارضه بالمياه الطبيعية او الصناعية حق تصريف المياه غير الصالحة او الزائدة عن حاجته بمر
ورها في ارض الغير مقابل تعويض مناسب .

المادة 1305

حق المسيل

الباب الثاني - الحقوق المتفرعة عن حق الملكية

لملاك الاراضي التي تجري فيها مياه المسيل ان ينتفعوا بالمنشآت الخاصة بتصريف مياه اراضيهم على ان يتحمل كل منهم نفقات اقا
مة المنشآت وتعديلها وصيانتها بنسبة ما يعود عليه من فائدة .

المادة 1306

حق المسيل

الباب الثاني - الحقوق المتفرعة عن حق الملكية

لا يجوز لاحد اجراء مسيل ضار في ملك الغير او في الطريق العام او الخاص ويزال الضرر ولو كان قديماً

المادة 1307

حق المسيل

الباب الثاني - الحقوق المتفرعة عن حق الملكية

لا يجوز لاصحاب المنشآت الجديدة تصريف مسيلها الى ملك آخر دون اذن منه .

المادة 1308

حق المسيل

الباب الثاني - الحقوق المتفرعة عن حق الملكية

1. على مالك العقار ان يهييء سطحه بصورة تسيل معها مياه الامطار في ارضه او في الطريق العامة ، مع مراعاة القوانين والانظ
مة الخاصة.

2. ولا يجوز له اسالة هذه المياه في الارض المجاورة .

المادة 1309

آثار الحقوق المجردة
الباب الثاني - الحقوق المتفرعة عن حق الملكية

الفرع الثالث

آثار الحقوق المجردة

يتحدد نطاق الحق المجرد بالسند الذي انشأه وبالعرف السائد في الجهة التي يقع بها العقار كما يخضع للاحكام التالية .

المادة 1310

آثار الحقوق المجردة

الباب الثاني - الحقوق المتفرعة عن حق الملكية

لمالك العقار المنتفع ان يباشر حقه في الحدود المشروعة وان يقوم بما يلزم لاستعمال حقه وصيانته دون زيادة في عبء الانتفاع .

المادة 1311

آثار الحقوق المجردة

الباب الثاني - الحقوق المتفرعة عن حق الملكية

1. نفقات الاعمال اللازمة لمباشرة الحق المجرد وصيانته على عاتق صاحب العقار المنتفع .

2. فاذا كانت الاعمال نافعة ايضاً للعقار الخادم كانت نفقات الصيانة على الطرفين بنسبة ما يعود من نفع على كل منهما .

المادة 1312

آثار الحقوق المجردة

الباب الثاني - الحقوق المتفرعة عن حق الملكية

لا يجوز لصاحب العقار الخادم ان ياتي بعمل من شأنه التأثير على استعمال الحق المجرد او تغيير وضعه الا اذا كان الانتفاع في الم

كان القديم اصبح اشد ارهاقاً لمالك العقار الخادم او كان يمنعه عن القيام بالاصلاحات المفيدة ، وحينئذ لمالك هذا العقار ان يطلب نقل

الحق الى موضع يتمكن فيه من استعمال حقه بسهولة الموضع القديم .

المادة 1313

آثار الحقوق المجردة

الباب الثاني - الحقوق المتفرعة عن حق الملكية

1. اذا جزىء العقار المنتفع بقي الحق المجرد مستحقاً لكل جزء منه على الا يزيد ذلك في اعباء العقار الخادم .

2. فاذا كان الحق لا يفيد الا بعض هذه الاجزاء فلصاحب العقار الخادم ان يطلب انهاءه عن باقيها .

المادة 1314

آثار الحقوق المجردة

الباب الثاني - الحقوق المتفرعة عن حق الملكية

1. اذا جزىء العقار الخادم بقي الحق المجرد على كل جزء منه .

2. غير انه اذا كان الحق غير مستعمل في الواقع على بعض هذه الاجزاء ولا يمكن ان يستعمل عليها فلصاحب كل جزء منها ان يطل

ب اسقاط هذا الحق من الجزء الذي يخصه .

المادة 1315

انقضاء الحقوق المجردة

الباب الثاني - الحقوق المتفرعة عن حق الملكية

الفرع الرابع

انقضاء الحقوق المجردة

ينقضي الحق المجرد بانقضاء الاجل المحدد له او بزوال محله .

المادة 1316

انقضاء الحقوق المجردة

الباب الثاني - الحقوق المتفرعة عن حق الملكية

ينقضي الحق المجرد باجتماع العقارين الخادم والمنتفع في يد مالك واحد ويعود اذا زال سبب انقضائه زوالاً يرجع الى الماضي .

المادة 1317

انقضاء الحقوق المجردة

الباب الثاني - الحقوق المتفرعة عن حق الملكية

ينقضي الحق المجرد اذا تعذر استعماله بسبب تغير وضع العقارين الخادم والمنتفع ويعود اذا عاد الوضع الى ما كان عليه .

المادة 1318

انقضاء الحقوق المجردة

الباب الثاني - الحقوق المتفرعة عن حق الملكية

ينقضي الحق المجرد بابطال صاحبه لاستخدامه واعلامه لصاحب العقار الخادم العدول عن تخصيصه .

المادة 1319

انقضاء الحقوق المجردة

الباب الثاني - الحقوق المتفرعة عن حق الملكية

ينقضي الحق المجرد اذا زال الغرض منه للعقار المنتفع او بقيت له فائدة محدودة لا تتفق مع الاعباء الواقعة على العقار الخادم .

المادة 1320

انقضاء الحقوق المجردة

الباب الثاني - الحقوق المتفرعة عن حق الملكية

انتفاع احد الشركاء على الشبوع بالحق المجرد يقطع مرور الزمان لمصلحة الباقيين .

المادة 1321

انقضاء الحقوق المجردة

الباب الثاني - الحقوق المتفرعة عن حق الملكية

لا تسمع دعوى المطالبة بالحق المجرد اذا انقضت على عدم استعماله مدة خمس عشرة سنة فاذا كان الحق موقوفاً كانت المدة ستاً وثلاثين سنة .

المادة 1322

عقد الرهن التأميني

الباب الاول - الرهن التأميني

الرهن التأميني عقد به يكسب الدائن على عقار مخصص لوفاء دينه حقا عينيا يكون له بمقتضاه ان يتقدم على الدائنين العاديين والدائنين التالين له في المرتبة في استيفاء حقه من ثمن ذلك العقار في اي يديكون .

المادة 1323

عقد الرهن التأميني

الباب الاول - الرهن التأميني

لا ينعقد الرهن التأميني الا بتسجيله ويلتزم الراهن نفقات العقد الا اذا اتفق على غير ذلك .

المادة 1324

عقد الرهن التأميني

الباب الاول - الرهن التأميني

1. يجب ان يكون الراهن مالكا للعقار المرهون واهلا للتصرف فيه .
2. ويجوز ان يكون الراهن نفس المدين او كفيلا عينيا يقدم رهنا لمصلحته.

المادة 1325

عقد الرهن التأميني

الباب الاول - الرهن التأميني

لا يجوز رهن ملك الغير الا اذا اجازه المالك الحقيقي بسند موثق .

المادة 1326

عقد الرهن التأميني

الباب الاول - الرهن التأميني

1. يجوز للاب ان يرهن ماله عند ولده الصغير وفي حالة عدم وجود الاب ، للجد ابي الاب رهن ماله عند ذلك الصغير .
2. واذا كان للاب دين عند ابنه الصغير فله ان يرتهن لنفسه مال ولده .
3. وللاب او الجد ان يرهن مال الصغير بدين على الصغير نفسه .
4. وله ايضا ان يرهن مال احد اولاده الصغار لابنه الآخر الصغير بدين له عليه على ان يؤخذ ان المحكمة في الحالات المبينة في الـ

- فقرات 2 و3 و4 .
5. وليس للاب ولا للجد ان يرهن مال ولده الصغير بدين لاجنبي على الاب .

المادة 1327

عقد الرهن التأميني

الباب الاول - الرهن التأميني

1. يجوز للوصي باذن المحكمة ان يرهن مال الصغير او المحجور عند اجنبي بدين له على ايهما .
2. ولا يجوز له ان يرهن ماله عند الصغير او المحجور ولا ارتهان مال ايهما لنفسه .

المادة 1328

عقد الرهن التأميني

الباب الاول - الرهن التأميني

- يجب ان يكون العقار المرهون رهنا تامينيا قائما وموجودا عند اجراء الرهن .

المادة 1329

عقد الرهن التأميني

الباب الاول - الرهن التأميني

1. لا يجوز ان يقع الرهن التاميني الا على عقار يصح التعامل فيه او حق عيني على عقار .
2. ويجوز للمحكمة ان تبطل عقد الرهن التاميني اذا لم يكن العقار المرهون معينيا فيه تعيينا كافيا .

المادة 1330

عقد الرهن التأميني

الباب الاول - الرهن التأميني

يشمل الرهن التاميني ملحقات العقار المرهون من ابنية واغراس وعقارات بالتخصيص وكل ما يستحدث عليه من انشاءات بعد العقد

المادة 1331

عقد الرهن التأميني

الباب الاول - الرهن التأميني

1. للشريك في عقار شائع ان يرهن حصته ويتحول الرهن بعد القسمة الى الحصة المفروزة التي تقع في نصيبه مع مراعاة قيده في دائر التسجيل.
2. وتخصص المبالغ التي تستحق له من تعادل الحصص او ثمن العقار لسداد دين الرهن .

المادة 1332

عقد الرهن التأميني

الباب الاول - الرهن التأميني

يشترط في مقابل الرهن التاميني ان يكون ديننا ثابتا في الذمة او موعودا به محدد او عينا من الاعيان المضمونة .

المادة 1333

عقد الرهن التأميني

الباب الاول - الرهن التأميني

الرهن لا يتجزا وكل جزء من العقار المرهون ضامن لكل الدين وكل جزء من الدين مضمون بالعقار المرهون .

المادة 1334

عقد الرهن التأميني

الباب الاول - الرهن التأميني

تسري احكام الرهن التاميني على المنقول الذي تقتضي قوانينه الخاصة تسجيله كالسيارة والسفينة .

المادة 1335

الراهن

الباب الاول - الرهن التأميني

للاراهن ان يتصرف في عقاره المرهون رهنا تامينيا دون ان يؤثر ذلك على حقوق المرتهن .

المادة 36

الراهن

الباب الاول - الرهن التأميني

1. للراهن رهنا تامينيا حق ادارة عقاره المرهون والحصول على غلته حتى تاريخ نزع ملكيته جبرا عند عدم وفاء الدين .
2. وتلحق غلته بالعقار المرهون من تاريخ نزع الملكية .

المادة 1337

الراهن

الباب الاول - الرهن التأميني

يضمن الراهن العقار المرهون رهنا تامينيا وهو مسؤول عن سلامته كاملا حتى تاريخ وفاء الدين وللمرتهن ان يعترض على كل نص في ضمانه وان يتخذ من الاجراءات ما يحفظ حقه على ان يرجع بالنفقات على الراهن .

المادة 1338

الراهن

الباب الاول - الرهن التأميني

1. اذا هلك العقار المرهون رهنا تامينيا او تعيب بخطا من الراهن كان للمرتهن ان يطلب وفاء دينه فورا او تقديم ضمان كاف لدينه .
2. فاذا كان الهلاك او التعيب بسبب لا يد للراهن فيه كان له الخيار بين ان يقدم ضمانا كافيا للدين او وفاؤه قبل حلول الاجل .
3. فاذا وقعت اعمال من شأنها ان تعرض العقار المرهون للهلاك او التعيب او تجعله غير كاف للضمان كان للمرتهن ان يطلب من ا لمحكمة وقف هذه الاعمال واتخاذ الوسائل التي تمنع وقوع الضرر .

المادة 1339

الراهن

الباب الاول - الرهن التأميني

ينقل الرهن عند هلاك العقار المرهون رهنا تامينيا او تعيبه الى المال الذي يحل محله وللمرتهن ان يستوفي حقه منه وفقا لمرتبه .

المادة 1340

الراهن

الباب الاول - الرهن التأميني

اذا كان الراهن كفيلا عينيا فلا يجوز اقتضاء الدين من غير العقار المرهون وليس له ان يطلب الرجوع على المدين قبل التنفيذ على عقاره .

المادة 1341

المرتهن

الباب الاول - الرهن التأميني

للمرتهن رهنا تامينيا ان يتفرغ عن حقه لآخر بشرط موافقة المدين ويسجل سند التفرغ في دائرة التسجيل .

المادة 1342

المرتهن

الباب الاول - الرهن التأميني

1. للمرتهن رهنا تامينيا ان يستوفي دينه من العقار المرهون عند حلول اجل الدين طبقا لمرتبه وبعد اتخاذ الاجراءات المنصوص عا بها في قانون الاجراء او القوانين الخاصة .
2. فاذا لم يف العقار بدينه كان له الرجوع بباقي دينه على اموال المدين كدائن عادي .

المادة 1343

المرتهن

الباب الاول - الرهن التأميني

اذا اشترط في عقد الرهن تملك العين المرهونة للمرتهن في مقابل دينه ان لم يوده الراهن في الاجل المعين فالرهن صحيح والشرط باطل .

المادة 1344

المرتهن

الباب الاول - الرهن التأميني

1. الاجارة المنجزة الصادرة من الراهن لا تنفذ في حق المرتهن الا اذا كانت ثابتة التاريخ قبل الرهن .
2. اما الاجارة المضافة التي تبدأ بعد انتهاء الاجارة المنجزة فلا تنفذ في حق المرتهن مطلقا الا اذا سجلت في عقد الرهن .

المادة 1345

آثار الرهن التأميني بالنسبة للغير

الباب الاول - الرهن التأميني

- ينفذ الرهن التأميني في حق غير المتعاقدين من تاريخ تسجيله في دائرة التسجيل قبل ان يكسب الغير حقاً عينياً على العقار المرهون .

المادة 1346

آثار الرهن التأميني بالنسبة للغير

الباب الاول - الرهن التأميني

- يقتصر اثر الرهن التأميني على المبلغ المحدد في سند الرهن والثابت في دائرة التسجيل ما لم ينص القانون او الاتفاق على غير ذلك .

المادة 1347

آثار الرهن التأميني بالنسبة للغير

الباب الاول - الرهن التأميني

- لا تنفذ حوالة الرهن التأميني ولا التفريغ عنه او التنازل عن درجته في حق غير المتعاقدين الا بقيدها على سند الحق الاصلي وتسجيلها .

المادة 1348

حق التقدم

الباب الاول - الرهن التأميني

1. تؤدي ديون الدائنين المرتهنين رهنأ تأمينياً من ثمن العقار المرهون او من المال الذي حل محله طبقاً لمرتبة كل منهم ولو كانوا قد اجرؤا القيد في يوم واحد وذلك بعد حسم ما انفق في هذا الشأن في الدوائر المختصة .

2. وتحدد هذه المرتبة بالرقم التتابعي للقيود فاذا تقدم اشخاص متعددون في وقت واحد لقيد رهونهم ضد مدين واحد وعلى عقار واحد فيكون قيد هذه الرهون تحت رقم واحد ويعتبر هؤلاء الدائنون عند التوزيع في مرتبة واحدة .

المادة 1349

حق التقدم

الباب الاول - الرهن التأميني

- يجوز للدائن المرتهن ان ينزل عن مرتبة رهنه بمقدار دينه لدائن مرتهن آخر على ذات العقار المرهون .

المادة 1350

حق التقدم

الباب الاول - الرهن التأميني

1. تعتبر مرتبة الرهن التأميني من تاريخ تسجيله في دائرة التسجيل.

2. ويحتفظ بمرتبه حتى يقيد بدائرة التسجيل ما يدل على انقضائه .

المادة 1351

حق التقدم

الباب الاول - الرهن التأميني

- يترتب على قيد الرهن ادخال مصروفات العقد والتسجيل ضمناً في دين الرهن ومرتبه .

المادة 1352

حق التتبع

الباب الاول - الرهن التأميني

- للدائن المرتهن رهنأ تأمينياً حق تتبع العقار المرهون في يد اي حائز له لاستيفاء دينه عند حلول اجل الوفاء به طبقاً لمرتبه .

المادة 1353

حق التتبع

الباب الاول - الرهن التأميني

- للدائن المرتهن رهنأ تأمينياً ان يتخذ اجراءات نزع ملكية العقار المرهون وبيعه اذا لم يؤد الدين في ميعاده وذلك بعد اذار المدين وحا نز العقار طبقاً للاجراءات المنصوص عليها في قانون الاجراء والقوانين الخاصة .

المادة 1354

حق التتبع

الباب الأول - الرهن التأميني

يعتبر حائزاً للعقار المرهون كل من انتقلت اليه بعد الرهن ملكيته او حق عيني آخر عليه باي سبب دون ان يلزمه شخصياً دين الرهن

المادة 1355

حق التتبع

الرهن التأميني - الباب الأول

لحائز العقار المرهون رهناً تأمينياً ان يؤدي دين الرهن والنفقات بعد اذاره على ان يرجع بما اداه على المدين وله ان يحل محل الدائ ن الذي استوفى دينه فيما له من حقوق .

المادة 1356

حق التتبع

الباب الأول - الرهن التأميني

لحائز العقار المرهون رهناً تأمينياً حق تطهير العقار الذي آل اليه من كل حق عيني ترتب عليه توثيقاً لدين مسجل باداء الدين حتى تا ريخ اجراء بيعه او في المواعيد التي حددها قانون الاجراء او القوانين الخاصة .

المادة 1357

حق التتبع

الباب الأول - الرهن التأميني

تتم اجراءات نزع الملكية الجبري عند عدم وفاء الدين طبقاً لاحكام قانون الاجراء والقوانين الخاصة .

المادة 1358

حق التتبع

الباب الأول - الرهن التأميني

يجوز لحائز العقار المرهون رهناً تأمينياً ان يدخل في اجراءات بيع العقار بالمزاد فاذا رسا المزاد عليه وادى الثمن اعتبر مالكاً للعقا ر بمقتضى سند ملكيته الاصيلي ويتحرر العقار من الحق المسجل .

المادة 1359

حق التتبع

الباب الأول - الرهن التأميني

اذا رسا مزاد العقار المرهون رهناً تأمينياً على غير حائزه فانه يكسبه بمقتضى قرار رسو المزاد عليه ويتلقى حقه عن الحائز .

المادة 1360

حق التتبع

الباب الأول - الرهن التأميني

1. يضمن الحائز كل ما يصيب العقار المرهون من تخريب او تعيب .

2. وعليه رد غلة العقار من تاريخ اذاره بوفاء الدين .

المادة 1361

حق التتبع

الباب الأول - الرهن التأميني

اذا زاد ثمن العقار المبيع على قيمة الديون الموثقة كانت الزيادة للحائز ، ولدائنيه المرتهين ان يستوفوا ديونهم منها .

المادة 1362

حق التتبع

الباب الأول - الرهن التأميني

لحائز العقار المرهون رهناً تأمينياً ان يعترض على الدين الذي بيع العقار بسببه بكل ما كان يجوز للمدين ان يعترض به اذا كان الدي ن موثقاً بعد سند ملكية الحائز .

المادة 1363

حق التتبع

الباب الأول - الرهن التأميني

1. يرجع الحائز بدعوى الضمان على المالك السابق في الحدود التي يرجع بها الخلف على من تلقى منه الملكية معاوضة او تبرعاً .
2. ويرجع الحائز ايضا على المدين بما دفعه زيادة على ما هو مستحق في ذمته بمقتضى سند ملكيته ايا كان السبب في دفع هذه الزيادة ، ويحل محل الدائنين الذين وافهم حقوقهم وبوجه خاص يحل محلهم فيما لهم من تامينات قدمها المدين دون التامينات التي قدمها شخص آخر غير المدين .

المادة 1364

إنقضاء الرهن التأميني

الباب الاول - الرهن التأميني

1. ينقضي الرهن بانقضاء الالتزام الموثق به .
2. فاذا زال سبب انقضاء الالتزام عاد الرهن كما كان دون مساس بحقوق الغير حسن النية التي اكتسبها بين زوال الحق وعودته .

المادة 1365

إنقضاء الرهن التأميني

الباب الاول - الرهن التأميني

1. للمدين ان يؤدي الدين الموثق بالرهن وملحقاته قبل حلول ميعاد الوفاء به .
2. وله ان يودعه دائرة التسجيل التي تقوم بعد التحقق من قيمته بتسوية ما يستحق في ذمة المدين وتسليمه سند الوفاء وانهاء الرهن . على ان تراعى في ذلك احكام القوانين الخاصة.

المادة 1366

إنقضاء الرهن التأميني

الباب الاول - الرهن التأميني

1. ينقضي الرهن ببيع العقار المرهون وفقاً لقانون الاجراء والقوانين الخاصة ودفع ثمنه الى الدائنين المرتهنيين طبقاً لمرتبة كل منهم او ايداعه .

المادة 1367

إنقضاء الرهن التأميني

الباب الاول - الرهن التأميني

1. ينقضي الرهن التأميني بانتقال ملكية العقار المرهون الى المرتهن او انتقال حق الرهن الى الراهن على ان يعود بزوال السبب اذا كان لزواله اثر رجعي .

المادة 1368

إنقضاء الرهن التأميني

الباب الاول - الرهن التأميني

1. ينقضي الرهن التأميني اذا تنازل الدائن المرتهن عنه تنازلاً موثقاً وله ان يتنازل عن حق الرهن مع بقاء الدين .

المادة 1369

إنقضاء الرهن التأميني

الباب الاول - الرهن التأميني

1. ينقضي الرهن التأميني بهلاك محله .
2. وتراعى احكام هلاك الرهن المنصوص عليها في هذا القانون .

المادة 1370

إنقضاء الرهن التأميني

الباب الاول - الرهن التأميني

1. اذا انقضت مدة التقادم على الدين الموثق بالرهن ، جاز للراهن ان يطلب الحكم بفك الرهن .
2. واذا انتقل العقار المرهون الى حائز فله ان يحتج بالتقادم اذا سكت المرتهن دون عذر عن رفع دعوى الرهن عليه مدة خمس عشرة سنة .

المادة 1371

إنقضاء الرهن التأميني

الباب الاول - الرهن التأميني

لا ينقضي الرهن بموت الراهن او المرتهن ، ويبقى قائماً عند الورثة .

المادة 1372

الرهن الحيازي

الباب الثاني - الرهن الحيازي

الرهن الحيازي هو احتباس مال في يد الدائن او يد عدل ضماناً لحق يمكن استيفاؤه منه كله او بعضه بالتقدم على سائر الدائنين .

المادة 1373

الرهن الحيازي

الباب الثاني - الرهن الحيازي

يشترط في المرهون رهنأ حيازياً ان يكون مقدور التسليم عند الرهن صالحاً للبيع .

المادة 1374

الرهن الحيازي

الباب الثاني - الرهن الحيازي

يشترط في مقابل الرهن الحيازي ان يكون ديناً ثابتاً ثبوتاً صحيحاً في الذمة او موعوداً به محددأ عند الرهن .

المادة 1375

الرهن الحيازي

الباب الاول - التأمينات العينية

يشترط لتمام الرهن الحيازي ولزومه ان يقبضه الدائن او العدل وللراهن ان يرجع عن الرهن قبل التسليم .

المادة 1376

الرهن الحيازي

الباب الثاني - الرهن الحيازي

للراهن والمرتهن ان يتفقا على وضع المرهون حيازياً في يد عدل ، وتصبح يد العدل كيد المرتهن ويتم الرهن بقبضه .

المادة 1377

الرهن الحيازي

الباب الثاني - الرهن الحيازي

1. لا يجوز للعدل ان يسلم المرهون للراهن او المرتهن دون رضا الآخر ما دام الدين قائماً وله ان يسترده اذا كان قد سلمه .

2. واذا تلف المرهون قبل الاسترداد ضمن العدل قيمته .

المادة 1378

الرهن الحيازي

الباب الثاني - الرهن الحيازي

اذا توفي العدل ولم يتفق الراهن والمرتهن على ايداع الرهن عند غيره جاز لايهما ان يطلب من المحكمة ان تامر بوضعه في يد عدل

تختاره .

المادة 1379

الرهن الحيازي

الباب الاول - التأمينات العينية

1. يشترط في الراهن رهنأ حيازياً بدين عليه او غيره ان يكون مالكاً للمرهون واهلاً للتصرف فيه .

2. غير انه مع مراعاة احكام القوانين الخاصة بجوز لمن له حق التصرف في ارض اميرية رهنأ حيازياً بدين عليه او على غيره

ره .

المادة 1380

الرهن الحيازي

الباب الثاني - الرهن الحيازي

تسري على الرهن الحيازي احكام المادتين 1326 و 1327 المتعلقةتين بالرهن التاميني .

المادة 1381

الرهن الحيازي

الباب الثاني - الرهن الحيازي

تسري على رهن المال الشائع رهنأ حيازياً احكام الرهن التاميني المنصوص عليها في المادة 1331 من هذا القانون .

المادة 1382

الرهن الحيازي

الباب الثاني - الرهن الحيازي

تسري على الرهن الحيازي احكام عدم جواز تجزئة المرهون ضمناً للدين المنصوص عليها في المادة 1333 من هذا القانون ويبقى كله ضمناً لكل الدين او لجزء منه .

المادة 1383

الرهن الحيازي

الباب الثاني - الرهن الحيازي

يشمل الرهن الحيازي كل ما يشمله البيع من ملحقات متصلة بالمرهون .

المادة 1384

الرهن الحيازي

الباب الثاني - الرهن الحيازي

1. يجوز ان يكون المرهون حيازياً ضمناً لاكثر من دين بمرتبة واحدة بشرط ان يتم رهنه بعقد واحد .
2. ويكون كله مرهوناً عند كل من الدائنين مقابل دينه .

المادة 1385

الرهن الحيازي

الباب الثاني - الرهن الحيازي

1. يجوز رهن المال المعار باذن من صاحبه المعير وبشروطه .
2. وليس للمعير ان يسترد المال المرهون قبل اداء الدين .

المادة 1386

اثر الرهن الحيازي على الراهن

الباب الثاني - الرهن الحيازي

اولاً : بين عقديه :

1. الراهن :

1. لا يجوز للراهن ان يتصرف في المرهون حيازياً تصرفاً قابلاً للفسخ مثل البيع والاجارة والهبة الا بقبول المرتهن .
2. فاذا كان التصرف بيعاً فان حق المرتهن ينتقل الى ثمن المرهون .

المادة 1387

اثر الرهن الحيازي على الراهن

الباب الثاني - الرهن الحيازي

1. اذا اقر الراهن بالمرهون حيازياً لغيره فلا يسري اقراره في حق المرتهن .
2. ولا يسقط حق المرتهن في حبس المرهون حتى يستوفي دينه .

المادة 1388

اثر الرهن الحيازي على الراهن

الباب الثاني - الرهن الحيازي

يضمن الراهن سلامة المرهون وليس له ان ياتي عملاً ينقص من ضمانه او يحول دون مباشرة المرتهن لحقوقه .

المادة 1389

اثر الرهن الحيازي على الراهن

الباب الثاني - الرهن الحيازي

تسري على الرهن الحيازي احكام تلف المرهون او تعيبه بسبب خطأ الراهن او قضاء وقدرأ المنصوص عليها في المادة (1338) م ن هذا القانون .

المادة 1390

آثار الرهن الحيازي على الراهن

الباب الثاني - الرهن الحيازي

ينقل الرهن عند هلاك المرهون حيازياً او تعييه الى المال الذي حل محله وللمرتهن ان يستوفي حقه منه وفقاً لاحكام المادة (1339) من هذا القانون .

المادة 1391

آثار الرهن الحيازي على المرتهن

الباب الثاني - الرهن الحيازي

2. المرتهن : على المرتهن ان يحفظ المرهون حيازياً بنفسه او بامينه وان يعنى به عناية الرجل المعتاد وهو مسؤول عن هلاكه او تعييه ما لم يثبت ان ذلك يرجع الى سبب لا يد له فيه ، وعلى ان تراعى احكام المادتين 94. و 1396 من هذا القانون .

المادة 1392

آثار الرهن الحيازي على المرتهن

الباب الثاني - الرهن الحيازي

ليس للمرتهن ان يتصرف في المرهون بغير اذن من الراهن ولا يجوز له بيعه الا اذا كان وكيلاً في البيع .

المادة 1393

آثار الرهن الحيازي على المرتهن

الباب الثاني - الرهن الحيازي

1. لا يجوز للمرتهن ان ينتفع بالمرهون حيازياً منقولاً او عقاراً بغير اذن الراهن .
2. فاذا اذن الراهن وابعه له الانتفاع بنفسه بلا شرط من الدائن فله الانتفاع بنفسه ولا يسقط من الدين شيء في مقابل ذلك .
3. وللمرتهن ان يستغله استغلالاً كاملاً باذن الراهن على ان يحسم ما حصل عليه من الغلة اولاً من النفقات التي اداها عن الراهن وثانياً من اصل الدين .

المادة 1394

آثار الرهن الحيازي على المرتهن

الباب الثاني - الرهن الحيازي

اذا اساء الدائن استعمال الشيء المرهون حق للراهن ان يطلب وضع المرهون تحت يد عادل.

المادة 1395

آثار الرهن الحيازي على المرتهن

الباب الثاني - الرهن الحيازي

للمرتهن ان يحبس المرهون حيازياً الى ان يستوفي كامل دينه وما يتصل به من ملحقات او نفقات وبعده ان يرد المرهون الى راهنه .

المادة 1396

آثار الرهن الحيازي على المرتهن

الباب الثاني - الرهن الحيازي

1. اذا هلك المرهون في يد المرتهن ضمن قيمته يوم القبض .
2. فاذا كانت قيمته مساوية لقيمة ضمانه سقط الدين سواء اكان الهلاك بتعدي المرتهن ام لا .
3. واذا كانت قيمته اكثر من الدين سقط الدين عن الراهن وضمن المرتهن الباقي ان كان الهلاك بتعديه او تقصيره في حفظه .
4. واذا كانت قيمته اقل من الدين سقط من الدين بقدره ويرجع الدائن بما بقي له على الراهن.

المادة 1397

آثار الرهن الحيازي على المرتهن

الباب الثاني - الرهن الحيازي

للمرتهن حيازياً حقوق المرتهن رهناً تامينياً في التنفيذ على المرهون ثم على سائر اموال المدين عند عدم استيفاء كامل دينه المنصوص عليها في المادة (1342) من هذا القانون .

المادة 1398

آثار الرهن الحيازي على المرتهن

الباب الثاني - الرهن الحيازي

تسري على الرهن الحيازي احكام بطلان الاتفاق على تملك المرهون عند عدم وفاء الدين في الرهن التاميني المنصوص عليها في الـ مادة 1343 من هذا القانون .

المادة 1399

آثار الرهن الحيازي بالنسبة للغير

الباب الثاني - الرهن الحيازي

ثانيا : بالنسبة الى الغير : حق الحبس وحق التتبع والاولوية

يجب لنفاذ عقد الرهن الحيازي في حق الغير ان يكون المرهون في يد الدائن المرتهن او العدل الذي ارتضاه الطرفان .

المادة 1400

آثار الرهن الحيازي بالنسبة للغير

الباب الثاني - الرهن الحيازي

للمرتهن حبس المال المرهون تحت يده حتى يستوفي دينه كاملاً فاذا زالت يده عنه دون ارادته كان له حق استرداده .

المادة 1401

آثار الرهن التاميني بالنسبة للغير

الباب الثاني - الرهن الحيازي

يضمن المرهون حيازياً اصل الدين والنفقات الضرورية التي يؤديها المرتهن على الراهن ومصروفات عقد الرهن وتنفيذه .

المادة 1402

رهن العقار

الباب الثاني - الرهن الحيازي

اولا - رهن العقار

لا يعتبر الرهن العقاري الحيازي نافذاً بالنسبة للغير الا اذا سجل في دائرة التسجيل الى جانب حيازة الدائن المرتهن .

المادة 1403

رهن العقار

الباب الثاني - الرهن الحيازي

1. للدائن المرتهن ان يعير المرهون حيازياً او يوجره الى رهنه على ان يظل المرهون ضامناً لوفاء الدين ودون ان يؤثر ذلك على ذ
فاذ الرهن في حق الغير .

2. ويتبع في شان الايجار المدفوع من الراهن ما نصت عليه المادة (1393) من هذا القانون بشأن غلة العين المرهونة .

المادة 1404

رهن العقار

الباب الثاني - الرهن الحيازي

يؤدي الدائن المرتهن النفقات اللازمة لاصلاح المرهون وصيانته وما يستحق عليه من ضرائب وتكاليف على ان يحسم ذلك من غلة ا
لعقار المرهون او من ثمنه عند بيعه وفقاً لمرتبة دينه .

المادة 1405

رهن المنقول

الباب الثاني - الرهن الحيازي

ثانيا :

رهن المنقول

لا يعتبر رهن المنقول حيازياً نافذاً في حق الغير الا اذا دون في ورقة ثابتة التاريخ يحدد فيها الدين والمال المرهون الى جانب انتقال
الحيازة الى المرتهن

المادة 1406

رهن المنقول

الباب الثاني - الرهن الحيازي

إذا كان المرهون مهددا بان يصيبه هلاك او نقص في القيمة اعلن المرتهن الراهن بذلك . فاذا لم يقدم الراهن للمرتهن تامينا آخر جاز لكل منهما ان يطلب من المحكمة بيع المرهون وحينئذ ينتقل حق الدائن الى الثمن .

المادة 1407

رهن المنقول

الباب الثاني - الرهن الحيازي

يجوز للراهن ان يطلب من المحكمة ادنا ببيع الشيء المرهون اذا سنحت فرصة لبيعه صفقة رابحة ولو كان ذلك قبل حلول اجل الدين وتحدد المحكمة عند الاذن شروط البيع وتفصل في امر ايداع الثمن .

المادة 1408

رهن المنقول

الباب الثاني - الرهن الحيازي

تسري الاحكام السابقة بالقدر الذي لا تتعارض فيه مع القوانين التجارية والقوانين الخاصة .

المادة 1409

رهن الديون

الباب الثاني - الرهن الحيازي

ثالثا - رهن الديون :

من رهن ديننا له يلزمه ان يسلم الى المرتهن السند المثبت لهذا الدين .

المادة 1410

رهن الديون

الباب الثاني - الرهن الحيازي

1. لا يكون رهن الدين نافذا في حق المدين او قبل الغير الا اذا اعلن هذا الرهن رسمياً الى المدين او رضي به .
2. ولا يكون نافذاً في حق الغير الا بحيازة المرتهن لسند الدين المرهون ، وتحسب للرهن مرتبته من التاريخ الثابت للاعلان او القبول .

المادة 1411

رهن الديون

الباب الثاني - الرهن الحيازي

يتم رهن الاسناد الاسمية او المحررة لامر بالطريقة الخاصة التي نص عليها القانون لحوالتها على ان يذكر ان الحوالة تمت على سبيل الرهن .

المادة 1412

رهن الديون

الباب الثاني - الرهن الحيازي

لا يجوز رهن الدين الذي لا يقبل الحوالة او الحجز .

المادة 1413

رهن الديون

الباب الثاني - الرهن الحيازي

للمرتهن ان يحصل على الاستحقاقات الدورية للدين المرهون والتكاليف المتصلة به وله ان يحسم ذلك من النفقات ثم من اصل دينه .

المادة 1414

رهن الديون

الباب الثاني - الرهن الحيازي

على الدائن المرتهن المحافظة على الدين المرهون فاذا كان له ان يقتضي شيئاً من هذا الدين دون تدخل من الراهن كان عليه ان يقتضيه في الزمان والمكان المعينين للاستيفاء وان يبادر باخطار الراهن بذلك .

المادة 1415

رهن الديون

الباب الثاني - الرهن الحيازي

للمدين في الدين المرهون ان يتمسك قبل الدائن المرتهن باوجه الدفع المتعلقة بصحة الحق المضمون بالرهن وكذلك باوجه الدفع التي تكون له هو قبل دائنه الاصلي ، كل ذلك بالقدر الذي يجوز فيه للمدين في حالة الحوالة ان يتمسك بهذه الدفع قبل المحال اليه .

المادة 1416

رهن الديون

الباب الثاني - الرهن الحيازي

1. يجب على المدين في الدين المرهون ان يؤدي الدين الى الراهن والمرتهن معاً اذا استحق قبل استحقاق الدين المضمون بالرهن .

2. وللراهن والمرتهن ان يتفقا على ايداع ما يؤديه المدين في يد عدل حتى يستحق الدين المضمون وينتقل حق الرهن الى ما تم ايداعه .

المادة 1417

رهن الديون

الباب الثاني - الرهن الحيازي

اذا اصبح الدين المرهون والدين المضمون بالرهن كلاهما مستحق الاداء ولم يستوف المرتهن حقه جاز له ان يقبض من الدين المرهون ما يكون مستحقاً له ويرد الباقي الى الراهن ، هذا اذا كان المستحق له والدين المرهون من جنس واحد .
والا جاز له ان يطلب بيع الدين المرهون او تملكه بقيمته لاستيفاء حقه .

المادة 1418

رهن الديون

الباب الثاني - الرهن الحيازي

تسري احكام رهن المنقول حيازياً على رهن الدين بما لا يتعارض مع الاحكام السابقة .

المادة 1419

انقضاء الرهن الحيازي

الباب الثاني - الرهن الحيازي

ينقضي حق الرهن الحيازي بانقضاء الدين الموثق ويعود معه اذا زال السبب الذي انقضى به الدين دون اخلال بالحقوق التي يكون ال غير حسن النية قد كسبها قانونا في الفترة ما بين انقضاء الدين وعودته.

المادة 1420

انقضاء الرهن الحيازي

الباب الثاني - الرهن الحيازي

ينقضي الرهن الحيازي ايضا بتنازل الدائن المرتهن عن حقه في الرهن صراحة او دلالة .

المادة 1421

انقضاء الرهن الحيازي

الباب الثاني - الرهن الحيازي

ينقضي الرهن الحيازي باتحاده مع حق الملكية في يد واحدة على انه يعود اذا زال السبب باثر رجعي .

المادة 1422

انقضاء الرهن الحيازي

الباب الثاني - الرهن الحيازي

ينقضي الرهن الحيازي بهلاك الشيء او انقضاء الحق المرهون .

المادة 1423

انقضاء الرهن الحيازي

الباب الثاني - الرهن الحيازي

لا ينقضي الرهن الحيازي بموت الراهن او المرتهن ويبقى رهنا عند الورثة حتى وفاء الدين .

المادة 1424

حق الامتياز

الباب الثالث - التوثيق العيني بنص القانون (حقوق الامتياز)

الامتياز حق عيني تابع يخول الدائن اسبقية اقتضاء حقه مراعاة لصفته ويتقرر بنص القانون

المادة 1425

حق الامتياز

الباب الثالث - التوثيق العيني بنص القانون (حقوق الامتياز)

1. اذا لم ينص القانون على مرتبة امتياز الحق كانت مرتبته تالية للحقوق المنصوص عليها في هذا الباب .
2. واذا كانت الحقوق في مرتبة واحدة فانها تؤدي بنسبة كل منها ما لم يقض القانون بغير ذلك .

المادة 1426

حق الامتياز

الباب الثالث - التوثيق العيني بنص القانون (حقوق الامتياز)

يقع الامتياز العام للدائن على جميع اموال المدين . اما الامتياز الخاص فيرد على منقول او عقار معين .

المادة 1427

حق الامتياز

الباب الثالث - التوثيق العيني بنص القانون (حقوق الامتياز)

1. لا يؤثر الامتياز على حقوق حائز المنقول اذا كان حسن النية .
2. ويعتبر حائزا في حكم الفقرة السابقة مؤجر العقار بالنسبة للمنقولات الموجودة بالعين المؤجرة وصاحب الفندق بالنسبة لامتعة النزلاء .
3. ولصاحب الامتياز على المنقول اذا خشي ضياعه او التصرف فيه ان يطلب وضعه تحت الحراسة .

المادة 1428

حق الامتياز

الباب الثالث - التوثيق العيني بنص القانون (حقوق الامتياز)

1. تسري احكام الرهن التاميني على حقوق الامتياز الواردة على العقار بما لا يتنافى مع طبيعتها .
2. على انه لا محل لتسجيل حقوق الامتياز الموثقة لحقوق خزانة الدولة ورسوم ونفقات البيوع القضائية

المادة 1429

حق الامتياز

الباب الثالث - التوثيق العيني بنص القانون (حقوق الامتياز)

تسري احكام الرهن التاميني المتعلقة بهلاك الشيء وتعبئه على حقوق الامتياز .

المادة 1430

حق الامتياز

الباب الثالث - التوثيق العيني بنص القانون (حقوق الامتياز)

ينقضي حق الامتياز بنفس الطرق التي ينقضي بها حق الرهن التاميني والحيازي ووفقا لاحكام انقضاء هذين الحقين ما لم يوجد نص يقضي بغير ذلك .

المادة 1431

الحقوق الممتازة

الباب الثالث - التوثيق العيني بنص القانون (حقوق الامتياز)

الفصل الثاني

انواع الحقوق الممتازة

الحقوق المبينة في النصوص التالية تكون ممتازة بمرتبتها فيها وتستوفى فيما بينها بنسبة كل منها وذلك الى جانب حقوق الامتياز المقررة بنصوص خاصة

المادة 1432

انواع الحقوق الممتازة

الباب الثالث - التوثيق العيني بنص القانون (حقوق الامتياز)

اولا : حقوق الامتياز العامة وحقوق الامتياز الخاصة على منقول :

يكون للمصرفوات القضائية التي انفقت لمصلحة الدائنين المشتركة في حفظ اموال المدين وبيعها حق امتياز على ثمن هذه الاموال وتدستوفى قبل اي حق آخر

المادة 1433

انواع الحقوق الممتازة

الباب الثالث - التوثيق العيني بنص القانون (حقوق الامتياز)

1. للضرائب والرسوم والحقوق الاخرى من اي نوع كانت المستحقة للحكومة امتياز بالشروط المقررة في القوانين الصادرة بهذا الشأن

2. وتستوفى هذه المستحقات من ثمن الاموال المتعلقة بالامتياز في اية يد كانت قبل اي حق آخر عدا المصرفوات القضائية

المادة 1434

انواع الحقوق الممتازة

الباب الثالث - التوثيق العيني بنص القانون (حقوق الامتياز)

للفقاعات التي صرفت في حفظ المنقول او اصلاحه امتياز عليه وتستوفى من ثمنه بعد المصرفوات القضائية والمبالغ المستحقة للحكومة

المادة 1435

انواع الحقوق الممتازة

الباب الثالث - التوثيق العيني بنص القانون (حقوق الامتياز)

1. يكون للديون الآتية ، بقدر ما هو مستحق منها في السنة الاخيرة حق امتياز على جميع اموال المدين من منقول وعقار :
أ. المبالغ المستحقة ، من اجور ومرتببات وتعويضات ومكافآت الخدم والكتاب والعمال وكل اجير آخر .
ب. المبالغ المستحقة عما صرف للمدين ولمن يعوله من ماكل وملبس ودواء .
ج. النفقة المستحقة في ذمة المدين لمن تجب نفقتهم عليه .

2. وتستوفى هذه المبالغ مباشرة بعد المصرفوات القضائية والمبالغ المستحقة للخزينة ومصرفوات الحفظ والاصلاح ، اما فيما بينها فتستوفى بنسبة كل منها.

المادة 1436

انواع الحقوق الممتازة

الباب الثالث - التوثيق العيني بنص القانون (حقوق الامتياز)

1. يكون لاثمان البذار والسماذ وغيره من مواد التخصيب والمبيدات الحشرية ونفقات الزراعة والحصاد امتياز على المحصول الذي صرفت في انتاجه وتستوفى من ثمنه بعد الحقوق السابقة ان وجدت .
2. كما يكون لاثمان الآلات الزراعية ونفقات اصلاحها امتياز عليها في نفس المرتبة .

المادة 1437

انواع الحقوق الممتازة

الباب الثالث - التوثيق العيني بنص القانون (حقوق الامتياز)

لاجرة العقارات والاراضي الزراعية لسنتين او لمدة الاجار ان قلت عن ذلك ، ولكل حق آخر للمؤجر بمقتضى عقد الاجار امتياز على ما يكون موجوداً بالعين المؤجرة ومملوكاً للمستاجر من منقول قابل للحجز او محصول زراعي .

المادة 1438

انواع الحقوق الممتازة

الباب الثالث - التوثيق العيني بنص القانون (حقوق الامتياز)

يثبت امتياز الاجرة المشار اليه في المادة السابقة ولو كانت المنقولات مملوكة لزوجبة المستاجر او للغير الذي يجهل المؤجر حقه وذلك مع مراعاة الاحكام الخاصة بالمنقول المسروق او الضائع .

المادة 1439

انواع الحقوق الممتازة

الباب الثالث - التوثيق العيني بنص القانون (حقوق الامتياز)

يُثبت امتياز دين الايجار على المنقولات والمحصولات الموجودة بالعين المؤجرة والمملوكة للمستاجر الثاني اذا نص في العقد على منع المستاجر من التاجير لغيره فاذا لم ينص على ذلك فلا يثبت الامتياز الا للمبالغ المستحقة للمستاجر الاصلي في ذمة المستاجر منه عند المطالبة .

المادة 1440

انواع الحقوق الممتازة

الباب الثالث - التوثيق العيني بنص القانون (حقوق الامتياز)

للمؤجر حق تتبع الاموال المثقلة بالامتياز اذا نقلت من العين المؤجرة بغير رغبته او بغير علمه ولم يبق في العين اموال كافية لضمان الحقوق الممتازة وذلك دون اخلال بحقوق حسني النية من الغير على هذه الاموال ويبقى الامتياز قائماً على الاموال التي نقلت ولو اضر بحق الغير لمدة ثلاث سنوات من يوم نقلها اذا وقع المؤجر عليها حجزاً في خلال ثلاثين يوماً من تاريخ النقل ، ومع ذلك اذا بيعت هذه الاموال الى مشتر حسن النية في سوق عام او في مزاد علني او ممن يتجر في مثلها وجب على المؤجر ان يرد الثمن الى المشتري .

المادة 1441

انواع الحقوق الممتازة

الباب الثالث - التوثيق العيني بنص القانون (حقوق الامتياز)

يستوفى دين ايجار العقارات والاراضي الزراعية من ثمن الاموال المنقلة بالامتياز بعد الحقوق الواردة في المواد السابقة الا ما كان منها غير نافذ في حق المؤجر باعتباره حائزاً حسن النية .

المادة 1442

انواع الحقوق الممتازة

الباب الثالث - التوثيق العيني بنص القانون (حقوق الامتياز)

1. المبالغ المستحقة لصاحب الفندق في ذمة النزيل عن اجرة الاقامة والمؤونة وما صرف لحسابه ، لها امتياز على الامتعة التي اضرارها النزيل في الفندق او ملحقاته .

2. ويقع الامتياز على الامتعة ولو كانت غير مملوكة للنزيل . اذا لم يثبت ان صاحب الفندق كان يعلم وقت ادخالها عنده بحق الغير عليها بشرط ان لا تكون تلك الامتعة مسروقة او ضائعة ، ولصاحب الفندق ان يعارض في نقل الامتعة من فندقه ما دام لم يستوف حقه كاملاً ، فاذا نقلت الامتعة رغم معارضته او دون علمه ، فان حق الامتياز يبقى قائماً عليها دون اخلال بالحقوق التي كسبها الغير بحسن نية على هذه الاموال .

المادة 1443

انواع الحقوق الممتازة

الباب الثالث - التوثيق العيني بنص القانون (حقوق الامتياز)

يكون لامتياز صاحب الفندق مرتبة المؤجر فاذا اجتمع الحقان قدم اسبقهما تاريخاً ما لم يكن غير نافذ في حق الآخر

المادة 1444

انواع الحقوق الممتازة

الباب الثالث - التوثيق العيني بنص القانون (حقوق الامتياز)

1. لبائع المنقول امتياز عليه بالثمن وملحقاته ويبقى هذا الامتياز ما دام المنقول محتفظاً بذاتيته وذلك دون اخلال بالحقوق التي اكتسبها من كان حسن النية من الغير ومع مراعاة الاحكام الخاصة بالمواد التجارية .

2. وبلي هذا الامتياز الحقوق المتقدمة والواقعة على منقول ويسري في حق المؤجر وصاحب الفندق اذا ثبت علمهما عند وضع المنقول في العين المؤجرة او في الفندق .

المادة 1445

انواع الحقوق الممتازة

الباب الثالث - التوثيق العيني بنص القانون (حقوق الامتياز)

1. للشركاء في المنقول اذا اقتسموه امتياز عليه ضماناً لحق كل منهم في الرجوع على الآخرين بسبب القسمة واستيفاء ما تقرر لهم فيها من معدل .

2. ولا امتياز المتقاسم مرتبة امتياز البائع ويقدم اسبقهما تاريخاً اذا اجتمعا .

المادة 1446

انواع الحقوق الممتازة
الباب الثالث - التوثيق العيني بنص القانون (حقوق الامتياز)

ثانيا . حقوق الامتياز الخاصة على عقار :

1. ما يستحق لبائع العقار او مفرغه ، من الثمن وملحقاته له حق امتياز على العقار المبيع او المفرغ

2. ويجب تسجيل حق الامتياز في دائرة تسجيل الاراضي وتكون مرتبته من تاريخ تسجيله

المادة 1447

انواع الحقوق الممتازة
الباب الثالث - التوثيق العيني بنص القانون (حقوق الامتياز)

1. للشركاء في العقار اذا اقتسموه حق امتياز عليه ضماناً لحق رجوع ايهم على الآخرين بما تخوله القسمة من حق في اقتضاء معدله

2 . ويجب تسجيل حق الامتياز الناشئ عن القسمة وتتحدد مرتبته من تاريخ تسجيله

المادة 1448

الالغاءات

الفصل الثالث

احكام ختامية

1. يلغى العمل بما يتعارض مع احكام هذا القانون من مجلة الاحكام العدلية

2. عند تطبيق احكام هذا القانون تراعى احكام القوانين الخاصة

المادة 1449

المكلفون بتنفيذ احكام القانون

رئيس الوزراء والوزراء كل في نطاق اختصاصه مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون